

1000
1000

1000

0. V

1000

1000



٤١٥
ن ١٠

نتائج الأفكار شرح اظهرها للنسرار للبيركلي ، تأليف

مصطفى بن حمزة بن ابراهيم بن ولي الدين بن مصلح
الدين الرومي ، الحنفى ، الشهير بالآطهوى (كان
حيا سنة ١٠٨٥ هـ) . بخط عبد الله بن

(اللهو بردى) كذا البزاره جى سنة ١٢٦١ هـ

١٣٩ ق ٢٣ س ١٥٠ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، المتن فوقه خط
بالحمرة ، طبع .

معجم المطبوعات ٢ : ١٧٥٠ ، معجم المؤلفين ١٢ :

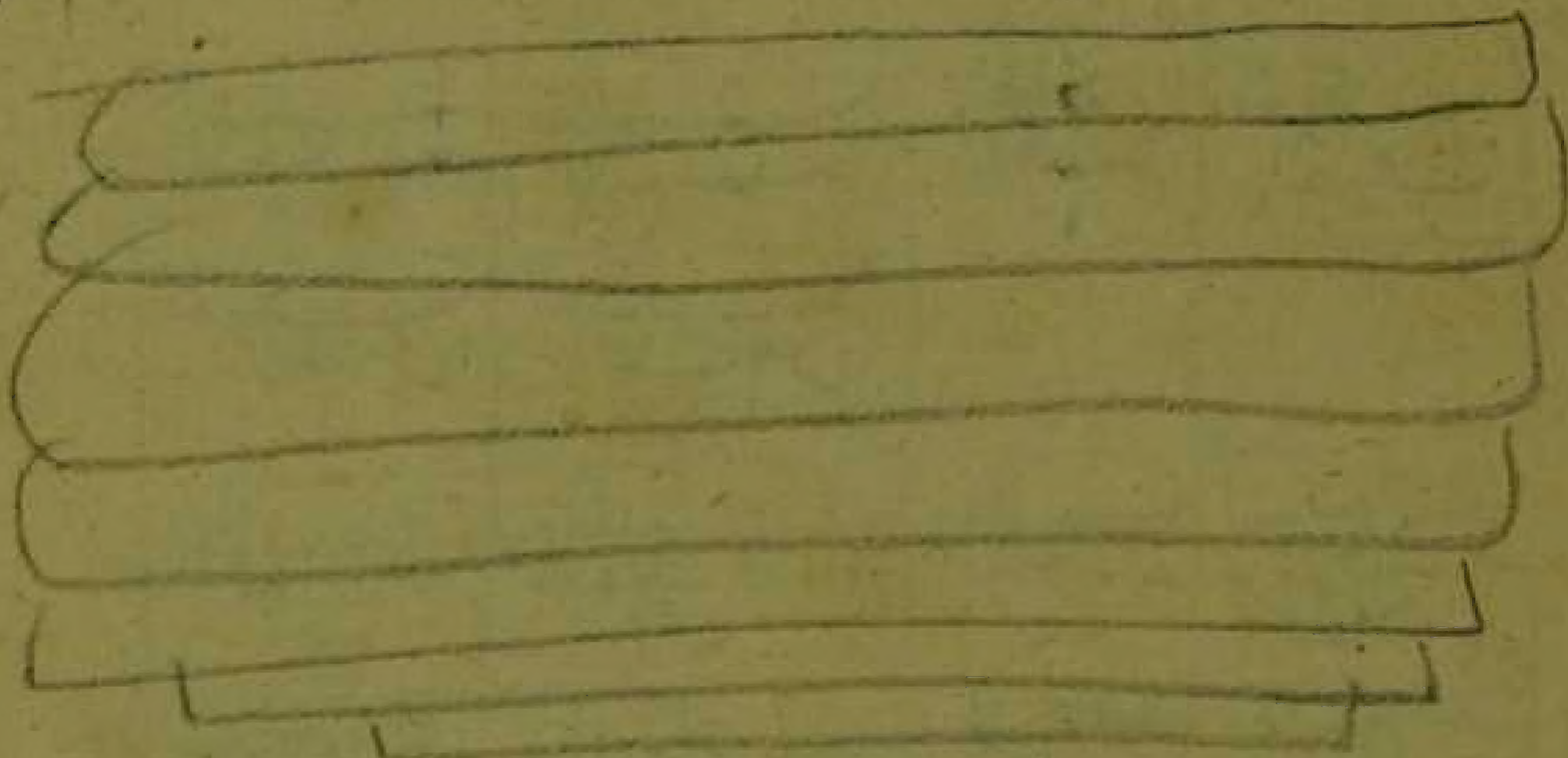
٢٤٩

١ - نحو ، لغت عربيه أ - الآطهوى ، مصطفى بن حمزه
(كان حيا سنة ١٠٨٥ هـ) بيد الناسخ ج - تاريخ

النسخ د - شرح اظهرها للبيركلي ه -

شرح على اظهرها للنسرار للبيركلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٢١٢٤٥٦
١٢٩٨٧٦١٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>نتائج الألفجار</u>
اسم المؤلف <u>مصطفى ابن حمزة</u>
تاريخ النسخ <u>١٤٦١</u>
عدد الأوراق <u>١٢٩</u>
ملاحظات <u>(نحو و صرف)</u>
القياس <u>١٥X٢١</u>

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على
 على سائر الصفات الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله
 رفع الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كانت الافعال تامة ولا
 تسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائهم ولا يتأتى بالاشارة
 اظهار مظهرات الآله والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم
 من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن حجج الدين للعالمين وعلى اله
 الجازمين العاملين بمرفوعات احكامهم والممتازين عن اهل الخفض
 بالاضافة الى منصوبات اعلامهم اللهم اجعل صدورنا مصدر صفا
 الكرام واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام وابذل مغفرتك
 عما جئنا به غلطا واجمعنا مع الموحدين من القائلين شططا
اما بعد فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن
 حمزة اسكنها الله بفضلها في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل
 صاحب امعان الانظار بديع الفضل في الاعصار ما رأت مثله من
 الابصار خلف السلف الاخبار سند الخلف الاحبار مولانا
 الشيخ محمد المحقق الحائقي بيان الحقائق والنزول النوال الوفي اسكن الله في جنة
 الشهير المعروف بالبركوي الفائز بالنوال الوفي اسكن الله في جنة
 مفتحة الازهار واركنه في ثنية تجري من تحتها الانهار لما كانت
 مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة وعبارات لطيفة وروايات
 خفية ومرتبيا بالتراتب البدعي ومنكبيا في الاساليب البريعة
 ومقصودا على محض الفوائد ومحدودا ما هو كالزوائد مع غايته
 الاقتصاد

ان الشك في كونه جازا للقلد والحد ويتبع
 من لطف قلوب
 ان الشك في كونه جازا للقلد والحد ويتبع
 من لطف قلوب
 ان الشك في كونه جازا للقلد والحد ويتبع
 من لطف قلوب



الاقتصاد ونهاية الاختصار ولهذا صار كالامطار في الاقطار وصار
 كالامثال في الاعصار ونال في الافاق حظا من الاشهر اشهر
 الشمس في نصف النهار وكان اظهار اسرارها والتحق في الاغوار
 قد وقف في اقصد الطالبين النار سئلني بعض الاخوان واخص
 الخلد ان اكتب لهم شرحا بجل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
 الغوامض والعونصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما
 فيه مشتملا على تحت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية ايجاز
 بلا اخلال تسهلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم
 اني قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاحت
 الطبيعة والحيوية واحبت ولازمتني علة العليل ووجبت وقايتني
 علة الاجل مع انكدار اواني وانتشار جفاني من ثائبات وحول
 واين الصفا هي ايقاع الامل وقد صدر مني الوعد بمنزلة
 العهد في اثناء هذا الكلام اني ان وهب لي ربي ولدا سميا الفخر
 الانام اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لوكثير الاعتذار
 والالتماس لوصل الى اضراب اخماس باسداس فلاح لي ان ليس
 فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندي
 من البضاعة فوجدتها مزجاة غير اني اهتم بان الضرورات تبسح
 المحظورات فشرعت فيه معترفا بان الشروع في مثل هذا من
 الفضاغة كما ان كناية الاشل من الضياعة ولكن تضرعت
 الى من هو عليه هين وليس من يمكن عليه بعيدا وتوكلت على
 الحي الذي لا يموت وكل حتى غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو
 حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يحسبه ثم لما وهب لي شقيقه
 عبد الله لوعده الكريم بقوله تعالى لنن شكرتم لازيدنكم

اي المشكلات قال في القاموس
 العويص من الشعر ما يصعب
 استخراج معناه
 الطبع والطبيعة والطباع بالسر
 السجية جبل عليها الانسان والطباع
 ككتاب ماركب فيها من المطم والمشر
 وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزلنا
 قلوبنا
 اي الامام لان الاقتراح السؤال
 على سبيل التحكم والارجال من
 غير فكر وروية ولا يكون ذلك
 الا لغاية رغبة
 الاخماس جمع خمس بالكسر من اظلال الدين
 وهو ان تسمى ثلثة ايام وتزد الاربعة
 سوى اليوم الذي شئت فيه في

كذلك ان جعلته جزء من شكره في بان صرف سائر ما انعم
عليه الى ما انعم له كما صرح لسانه وذلك على مراتب الحمد
ثمة اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر
لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين
والاختصاص عند من يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار
بن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين
صاحب الهوارى وهو المختار عند المص حيث قال في الامعان ان
اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه
من لاه يلية اى يستتر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معها
وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل
عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي واللام لاه لئلا
يجتمع ثلاث لامات وكذا ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام
ثم اللام نحو ذكره في الامعان رب العالمين اى مالكم ومبلغهم
الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالحاتم والقالب
غلب فيما يعلم به الصانع وهو صاعل ما سواه من الجواهر والاعراض
وانما جمع ليشتمل ما تحتها من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء
منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى
العلم من الملائكة والنقلين وتناول لغيرهم على سبيل الاستبصار
والصلوة هي في اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها
علم ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فثمة قيل الصلوة من
الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت
في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لنظمها اياه

والمراد

والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام
الحمد في تحمیل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره
مولانا صاحب الهوارى ومراده الله اعلم القصر الادعائى والاستغراق
العرفى ان جنس الصلوة او جميعها غير مخصوصة ببنيان صلى الله عليه
وسلم وكذا قال في الامعان لاهما للجنس باعتبار وجوده في ضمن
بعض الافراد والظمان مراده انه للعهد الذهني ويجوز ان يكون
ان مراده ما اراد مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس
التعظيم او جميعه واد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية
مغفرة تعالى له عليه السلام ولا وحشا تعالى اليه وكذا تعظيمه ودعاؤه
الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلبت المغفرة والاحسان منه تعالى وبما
ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة اللفظية فلا
يلزم عموم لترك اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذا اشتراك
لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلی يكون
للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلی على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت مخصوص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وما لا تحت
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ومحمد في الاصل يقال لمن كثرت خصاله الحميدة ثم جعل على افضل
الرسول لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حق
عليه الصلوة والسلام وانك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا
رحمة للعالمين والى اتباع صحابة او غيرهم فهذا عطفها
اول ذكره عليه السلام في تعليم كيفية التصلية عليه حيث والجملة
التصلية عطف على الحديث بجامع ان الاول ثناء على الله والثانية
على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تأكيد

للاول لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاصناف على الجنس
 والتبني على انها للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن البسطة والحمد
 والتصلة والواو اما ابتداء فائتة مقام اما او عاطفة له مع
 ساقته على الجملة السابقة بطرفي عطف القصة على القصة فهذه
 الفاء رابطة لجواب اما المقدر او الموهوم اجراء لها بحري الحقيقة
 رسالة وهي الواسطة بين المرسل والمرسل اليه في اتصال الاخبار
 والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المولفة المشتملة على
 القواعد العلمية على سبيل الاختصاص وعلى المعنى المدونة كذلك كطلاق
 القضية والقياس ونظايرها على القبيلتين لما فيها من اتصال كلام
 المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى اللفاظ والعبارات
 التي تنط بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى
 المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي اللفاظ وفيها وفي
 الكتابة ولو عكس لا يتبع الى حذف المضاف في المبتدا او في الخبر فافهم
 في بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكها
 والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء
 الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا
 عن كونه اشد اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب شدة
 الاحتياج ثلاثة اشياء العامل والمفعول والعمل اذ ما لم يعلم العامل
 وكيفية عمله وشرائطه في اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب
 على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاح النحوية
 ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والعرف والتكرار وغير
 ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة
 بل ذكر بحث كل منها في اثنا بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع

كما لا يخفى على من تتبع كلامه اي الاعراب انما فسره به للتبني
 على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذي هو الحدث
 وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين
 في الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقنفة
 لكمال الاعتناء بشانها المقضى لبيان كل منها في باب على حدة
 فوجب ترتيبها اي جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب
 فعلى يتعلق بمرح بلا تضييق هذا اذا حمل على المعنى اللغوي وهو
 جعل الشيء متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرف
 وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد لمن
 معمول متعده فيعتبر اجراء الرسالة فيتعلق على به باعتبار
 تضمين القصر او الاشتغال اي وجب اجراؤها مقصورة ومشتملة
 على ثلاثة ابواب او قصرها واشتمالها عليها مرتبة على
 اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقة
 فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور ويورد
 عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه
 لا يقد في تسمية قسم منه شايع في كلامهم باسم خاص
 ومبطل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان المعنى للكني
 به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصده فتخالفان
 ودفع ايضا بانه لا يحتاج له اذ لا يبعد في انه يلزم في بعض الكنايات
 شيئا لا يجب في جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل
 هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى اخر
 معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه
 ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم تح جعل المتعلق معمولا

من غير تقدير عامل اخر لاسيما اذا كان المتعلق هو المفعولية
او اعمال المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى
كلامه قوله قد لا يقصد بثبوتها في نفس الامر هذا
الرد انما يرد بانه على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين
من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه
وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط للتحقق
واما الاختار في شرح الفرائد وما يستفاد من شرح التلخيص
من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع
له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى الكنى عنه
واما في التضمن فعنى المذكور والمعنى المنضم مقصود لذاته ولو
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للنزول يراد بلفظ واحد في
اطلاق واحد معناه الموضوع له وغير متعادلتهما وهو غير صحيح
كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في التلويح
فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا
يكون حذفاً حتى يرد الايراد المذكور **الباب الاول** الذي عهد جزء
من الرسالة ولفظاً او معنى كائن في بيان احوال العامل
ومسوق له وجعل المتأخر وفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شائع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل غيرها فكانه شيء يحيط
بها احاطة الظرف بمظروفة كجعل الالفاظ ظرفاً لها حيث
قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتريد بزيادتها
وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضاً فانهم يجعلون
نفس المعاني محلاً للالفاظ توسعاً حيث قالوا عند الاستدلال
على امتناع الجمع بين الحقيقة والجناس ان الموضوع له بمنزلة

المحل

المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقراً في محله ومتجاوزاً
عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ضمنية
الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها
مدركات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط
بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناها هنا ايضاً للتعليل
كما في قوله تعالى فذا لكن الذي لم يستأني فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولاً لما بعدها فلا حاجة الى ذكر من التوسع
في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنوية بها المباحث
كالقاصد والموانف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات
المعمول على بحثه كاستنبات ولشرفه لكونه مؤثراً بخلاف المعمول
فانه متأخر ولما كان البحث عن احوال العمل موقوفاً على معرفته
ومعرفة اقسامه ومعرفته موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة
على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا معرفة لها وكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها
عاملاً كلاً او بعضاً في اشياء ويعرف العامل ويقسم ثانياً فقال
اعلم بخطاب عام او لا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح
والقاموس اذ جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً او لا
واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاماً او لا واول معناه
في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة
لادها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود للتقسيم
وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأي البعض والتعريف يتبع
فعلى هذا في الضمير استخدام من حيث هو هو وان التقسيم كالترتيب
للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل عصام في اوائل شرحه

الكافية وتأؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
ولا تنافي بينها وبين الجنس من حيث هو وهو لا من حيث وجوده
في ضمن الفرد وإنما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ما خوذت
من الكلمة بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال
الشيخ الرضوي وهو اشتقاق بعيد وهو الواو اعتراضية اللفظ
هو في الأصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج
من الفم معتمدا على المخرج وتعرفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما وح دوري لتوقف التلفظ على اللفظ والجمال هنا
للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد محافي التعريف لغويا
لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحى به كما لا يخفى كذا في
الامتحان فخرج به الدوال الأربع كالخطوط والعقود والاشارات
والنصب عرفه باللام للتنصب على الجنسية والمهنية ولذا عدل
من قولهم وضع القول الموضوع ولان اسم المفعول ادل على المقص
وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه
بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين
شيئ لشيئ متى ادرك الاول فهم الثاني ولولغريه للعالم به والوضع
اللفظي نوعان شخصي وهو تعيين لفظ معين بنفسه لذاته
وجوهه لمعنى وجعله بازائه ونوعى وهو تعيين هيئة افرادية
او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي والاستعمال
ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره
في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون
الباء ياباه ويشمل التعريف وضع المشترك والمرادف دون المتكلف

قوله

قوله للعالم به اي باليقين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق
يفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات
والمصغرة والمنسوب والمنشئ والمجموع قول او تركيبية كما في المركبات
كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كدينر ومينر
ومقتضيات الطبع كلخ والحرفات عن الوضع غلطا كالمشوم المحرف
عن المشوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به
بتوهم انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لافي التعيين والجعل المذكورين فيحتاج
اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا
نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولوقال نسيه وضعه فلا مشاحة
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعنى
والمجاز والكنايات لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء
او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيئ او اسم زمان قال
الفاضل العصا وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير
لتحقيقه خرج به حروف الهجاء للوضوعة لغرض التركيب لا بآراء
المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه
يصح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف
فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لانه دلالة
الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها
عليها لذكره في مفهومه كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق
مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع عليه لكن ينبع

في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لان لكل مقام مقال
مفرد صفة المعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
فان قيل هذا يوهن ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان انصافه به بل بالمعنوية انما هو
بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه نحو ما يرتكب كما يرتكب في
مثل من قتل قتيلا وذا ما يجوز في التعريف قلت لا يجوز
فيه لان زمان وقوع الشبه الوضع وانصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يسمون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع
تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر
في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل
لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتل
حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف
فخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري
ماله معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه
بعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب
ومضروب لان صيغة كل منها كمادته تدل على معنى فلا
يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جرمًا قلت
ان الصيغة ليست بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده
مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكثف لا كيفية له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عباد الله علمًا لانه ماله معنى لا يدل جزء لفظه
على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلاثة

فعل

فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قد مر على الاسم على
عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان
كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل ولما كان فصله
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة الثلاثة بالهيئة وكان
ظاهرة عبارة القوم وهي الافتزان باحد الازمنة غير مفيد لذلك
بل مفيد افتزان لفظه مع انه ليس كذلك ولذا اجتمع الى
التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيد افتزان
المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل
وما عبارة عما كان الكلمة عنه فتدبر الظاهر في دل باعتبار
لفظه ومعناه كما حققه الفاضل عصام لاعت لفظها
حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي
بهيئته وضع اي دلالة وضع او نمرانه او دلالة وضع
او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلاثة
اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئة افرادية له
بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن
لم يذكر دلالة عليه لنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم
لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالة
على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على
الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه بمادته
لا بهيئته كأمس وغدا وآلن وكذا الصبح والغروب وكذا
يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة
كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعا بل عما يدل

تعريف الفعل

كل منها عليه عقلا او بقلبة الاستعمال وهذا غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلاما من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعا للزمان فينتقض التعريف به منعاً قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائين في الحال فلا يلزم كونه موضوعاً للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئته كل منها في الاصل عليه وضعاً ويخرج نحو يزيد علم الان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على من له اذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالاً على الزمانين يخرج بقوله باحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ثم ان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمناً فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركاً اصلاً بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازاً فلا اشكال ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح بالحد وانتفاع المبدى بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة التمييز الذاتي ولذا قدمه وقال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كمال الدخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدأ التقدير مع ما يتعلق به فيقدم معه مقدماً فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدماً لفظاً كزيد وعمر

وبكر

وبكر في الدار وان من التبعية والافلا دليل على بعضيته المجموع التي هي المقصودة بل على بعضيته كل منه على تقدير كون من التبعية وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضاً فلا دليل عليها في اللفظ اصلاً وان حصلت وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كثناء النائيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افرادها او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الاشتمالاً دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والابحاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها تحقيق الحدث الفعلي او تنقيله او توقعه او تقريره الى الحال وشيئ منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص لزم الدور قلت ذلك بالاستقراء لامن الاختصاص فلا دور فافهم والسبب اي الاستقبال بقرينة سوف وسوف ويستبان حر في كونه في الشاف زائد وجه الاختصاص كونها لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال بالمعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانها تنفي الحدث الفعلي ولا امر الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا الزم لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه

اما بالاضافة بتكثير المضى والايانزم تعريف المعرفة لانه علم
 لنفسه او بجويز خوزيد الشجاعة كما هو رأى الرضى او الوصف
 او البيان بتاويل الدال على النهى كذا في الامتحان قال السيد
 الكندي في حواشي الكشف ان امثالها اذا اريد بها انفسها
 قد يزداد في اخوة المحنة كما تزداد اذا جعلت اسما وقد لا تزداد فاحفظ
 وكله عامل على ما سيجي في بحث العامل القياسي واسم مأخوذ
 من النمو وهو العلق وسمي به لاستعلائه على اخويه من جهة
 كونه مسند اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافها وهو ما
 اى كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذا المتبادر
 من الدلالة التمهيدية وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة باعتبارها
 وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكر في تعريف الفعل وكما
 كان كون المعنى في نفسه اوفى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا
 بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه
 الى قوله مستقل بالفهم اى بالمفهومية تصريحاً بالمفهوم وايضاحاً
 للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
 على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما
 سيجي غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
 فيه اى في الفهم عمادك عليه باحد الازمنة الثلاثة والظن
 المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة
 بل الاظهر الانسب ان يقول ماد دل بمادته على معنى مستقل بالفهم
 غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التحية على انه
 يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهلوه كما اصاح
 الفاضل الجاهى عبارة بن الحاجب يعنى ان المراد بعدم الاقتراث

تعريف
 الاسم

عند الاقتراث عند فهم ذلك المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح
 في عدم الاقتراث كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج
 مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة
 فيقرن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما
 قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعد فلا يخرج مثل ضارب
 امس اوفى الماضى يريد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
 ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس
 وزويد ومن خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين
 وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا التاكيد والمراد به ما
 سوى الترتيم والغما فانها غير مختصين بالاسم لم يشترطها
 كما استثنى البيضاوى لانها في غاية الندرة لا يراى ان عند
 الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن
 فلانه لتكن مدخوله اى لتقريبه واصالته في الاعراب الذى
 لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص
 تنوين التكثير فلانه لتكثير المعنى المطابق للمستقل وهو
 لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء
 واما اختصاص تنوين العوض عن المضى اليه فلاختصاصه بالاضافة
 به وسيجي وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلته
 نون الجمع المذكور السالم الذى لا يوجد الا في الاسم فلانه لما
 وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلة في الجمع
 المونث السالم حرف يسقط بها ليكون الضرع على وتيرة الامر
 فلا يوجد الا في الجمع المونث السالم الذى لا يوجد الا في الاسم
 بشهادة الاستقراء هذا على رأى ابن الحاجب وانكر النحوي تنوين

خواص
 الاسم

المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه
لا فضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤل به فلا يدخل الا
ايها ورده بان هذا منقوض بالهزة وتضعيف العين اللذين للتعدية
فانهما مع كونهما لا فضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء
وجه الاختصاص وكونها جزء من حروف المباني وحروف الجر
كلمات لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منها
وكوسم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما لا يخفى
والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التعريف
والمختار عند المص في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء
ليس الا كما صرح في الامتحان وادم التعريف وهذا اظهر من قولهم
اللام لانهم ارادوا به لام التعريف وهذا اعتماد في ذلك على
الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة للبشرى ثم
ان في هذا اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه سيبويه
من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه هزة الوصل
لتعريف الابتداء بالسكن لا بما ذهب اليه المبرد من انه هزء وحده
زيد عليها اللام للفرق بينهما وبين هزة الاستفهام ولما
ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين
المعنى المطابق للمستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجب
الاف في الاسم ولما كان المراد بقوله الاسناد اليه كونه مسندا اليه
وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة اولى واطهر عدل عنه الف
قوله وكونه مبتدا وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه
اشملا ولخصر تبينها على ان الاصل في المسند اليه المبتدا او الفاعل
والبولاق فروع قدم الاول اشارة الى ان حق التعظيم وحق الثاق

التأخير

التأخير ثم الظن ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
ح هو معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته
بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق
الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار
جنسه الاعم وهو الشئ في لا يلزم المحذور ان وانما يلزم ان
لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كونه الشئ مبتدا
فاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم
مصدر الى شئ والمسند اليه مبتدا او فاعلا لا يكون الا ذاتا
فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدا او فاعلا يلزم الخروج
عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا
في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما لا يخفى فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا الى كون
الشئ مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف والتخصيص الذي يستدعي استقلال المعنى ومطابقة
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع
المعنوية فتختص بما تختص به وبعضه عامل كاسم الفاعل
سيجئ في بحث العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت
والذي وحرف وهو في اللغة بمعنى الطرح والجانب ثم نقل
الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي
الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالاعتناء
بالالة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالالا
صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سريرة
حي البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير

تعريف
الحرف

والبصرة لعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا الوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومين قابلا للحكم
عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سبى من البصرة
وقع في يوم كذا فلم الزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزوم كون معنى الحرف ذكر المتعلق ليل
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل بالدلالة وهذا هو المراد
بقوله على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره على
عنه الى ما ذكره ايضا كما واطهارا للمراد ونخرج به عن التعريف الاسم
والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقة لزوم دخول الفعل
في التعريف لدلالته على الحدث المستقل ونسبة الغير المستقلة فالجواب
غير مستقل لا يبد في دلالة عليه من ذكر الفاعل كما بينته الشريف
وان اريد التضمنية زاد الفاعل عدم صدقه على الحرف لعدم دلالة
على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان
اريد الاعم لزوم ما لزوم في المطابقة قلت المراد الاعم ولفظ فقط
مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح
فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه
عامل بحرف الجر وبعضه غير عامل كل وقد تم اعلم اي بعد
ما علمت الكلمة واقامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي
هو المقص فشم للتراخي الزماني او الترتبي اضهر مع ان الظن الاضمار
لسبق المرجع لبعده لفظا والتبني على المفارقة اذ المراد بالاول ما
صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت
تري عين الاول فليس على اطلاقه بل اذ لم يوجد صارف وهنا
وجد كما عرفت هو ما اى شئ لفظا او غيره اوجب بواسطة

بالتنوين

تعريف
العامل

بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها ولا يستغنى التعريف
هنا بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس
بسبب الوساطة كون بالنصب اخر الكلمة فعلا او اسمى حقيقيا
او حكما معربة او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب بيان
للموجه الخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا يستغنى بقاء المتكلم
في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجازاة والاتصال كون
اخر غلامي مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل
المراد بالوساطة المعاني الخفية او المشابهة التامة المقتضية
للاعراب على ما سنخيه فيخرج بقاء المتكلم بها فانه وان كان موجبا
لكنه ليس بهذه الوساطة قلت كون المراد بها ما ذكرنا
فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزوم بذكره الدور لذكر
العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عدلها فيجوز
فيه التماثل نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور
وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل
الصورة ولا يخفى هذا ان لا يصلح له ان معرفة العامل لا يحصل
الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به
في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه
ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد بالوساطة مقتضى بالكسر للعراب
فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالجمل على الاصل
من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب المضاف بالاضافة اللفظية
وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضاف فيكون تعريفا
للعامل الاصل فيلزم كون ذكرها فيما سبق استطرادا مع كونه

من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصنا
 كذا اعترض في الاستحسان على تعريف البين والحق الجرمي
 ان يقال انه اشار الى الخطا وتحتها بان اخرجها عن التعريف
 وادخلها في التقسيم كما يجئ هذا ومفهوم من كلامه ايضا في بحث
 المجزوات في الامتحان وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال
 من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف
 له وهو اظهر نواردا للمعاني المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية
 والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما واد على اسم واحد من
 الاسماء بناء على ان الجمع اذا قبل بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى
 الاحاد فالمقتضى في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله
 وهي تقتضي الخ لا تواردها لكن اضافته اليها اشارة الى ان اقتضاها
 له بسبب تواردها عليها فانها اي المعاني المختلفة امور خفية تستدعي
 علام كل امر منها يستدعي علامة على حاشا ظاهر لكن قد يمنع
 من ظهورها مانع فان كان حالها في اخر الكلمة فتقديرية وان
 في نفسها فحلية كما يجئ في الباء الثالث لتعرف بها مثلا
 اذا قلت اضرب زيدا غلام عمر و فترى اوجب كون اخر زيد
 مضموما واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي
 بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية على
 غلام بسبب تعلق ضرب بها تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع
 بالثاني والتجب غلام ايضا كون اخر عمر ومكسورا بواسطة ورود
 الاضافة عليه اي كونه منسوبا اليه الغلام بسبب تعلقه به
 فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء وهي المعاني الخفية تقتضي
 نصب علام هي الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل

العامر

العامل محصلا موجبا للمعنى وعلامتها انما هو اعتبار الخو بين
 واما في التحقيق الفاعل المؤثر هو التكلم والعامل هو الالة
 وجعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو رأي الرضي
 وقال الفضل العصا بل الالة هو اللسان وجعل العامل الالة
 مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو
 ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه
 وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام
 والمراد به هنا هذا المعنى وخاض بالاعراب اللفظي والتفريدي
 وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفي
 الافعال اي مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اي اسم
 الفاعل كما يجئ التصريح به وهي في المضارع فقط لاني سائر
 الافعال وانما لم يقل وفي المضارع او لاحتي لاحتياج الى البيان
 ثانيا التحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان
 المناسب للمضارع الافراد لكاملة او للتنبيه على تنوع المضارع
 كالجاء المطلق والمستغنى الى غير ذلك او للنظر الى الافراد
 فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة دخول اللام
 عليه فانه مخ فعل معنى كما يجئ لفظا ومعنى واستعمالا اما
 التثنية الاول وهو التثنية لفظا فلموازنته اي المضارع له اي الاسم
 الفاعل في الحركات اي في مطلقها وفي نوعها او لا نحو ناصر ونصر
 وعالم ويعلم والسكنات في عددها وترتيبها وصيغة الجمع
 اما بالنظر الى الافراد او لكاملة قال المص واما التثنية بالمفرد
 لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى
 الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال

كقوله وكبره ويجمع ويجمع ويجمع ويجمع
 من الجود والمزيد

جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان بمعنى الجمع فيها
نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد
منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومذبح
ويذبح مثل بمثلين من الاصليين واما الثاني وهو الشبه
معنى فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل الشبوح والانتشار
بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم
الشائع في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منها والعمل على
الشيوع بعيد والتضريح به اولي والخصوص فان الاسم اي اسم
الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد
وعند دخول حرف التعريف عليه يختص انما قال حرف التعريف
ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند
دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة
لاستلزام اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والافعال المدخول
عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى
والتحقيق على ما هو رأي الجمهور كما يجيء وانما لم يقل الحرف
التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان
في اختيار اللام اشارة الى ان الخلاف الجاري في حرف
التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جاري في الموصول ايضا كما صرح
به الفاضل عصام وان المختار عندك مذهب سيبويه كما في حرف
التعريف نحو ضارب فانه يحقل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب
فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك

المضارع

المضارع عند تجرده عن حروف الاستقبال والحال قدم الاول
لاختصاصه بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولون
الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند
التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة
الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتياج
اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما
اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيف
وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن
حالية او مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس
في الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء
مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الاشبه استعلاء فلو وقع
كل منهما صفة لنكرة بحسب الظن واما في التحقيق فجزء اولي
منها نحو جاني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول مركبة
والثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولخوله
لام الابتداء عليهما نحو انت زيدك لضارب او ليضرب فلهذا
المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستعلاء تقتضي تطفل
المضارع اي تبعيته للاسم فيما في شيء هو اي الاسم اصل فيه
وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر
للمحركات العاملة وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا او تقابله
البناء لاثار العامل كما لا يخفى كما يقتضي تطفل اسم الفاعل
للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة
بينها والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس

ونظر المص أدق والقبول أحق لأنها لو كانت كما اعتبروا
لم تكن المشابهة لكل منهما نامة كما اعتبروا في باب
وجه اشتراط أحد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا
لو كان بمعنى المصالح لم تكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل قطعت
قوتها ووضعت في كلا الجانبين ولأنه لا يظهر من هذا
الشبه اشرف اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود
من هذا الشبه الجمع بين الشبهين في أمر من غير قصد
إلى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر
ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه ليس بالأصلية فإذا قلنا
لن يضرب فلان أوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة
المشابهة لاسم الفاعل شراعي الم
أي بعد ما علمت مفهوم العمل أو ما يتعلق به أن العامل
المراد به ما يعم الأصل وما يلحق به لذكره في الأقسام ولذا
إعادة مظهر ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف
بالقلب وهو أي اللفظي على ضربين سبحا و قياسي فالسماعي
في الاصطلاح هو الذي يتوقف أعماله بخصوصه على السمع
والمراد به اللغوي فلا دور ويمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية
موضوعها محصور وليس المراد ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة
من سماعية صيغته إذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما يستجئ وإنما
قدم على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط أفراد
المقصود معرفتها بالجري الأحكام عليها قلنا وانحصارها بخلاف
أفراد القياسي فإنها أكثر من أن تخصي ولأن من أقسام القياسي

نقسم
العامل

اللفظي
واللغوي
والسماعي
والقياسي

ما يتوقف

ما يتوقف معرفته على معرفة بعض أقسامه وهو حرف الجر
لحرف المستقر وبعض أسماء الأفعال والمضاف معنى والاسم
النام بالاضافة ولأن الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل
في بعض المعولات إلى حرف الجر وهو تمام العمل لا المعول كما
يستجئ فلا بد من معرفته قبلها فأتى قيل أن حرف الجر يحتاج
إلى آداة إذا بدله من متعلق على ما استجئ كما يحتاج إليه
فلا بد من معرفته قبله قلت أن الفعل من حيث التامية
معلوم مسبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة
قيل وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فإنه غير معلوم قبل ما صلا
ومعنى الفعل وإن كان غير معلوم منها إلا أنه آخر
للإطراد وأما تقدير سائر السماعي فلا طراد لحرف الجر وهو
أي السماعي أيضا أي كاللفظي على نوعين عامل في الاسم وعامل
في الفعل المضارع والعامل في الاسم أيضا أي كالسماعي على نوعين
عامل في اسم واحد وعامل في اسمين أعني مبتدأ وخبر في
الأصل أي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول اسم وخبر
له والعامل في اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا وكونه
أكثر استعمالا وأوفر فائدة ولما مر من أن تقديم غيره على
القياسي للإطراد له حروف تجزئ أي أسماء وأحدا سماعيا
ليناسب عاملها اللفظي عملها اللغوي في الأصل والحمل عليه
في غيره وتسمى حروف الجر وحروف الأضمة الوجودها
في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل أو معناه إلى الاسم
أو المؤول به أو حمل عليه وهي عشرون البناء للالصاق أي لإفادة
لصوق أمر إلى مجروره وهي إما حقيقي نحو به داء ومسكت

الحبل بيدي او مجازي نحو مرت بريد اي التصق مروى بكما
يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر باؤه وهو ينال
المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشترت الفرس بسجته لا يلزم
ان يكون السجح معاملاً صفاً به حال الشراء ذكره في الامتحان
ولما كان الالصاق اصلاً وغالباً كما ذكره فيه ولذا اقتصر
سبويه عليه واكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان المقصود
الاصلي بيان العامل لا بيان معانيه فقدمه لبساطته وكثرة
في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جبر ولذا يكسر
واثماً ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج منه ويكون للابتداء
والامر ولذا لم يكسر في المضمرة الا في باء المنكسر ومنه
للاستدراك في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضاً عند الكوفية
كقوله تعالى من اول يوم قتل علامته صحة ايراد ال او ما
يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجني
اليه منه فيه انه لا يتمشى في نحو من التفصيلية ذكره في
الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي مسم
اذ مثل بريد افضل من عمرو وفي تقدير ترقى الفضل
منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد
ولما كان هذا المعنى غالباً فيها حتى قال المحققون انه
الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل في
الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان المقصود بيان العامل لا
استيفاء المعنى فقدمها ليناسب معناها في الجملة والى هي
للاستدراك في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو
استموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفي غيرها نحو قابلي اليك اي

مُنْتَه

مُنْتَه مِيلَه وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقول
تعالى ولا تاتواكم الى اموالكم لان ذلك ثم بل الحق
كونها علم معناها بتضمن معنى الضم كما ذكره في الامتحان
ولو سلم فلقلته قد علم على عن مقابلتها لمن ولم يذكر حتى
معها مع كونها بمعناها لكثرة بحيثها بمعنى مع ولاها لا تدخل
الا على المظهر فلا يستحق التقديم علم ما عليها وعن هي للبعد
لم يذكر البصريون لها معنى سواء ذكره الدماميني في شرح
التسهيل والمجازة اي لتعدية شئ عن شئ الى اخره وهي انما
يكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصول الى الثالث
كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلازمه وال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده
كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعد
للاظهار وما ذكره من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعريف لما هو
بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل عظام
قدمها المناسب لمن انه قد يجوز استعمالها في محل ولو
بالاعتبار بنحو سقاء عن الغيبة اي بعد عنها ويجوز بمن
بمعنى سقاء من جهة الغيبة قال المولى السمروري يقال خرجت
عن البلد اذ لم يرد وعلى هي للاستعلاء اي استعلاء شئ
حقيقة كزيد على السطح او مجازاً كعليه دين كان ثقله يحمل
عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها ليعرف
في انها قد يكونان اسمين نحو من ان عيني ومن عليه ومجيها
بمعنى عن كقوله اذ ارضيت على بنو قشير اي عني لعمري
انه اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان علة الشئ

ذهبت كضرب للتأديب او خارجا فخرجت لمخافتك لم تذكر
كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل
لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَنْبِئُوا لِلْخُرَابِ لَانِ الْحَقَّائِينَ عَلَى أَنْهَا لِلتَّعْلِيلِ مَجَازًا
وَلَكِنْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَمْتِحَانِ وَالْتَّخْصِصِ أَيْ لِبَيَانِ اخْتِصَاصِ شَيْءٍ
وَارْتِبَاطِهِ لِلْمَجْرُورِ أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيَةِ خَوَالِ الْمَالِ الزَّيْدِ وَالْغَلِيَّةِ
عَنْ وَهَبِ بْنِ زَيْدٍ وَالْإِسْتِحْقَاقِ خَوَالِ الْجُلِّ لِلْفَرَسِ أَوْ النَّسَبِ
خَوَالِ ابْنِ زَيْدٍ فَلَيْسَ مَعْنَى التَّخْصِصِ أَيْ الْحَصْرِ كَمَا ظَنُّوا
فَقَبِيلُ الْحَمْدِ لِنَدْوَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى حَصْرِ الْحَمْدِ فِيهِ تَعَالَى عَلَى لَامٍ
الْإِخْتِصَاصِ كَمَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ عَصَامُ بَلِ الْحَصْرِ مَبْنِي عَلَى
تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقِيدُ لَخْتِصَاصِ الْمُسْنَدِ كَمَا فِي التَّوَكُّلِ
عَلَى اللَّهِ أَمَّا اسْتِزَامُ التَّكْرَارِ أَوْ بَيَانُ الْفَرْقِ وَفِي تَخْصِصِ
هَذَيْنِ الْمُعْنَيْنِ بِالتَّكْرَارِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَالْغَالِبَ فِيهَا
قَدْ مَهَا عَلَى فِي لِبَسَاطَتِهَا وَفِي هِيَ لِلظَّرْفِ أَيْ ظَرْفِيَّةٌ مَرْضُوعَةٌ
حَقِيقَةٌ كَمَا فِي الْكُوزِ أَوْ مَجَازًا كَالنَّجَاحَةِ فِي الصَّدَقِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ فَالْحَقِيقَةُ أَنَّهَا لِلظَّرْفِ فِيهِ
عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ لَتَمَكَّنَ الْمَصْلُوبُ فِي الْجَذْعِ تَمَكَّنَ
الْمُظْرُوفُ فِي الظَّرْفِ وَبَيَّنَّا أَنَّهَا فِيهِ بِمَعْنَى عَلَى قَلْبٍ بَعْضِ
الْكُمَلِ أَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ فِيهِ مَعْنَى الِاشْتِمَالِ وَالِاسْتِعْلَاءِ
يَصْلُحُ لِنَفْيِ وَعَلَى وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ
قَدْ مَهَا عَلَى الْكَافِ مَعَ لِبَسَاطَتِهِ لَدُنْهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَضْمُونِ قَوْلُهُ
فِي الْمَرْفُوعِ خَوَانًا كَانَتْ وَبِكَوْنِ اسْمٍ بِمَعْنَى الْمَثَلِ وَلِذَا لَمْ يَكْسِرْ
أَبَدًا بِخِلَافِ فِي وَالْكَافِ هُوَ لِلتَّشْبِيهِ خَوْزِيدٌ كَالْأَسَدِ

قدم

فِي مَهَا عَلَى حَتَّى لِبَسَاطَتِهِ وَلَدَانِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ عَلَى الْمَضْمُونِ أَصْلًا
وَلَهُوَ لِلْغَايَةِ خَوْزِيدٌ كَالْأَسَدِ حَتَّى رَأْسُهَا وَخَوْنَتِ الْبَارِخَةِ
حَتَّى الصَّبَاحِ وَلِكُونِهِ عَامِلًا أَصْلِيًّا قَدْ مَهَا عَلَى رُبِّ وَرُبِّ
هُوَ لِلتَّقْلِيلِ أَيْ لَانْتِشَانِهِ خَوْزِيدٌ رَجُلٌ كَرِيمٌ لِقِيَّتِهِ وَيُشْغَلُ
غَالِبًا لِلتَّكْنِيَةِ كَمَا فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ خَوْزِيدٌ نَالٌ يَلْعَنُهُ
الْقُرَّانُ قَدْ مَهَا عَلَى أَوِ الْقِسْمِ وَتَأْنِيهِ لَدُنِ الْوَاوِ بَدَلُ مِنَ الْبَاءِ
وَالتَّاءِ مِنَ الْوَاوِ لَوْجُوبِ انْخِطَاطِ رُبِّهِ الْفَرْعِ عَنْ رُبِّهِ الْأَصْلِ
إِخْتِصَاصِ الْوَاوِ بِالظَّاهِرِ وَالتَّاءِ بِلَفْظَةِ أَنْتَ وَلِذَا لَمْ يَكْسِرْ أَبَدًا
وَوَاوِ الْقِسْمِ وَتَأْنِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ بَاءً لِمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّ مَقْصُودَهُ
بَيَانُ الْعَامِلِ لَا الْمَعْنَى وَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَصَاقِ قَدْ مَهَا عَلَى
حَاشَا لَأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ عَنِ الْجَائِزَةِ بِخِلَافِهَا وَحَاشَا هُوَ لِلِاسْتِثْنَاءِ
أَيْ لِاسْتِثْنَاءِ مَا بَعْدَهُ عَمَّا قَبْلَهُ وَمَعْنَاهُ تَنْزِيهِ الْمُنْتَضِي عَمَّا
إِلَى الْمُنْتَضِي مِنْهُ خَوْزِيدٌ الْقَوْمِ عَمَّا حَاشَا زَيْدٌ أَيْ هُوَ مُنْتَزِعٌ
عَنْ ضَرْبِ عَمْرٍو وَهُوَ فَعْلٌ فِي الْأَوَّلِ كَمَا يُشِيرُ قَدْ مَهَا عَلَى مُذٍ
وَمِنْهُ لَانَّهُ وَإِنْ شَارَكَا فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْجَائِزَةِ لَكِنَّهُ لَا يَخْرُجُ
عَنِ الْعَامِلِيَّةِ بِخِلَافِهَا وَمِنْ قَدْ مَهَا مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ
أَصْلَهُ مِنْ ذَبْدٍ لِيْلٍ تَصْغِيرُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ مُنْبَذٌ وَجُمِعَ عَلَى
أَمَّا ذَبْدٌ لِحَفْزِهِ وَلَانَّهُ لَفْظٌ عَامٌّ الْعَرَبِ بِخِلَافِ مِنْذٍ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ
بِالْمَجَازِيِّينَ عَمَّا صَرَحَ بِهِ الْفَاضِلُ عَصَامُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَذْكُورَ
غَيْرُ مُوْتَفِقٍ بِهِ لِمَا قَالِ صَاحِبُ الْمَفْهَمِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ
وَمِنْهُمَا لَا لِبَسَاطَتِهِ أَيْ لِبَسَاطَتِهِ زَمَانُ الْفَعْلِ حَالٌ كَوْنُهُمَا فِي
الزَّمَانِ الْمَاضِي يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا أَرِيدَ بِمَا بَعْدَهَا الزَّمَانُ الْمَاضِي
لِاجْمَاعِهِ كَمَا إِذَا قُلْتَ سَافَرْتُ مِنَ الْبِلَادِ أَوْ مَا رَأَيْتَهُ مِنْ سَنَةٍ
كَذَا وَلَمْ تَكُنْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ يَكُونُ الْمَعْنَى مَبْدَأُ سَافَرْتُ

او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا
اريد بما بعدها الزمان الحاصل ولو باعتبار البعض بان
مضى بدل بعضه فاعتناها ظرفية لفعالها مع التساوي كما
اذا قلت ما رأيت منذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك اليوم
او الشهر يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر
او اليوم الحاضر لانها لم ينقضيا بعد ولم يعتد زمان الفعل
الى ما ورائها فلا يصح اعتبارها مبدأ له وقد يكونان اسمين
بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر
فهذا البيان استطردى قدمهما على خلا وعدلان خروجهما
عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدلا وخلا وعدلا قدم لتقدم
الخاء هما للاستثناة ويكونان فعلين وهو الاكثر يجئ التفصيل
في بحث المنفخى قدمهما على لولا لانها كونها حرف جر مختلف
فيه مع قلنا في الاستعمال ولولا الامتناع شيئا لوجود غيره فانها
يجز بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو
لولا لهلك عمر فيسبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل
في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر معنى نزل منزلة
لانه في الحال واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمر
لوجودك والاختفاء تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من
قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا
كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره
وجوبا لكثرها بالنسبة الى ك قدما عليه لان كونها حرف
جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة
بخلاف ما الاستفهامية وكى فانه يجربها اذا دخل على ما

الاستفهامية

الاستفهامية هو للتعليل نحو كى فعلت اى لآتي غرض فعلت ويدل
على كونه حرف جر حذف الف ما كافي لم وعثر قال الدماميني
في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب
دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو
قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر نارة وناصبًا
للفعل نارة وهو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه
يجربها في لغة عقيل ولذا اخره بضم العين مصغر ذكره
الدماميني كقوله فقالت ادع اخرى وارفع الصوت لعل
ابي الغوار منك قريب ولا بد اى لا فراق حاصل هذه الحروف
اي الحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوف والظن لابد لظهور
الجارية وكونه شبه مضاف قال الرضوي يجب صرف مثله عن
الفاعل يجعل الظرف مستقلا متعلقا بمحذوف وكل مصدر متعلق
بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع محذوفه خبرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر تضمنه ضميره كما في قوله
تعالى لا تنزيب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغدادي
جواز تعلق الظروف بالمنفى المبني وفيه نظر لوجوب اعراب
المشابهة بالمضاف بلا خلاف فذهب ابن مالك الى ان مثل هذا
معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا
هو فعل او شبهة وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة
بالفعل او معناه والمراد به ما سبذكره من انه كل لفظ يفهم منه
معنى الفعل كاسماء الافعال والظروف ويجئ تخفيفه الا
الزائد بالجر والنصب استثناء من هذه الحروف منها كفى بالشر
مثال للفاعل وجب عليك درهم مثال للمبتدأ والدورب وحاشا

وعدا ولولا ولعل فان لها بُدًّا من المتعلق فانها اي هذه
 المستثنيات لا تتعلق اصلا بشئ من الفعل وشبهه ومعناه
 اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعلق ذلك الشيء بنفسه
 اليه ففائدة الزائدة اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير
 ذلك وفائدة رب التقليل او التكثر لا تعدية العمل وحمل
 الزايد في العمل على غيره مما هو الاقضية للاشتراك في الصورة
 والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب ما
 على الزائد فلا اشتراك في عدم الاقضاء او على غيره للاشتراك
 في افادة المعنى او على من الاستغراقية في افادة التاكيد
 ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وبنهما المص وذهب الجمهور
 الى انها متعدية لعاملها كسائر الحروف الجارة وروى بانه
 ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد
 يتوفى معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيت فلاحا
 الى التعدية وان ارادوا المحذوف وهو حاصل ومثله كما صرح
 به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم
 يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكره السمعاني العطف على محل
 مجرورها رفعاً ونصباً وقد جاز في الفصيح كما يقر رب رجل صالح
 واخاه اكرمت او واخوه اكرمتها ولا يجوز بزيد واخاه مرت
 او واخوه مرت بهما مجرور الزايد ورب باق على ما كان
 عليه قبل دخولها من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما زيد
 بقائمه او مفعولا كقولهم تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة
 ومثل رب رجل صالح لقيت اوليائه فخرورها مفعول في الثاني
 ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل نريدك خربت لكن يفتقر

الناصب

الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حرق الاشتناء
 وهي حاشا وخلا وعدا كالمشتنى بالاعلى ما يستجنى في بحث
 المشتنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز
 نصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمشتنى منه
 مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها
 غير متعلقة بشئ كرت وبنعه المص واستصوبه ابن هشام
 وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تنزله كالألف تحت علم الزائد
 في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى
 التعدية ما ذكره ثم بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم ان
 ذلك المعنى للمجرور بل اتصاله اليه على وجه الذي يقتضيه الحرف
 وهو هنا يفيد انتفاء عنه واقول المنع مكابرة والانتفاء
 تعريف حرف الجر متعابداة الاشتناء لوجود التعدية والانتفاء
 على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر الحروف
 ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع وما بعده لفظا كما في الثاقف
 او تقدير كما في الاول خبره فيها غير متعلقين بشئ ومجوران
 في العمل اما على الزايد او على غيره لما سبق فلولوا لا موجود
 لهلك نريد ولعل نريد فائتم ومجرور ما عدا هذه السبعة
 منصوب المحل علم انه مفعول فيه متعلقة اي ما عدا هذه ان كان
 الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمجد
 هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح
 اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول
 لمتعلقه ان كان الجار لا ما او ما بمعناه ككيفية نحو ضربت زيدا
 للتأنيب وكيفية عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف او على

بوجه

انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ملحقا بها نحو مرت بزيد
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى
المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسالمة اذ الجار التوسيلة
في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي
هو العامل فكيف يكون من جملة المستند اليه الذي هو من
قبيل المفعول كما حققه في الامتحان فيكون اي مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله
مرفوع المحل تسامع وتجاوز بنسبة الكل باسم الجزء والضمير راجع
الى المجرور فقط اقربيه فتح لا تسامع ولا تجاوز فيه على انه نائب
الفاعل نحو مرت بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا اي ما يكون
نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مرت
لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل انما وجد ولا نه من
قبيل الظرف وهو الحميم له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
واما نائب الفاعل فكما الفاعل كما يجيء في بحث المرفوع قال
العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب
الكشاف ان النايب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على
عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى اولئك
كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد حذف
المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتمل به
عمائش به او المراد به الدال على الحدث فيعمها عاتما لكل
الموجودات كالكاين والحامل والموجود والمستقر متضمنا في الجار
والمجرور اي مفعلا معناه مفعلا فيسمى اي الجار والمجرور
في الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل الفاعل

وعلمه

وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظم واما البواقى في انتقال
كل منهما اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركننا وقد لا يكون
تجاوزا في الدار اي حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اي ان لم
يكن المحذوف عامما متضمنا فيهما ولم يحذف متعلقه اي الجار
ولو عامما يسميان ظرفا لغوا اي فضلة مستغنى عنها اذ في الكلام
لعدم انهما معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة
منه اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاغراب المحلى فللمجرور
فقط لما سبق بزيد في الدار اي اكل او اكل بقرنية حاله او مقالية
وما حذف بها فكالمدكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا
بلا شبهة فكذلك الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل
انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا وممرت بزيد ووجد
زيد في الدار وقد حذف الجار وهو على نوعين قياسي اي
مضبوط بضابط كل بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فالقياسي
في ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف في لاما
بمعناه ان لم يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل عصام
تقديره ايضا منه قياسا اي قياسا ان كان المفعول فيه ظرف
زمتا بهما كان او محذوفا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه او معناه
وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فالحمل عليه والثاني محمول على
الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت جينا او زمانا وصحت
شهر او يوما الاول للاول والثاني للثاني او كان ظرف مكان
بهما للحمل على الزمان المهم لاشتراكهما في صفة الارتفاع وهو
اي مدلوله واسمه ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في سماء

مطلب حذف
البناء

المفعول
فيه

ومن ظرف مكان المهم الذي يحذف
في مفعول قوله لا يلبثون خلقك
ومحذوف الترتيب سفلتكم ونحوه
ورأوه يوما فقبلا كقوله

فان تسمية ذلك المكان بالخلف
انما هو بسبب كون الخلف في جهة
ذلك المكان وهو غير داخل في سماء متوسط



بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج
 ومنهم من فسر بالانكسار ورد بانه غير مانع لدخول نحو
 بيت ومسجد فيه مع انه من الحدود وقيل غير جامع ايضا
 لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجنازة الست مثل غير
 ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسر بمالم
 يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير المستوفى مع انها
 مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولا
 لم يسلط المص مسلكتها واختار ما هو الرضي عند ابن الحاجب
 على ما ذكره الفاضل عصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى
 وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجنازة
 الست وهي امام وقدام وخلف وعين ويسار وشمال وفوق وتحت
 كجئت امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه
 الانسان او غيره فاذا حول وجهه الى جانب اخر زال عنه اسم
 الامام والوجه داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكفند
 نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول
 المخاطب او ما في حمايته كداره ومملكته اعاد الجواز لتعين
 العطف على الجنازة ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس
 بصحيح اذ يلزم من كونه من الجنازة الست وليس كذلك ولدى
 بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره
 ووسط بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل
 موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست
 وسط القوم كما تقول بين القوم وبين ازاء وحذاء
 وتلقا والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر
 والمقادير

وهو كونه في وسط القوم او بين القوم

وكالمقادير المسوحة اي الملوقة بالمساحة اعار الجار اشارة الى
 انها نوع اخر من البرهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه
 قال ان كان مبرها او معدودا نحو مسح فانه مقدار من المساحة
 يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه
 وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة بأربعة
 الاف خطوة فهو ثلث الف مسج وبريد وهو ايضا مقدار من
 المسافة انما يطلق عليه البرد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر
 ميلا الاجابنا يعني يحذف في قياسا من المكان البرهم الاجابنا
 وجهة ووجهها كل ابعثى ووسط ابعثى السين وهو محذوف على
 التفسير الثاني لانه اسم لعين مما بين طرفي الشيء ومبهم
 تفسير المص لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار ودخل الدار و
 جوف البيت والكل اسم مكان هو في العرف ظرف مشتق بزيادة
 الميم في اوله لا يكون مثبثا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا
 من حذف بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة
 نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق
 منهما المقتل والمضرب عرض غير قات الذات فلا يظهر كونهما ظرفا
 لضمونها فضلا عن كونهما عاما لهما اذ معنى الظرفية كون الشيء
 مستقرا لاخر فلا بد من في التنصيص على الظرفية وكذا اي كما
 يستثنى كل اسم مكان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان
 بمعنى اي الاستقرار ولم يكن متعلقا بمعنى نحو مقام ومكان فانه
 وان ظهر كونهما ظرفا لضمونها لكن لم يظهر كونهما ظرفا عاما لهما مع
 انه المقص لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في التنصيص على
 ظرفيتهما لانه فان هذه المثبتات لا يجوز حذف في منها مع كون كل
 اجابنا ووجهها وجهة وغيرها

الظرفية لا تستعمل خذفت في منه

منها ما هو اما مثل جانب فلان مما ثبت له اسم بسبب الاضافة
الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان فلان انما ثبت مثل
هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك
معلوم بالاستقرار وقد عرفت سببه في اسم المكان ولعل سوفي
مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفية انما
حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله جانب الدار
ويؤيده قول بعض الكمل لا يستثنى عن حكم الجرم ما اضيف الى
محدود بجانب المصرو خارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار
وجه الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم
ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه
ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفيه انه ليس باصل في
الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في التخصيص على
الظرفية لا يقال اكل بجانب الدار ووجه البيت او وجه الخزان
او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زبد
او في مقامه واما ان كان عاملا في القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى
الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء
كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه
لان كونه متضمنا بمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه
فلا حاجة الى ذكر في نحو وقت مقامه وقد عرفت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرفا لمكان محدود او هو ما
ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو
دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخله
فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت

فلا يجوز

سواء كان ظرفا للمكان او للحدث او للشيء
وكذا داخله في مسماه

فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على التزام الجرم لاختلافها ذاتا
وصفة ولا على المحدود لعدم اصله فلا يقال صليت دارا بل
يقال صليت في دار الاما في من مكان محدود وقع به
دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على حذف والاول
بطريق التوسع لكثرة استعمالها اول كمال مشابته ما بعدها
بالمفعول به كشد اقتضاها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول
به وليس كذلك المجئى استعماله في على ان مصدرها على فاعول
وهو في الاغلب مصدر لازم للخروج وما قيل ان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما
ينتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس عقلا ولا بعد
بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخزان وسكنت
البلد والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا
اذا كان فعلا اي حدثا لا عين كجئت لك للسن لفاعل الفعل
المعلل به اي اتحاد فاعلها ومصدر ناله اي للفعل المعلل في الوجود
بان يتحد زمان وجودها كما في مثال المتن او يكون زمان
وجود احدهما بغير زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب
حينئذ ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل
فلا يزد ان مثل شهدت الحرب ايقلا للصالح صحيح وان لم يعرفوا
الشهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها في قصد
وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل
به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيد ناديا له اي
ايقلا للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد

المفعول

لان الناديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا قبل التاديب غير
 الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل عصام بان هذا
 هم بل هو احداث الادب وما يليق بالثخص والضرب سبب ووسيلة
 كالشتم والتسحق وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
 الاتحاد في الفاعل وجئتكم اليوم لوعدي بذلك امس لعدم
 المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين اي المفعول فيه والمفعول
 له المذكورين اذا حذف الجاء انتصب الجارور ان لم يكن
 نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا
 ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعي في الاول
 وقضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل
 والثالث من المواضع الثلاثة ان يكون النون وان بالتشديد
 وفتح الحزة فيها فالجاء يحذف منها قياسا لتخفيف الثقل الحاصل
 بالطول كقولهم مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم نحو قوله
 تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله نعم
 وان المسبح لله فلا تدعواي لان المسبح لله والسماعي فيما عدا هذه
 الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس ثم اي بعد موضع
 حذف الجاء القياس بعد الحذف قياسا او سماعيا في غير
 الاوليين من السماعي والثالث من القياس اي في الاولين لا يبقى
 مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى الجارور فانه يظهر
 الاعراب المحلى فيه لزوال كونه مدخول الجاء وهو لما منع من الوجود
 والظهور وان لم يظهر في الثالث لما منع اخر منه ثم ان كون القياسي فيه
 ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب في حذف الجاء فينبغي ان
 يحمل عليه ما ابراهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيه الحسم

السماع
 الموضع الثالث
 من حذف الجاء

ان القياس بعد الابقاء على مكان الجاء لان ما ابراهم حاله ينبغي
 ان لا يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيه ظاهرا
 فيه شذوذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لما منع اخر من بعض
 السماع وهو النصب على المفعولية او الرفع على النيابة ويسمى اي
 ما ذكر من حذف الجاء وايصال متعلقه الى الجارور واظهار الاعراب
 المحلى فيه حذف الجاء وايصالا وجه التسمية فيه ظم مثال النصب من السماعي
 نحو قوله تعالى واختر موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع
 منه نحو قولهم ما لم تترك وظرف مستقراى مشترك فيه
 ومستقر فيه حذف الجاء ورفع الجارور وانصب مناب الفاعل
 واستقر ومثال النصب من ثالث القياسى مرفوع ومثال
 الرفع منه نحو عجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى
 الجارور بعد حذف الجاء بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان
 كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند
 البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم
 ومما اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو ان الله الجار
 لا فعلت اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين
 حال كونهما متلبسين بمعنى واحد بدون العطف والابدال بالبتعية
 يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اصكت من ثمره من تفاحة ولو
 قال بلا بتعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحا بقرينة
 المثال فاكنتى به عن شبهة ومعناه اولاد به الدال على الحديث فيعبر
 لان مبني العمل على الاقتضاء واذا اتفق احدهما به اشتغل بالعمل
 في مجروره واستغنى عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء
 لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما

لا يغني عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمر بل يقال وبعمر ولو
 جعل بدلا لكان بدلا الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحى بخلاف
 نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قبره
 ولا يقال صررت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
 ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومذكورين
 مفعولا فيه على عكس ما ياتي من المثالين قيل لاني لم ازل في الاول
 لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني
 وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما متعنان وفيه
 انذار اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به
 الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت
 يوم الجمعة امام المسجد واكملت من ثم من تفاديه فان الجارين في كل
 منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما يتعلقا بفعل واحد بل
 الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخل الاول
 في الاول وبكونه مبتدئا وناسبا من الاول في الثاني فكان الاول
 متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
 المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق
 كالاول فيتحذف متعلقهما وذا لا يجوز لما مرهكذا استفيد من
 كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن
 تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة اية وقول
 الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان المعنى الاول في
 الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول
 في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفتح
 مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصرة عن افادة

هذا

لا طرفة قولك اكملت من بيتك من الغنم اي
 اكل المتبدا من البيت ابتداء من الغنم فلا يكون
 مما يمنع اعني تعلق حرفي غير معنى واحد بل ابتداء
 نحو قولك مررت بزيد بعمر

هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد
 المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت
 من تفاحه من ثم مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن
 التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس وان
 معنى الحرف لا يصلح للعموم والتخصيص ولم يسمع التوصيف بها
 من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل
 بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في اسمين يعني المتبدا
 والخبر في الاصل على قسمين ايضا كالعامل في اسم قسم
 منها منصوبه قبل مفعوله وقسم على العكس اي مفعوله قبل منصوبه
 القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار القلة ستة
 منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكن اريد التنبيه
 على ان لهذا ايضا وجه باعتبار ان هذه الحروف مفهومها كليتها
 وهو مشابه الفعل وعمل عمله الفرع وله افراد ذهنية كثيرة
 تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها
 تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احر
 فصاعدا اي لكونها منقسمة الى الثلاث كان وان ولبت و
 الرباعي فعل وكان والخماسي كل كن ولفخ واخرها اي لبنائها
 على الفع ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا ووجود معنى الفعل
 وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
 والتمني والترجي ولما لازمها الاسماء وبالمتعدى خاصة ودخولها
 على الاسمين ولهذا عملت علماء الا انه قد مر منصوبها على مفعولها
 وهو عمل فرعي له تبيينها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي بانه
 مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لا يعمل به

حرف في آية الفصحى

ان كانا العامل في الاسم ايضا على قسمين
 عامل في اسم واحد وعامل في اسمين
 اعني المتبدا والخبر كذلك هذا العامل

فيها والجواب لما شبه به لالتفي الجنس لان في التاكيد
وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم علمها
الفرق وايضا لما شبهه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرقي
مثلها فلو عمل به فيهما لا يتبس لا المشبهة بليس ولم يعكس
لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى او لاكثرهما وقلة الثانية
ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف علم انه يلزم
تح مزية الفع اعني الاعلى الاصل اعني ان وحمل ما عليه
هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل عصام وقال
الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اوله ورفع
الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف ما اقتضاه وذا غاية في العمل
فاعطى ذلك لها تبيينها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل عصام
في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبهة بالتعدي
اقتبس اولها هو من خواصه من عمل نصب وثانيا ما هو مشترك
بين جميع الافعال من عمل الرفع انت وانت هما للتحقيق اي لتقرير
مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما يجيء وكان
حرف براسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمه بخبر جامدا كان الخبر نحو
كانت زيدا اسدا او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال
الزجاج اذا كان مشتقا كان لك الشك لان الخبر عبارة عن الاسم
فلا يجوز تشبيه الشيء بنفسه لجيب بار. التقدير كانك شخص
قائم او تقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد
انما كان بعد التشبيه ادعاه وقال الفاضل عصام دليل الزجاجة
قوى والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب

فلا يصح

فلا يصح التشبيه وان كان غير فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد
بنافيه ذكر ادات التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا
بشرط غير موجود. هنا والمصنف كان الحاجب لم يتعوض كونه
للك متابعة للجمهور واحماله على التوسيع ولكن ايضا مفرد عند
المصريين لما عثر هو الاستدراك اي لدفع توهم يتولد من
الكلام المنقذ. فعاشيتها بالاشتناء ومن ثم قدس اداة الاشتناء
في المنقطع بل كن فانا قلت جاء في مزيد فكانه توهم ان غير
ايضا جاء لك لما بينهما من الالف فدفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمرؤا لم يجيء ذكره الرضي وفي القاموس استدراكك انك
بالشيء حاول ادراكه به فالعني ان لكن للدلالة على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاتته في الافادة حيث اوهر الكلام السابق
نفقته فطلبه افادته بما بعده وذكره الفاضل عصام وفسر
الفاضل الهندي بطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
ورده الفاضل عصام بان المستدرك وهو التكلم هو من يطلب
ادراك ما فاتته لامن يطلب ادراك غيره ما فاتته وهي تقع
بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا معنى فقط نحو جاءني
زيد ما حضر لكن عمرؤا غائب او لفظا ايضا لما جاءني زيد لكن عمرؤا
لم يجيء وليت هي للتحقق اي لانشاء وهو ما لا طعم فيه او ما فيه
عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن
الغير المرجو كقوله منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاج به ولعل هو
للتعجب اي لانشائه هو ارتقاب شيء لا شوق لحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق
وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلني اموت الساعة كذا قال

الرضي ورضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للشأن بناء على ما قيل هو مختص بارتقاء الجب
كما يشعر به كلام صاحب الكشف حيث قال ولعل للترجي
او الاشتفاق قال المحقق للحقاني العلامة التفتازاني في شرح
الكشاف هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال رضي ان لعل اذا
وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند قبوله
وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلمة
وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطعام
وبينه حاصل ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها
للاطعام في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطعام اما ليدل
على انه لا خلف في اطعام الكرماء او ليكون علم ذاب كلام العظماء
اولئكة العباد ان لا يتكلموا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان
ورده رضي بانه منقوض بقوله تعالى لعل يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل عصام بان المتفرع احد الامرين
ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما
كان ما بعد لعل الاطعامية قطع الوصول وما قبلها مما يناسب
ان يعمل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها
نعم ابن الانباري وجمعا من ائمة العربية لعل قد يكون بمعنى
كي حتى لو اعلية كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطعاما
مثل لعلكم تفلكون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المص يعني صاحب الكشاف بان جمعا من ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشتقاق وبان عدم صلاحها

لمجرد معنى الغلبة والفرضية مما وقع عليه الاشتقاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كما عوده واخذت الماء كي اشربه ولا
يصح لعل وقال رضي القائل بالتعليل قطرب وابوعلى
وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل عصام
بانه يصح حمل لعل على القرب في المنظر فالمعنى اي شيئي يجعلك
داريا بحالها يحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة
هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يحكي
للاستفسار نحو لعل زيد قائم بمعنى هل زيد قائم ولا
يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها لئلا يتبطل الصداق
في غيرات وما فيها فلا يلاحق موصول كان المصدرية ومخوفا
صلتها وشيئي من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها
كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشاهدة وهذا
غير ملائم لما ذكره رضي والفاضل عصام في وجه العمل فافهم
ولها صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه
مقصودا لذاته كان زيدا قائما او لا كقول زيد ان عموا
قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام
تاكيد او تشبيه ام غيرها واما قول الفاضل عصام في
وجه وجوب صدارة آت ان الجملة في المثال فاعل لضمها
لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقيق وتمام زيد
والفاعل لا يتقدم على الفعل فيظن فيه غير ان المفتوحة
ولما يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصلابة
لها الذي هو المقص افاد بقوله فلا تقع في الصداق صلاحي الكلام

اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لان خرج عن الكلامية وصار في
حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزء منه كما في مثل
عندي انك قائم لا لتباسها بالمكسورة لا مكان الذهول عن
الفتحة لخفاها وجواز الحمل على سبق اللسان لان المصدر موضع
المكسورة والمذكور بعلم يجوز ان يكون خبرا اخر وظرفا لخبرها
وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الكافة فتلحق اي تنطلي عليها
وتدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها
اذ لا يلزم كون مدخولها صالحا للمفعولية نحو اغاضب زيد
ونحو اغاضب ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد
بل تؤكد وانت المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها والتسمية
باعتبار الكون قال الفاضل عصام والاضافة ليست لادف ملا
بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف
الى الاسم اما في الخبر المشتق فظم نحو اعجبني ان زيدا قائم اي
قيامه واما في الحمد فيالحاق ياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا
انسان اي انسانيته كذا في الرضى وقال الفاضل عصام هذا
ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من
صيغته مصدر ان يضاف احدها الى الآخر وهو الى الاسم
كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء ففاهم
وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل
بلغني ان زيدا ان تعطيه يشكرك ابوه اي شكر ابيه اياك
على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك
مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثم اي من
اجل علمه تغير المكسورة وتغير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجملة

ملاحظة ان المكسورة

الاول

والاولي اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتحة موضع
الفتحة فكسرت ان اي يادتها هذا خبر في موقع الامر وهو ابلغ
منه كما تقرر في محله قال الفاضل عصام في الابتداء اي حال
كونها في ابتداء الكلام ولو تقدير ايان كان استينافيا نحو قوله
تعالى ولا يخزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهرا
نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لان جملة مستقلة لا جملة
خلاف للكوفيين والمبرد فاذا لم يكن في خبر باللام فانهم
يجوزون الفتحة فيه ح لتاويلهم بالمفرد واستبعاد الرضى بانه
لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به نحو والله ان
زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجئ نحو قوله
تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي
الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن
اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى ائتك قائم كما تفسر نحو
العلم ان حسن نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت فيها على
خبرها اي ان لام الابتداء لانها التأكيد مضمون الجملة كما مكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبر باللام وتفتح كما يجئ نحو
علمت ان زيدا قائم وحال كونها بعد القول العري عن الظن
لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها
مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هو باعتبار لفظها في البقيان
اي معناها باقية على حلفها ولا يدخل في قوله مفعولة لان مفعوليتها
انما هي باعتبار معناها وانما قال العري عن الظن اذ لو لم يعبر
عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعد نحو قل ان الله واحد
وبعد حتى الابتداء التي يبتدأ بها الكلام فيبديها لان العاطفة

انما تكون لعطف المفرد على المفرد والمجازة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو وانقول ذلك حتى ان زيد يقول
وجه الكسر هنا وفي بعد حروف التصديق مثل نعم وبلى
وغیرها نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم او زيد
قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي
الأوامر وقد تقلب هنزها هاء وعينا وقد يحذف الالف
في الاحوال الثلث ذكره الفاضل عصام فيكون الجمع بملاحظة
فروعها والافال ظاهر حرق الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم
وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون
لوجوب كون ما بعدها من الحروف جملة وفتحت ان حال كونها
فاعلة مع جملتها والنائبه اما داخله فيها لكونها في حكمها لا
للخبري على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل عصام وفي المفعولة نظرا
الى اصلها نحو بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت
ان زيدا قائم اي قيامه ومبتدأه نحو عندي انك قائم ومضافا
اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون كل منهما
مفعولا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه
مفرد معنى فاذا دخلت ان تفتح لا محالة وحال كونها بعد
لو قدما ليسا طرأ لانه اي ما بعدها فاعل المحذوف لامبتدا
كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط
على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا في الجاهلي
والصواب قلت بالخطاب لوجوب كون خبرها فعلا ولو
مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف واما الوجاهة فلا يجوز لتعد
قيامه مقامه كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والوجوب

بان الجز

بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة ليس بصواب لانه
مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمنعذر
اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف للحصول الفائدة بها لانه
كما لا يخفى اي لو ثبت قيامك وبعد لا الامتناع والتعريف لم يخص
لايساعده قوله لانه اي ما بعدها مبتدأ لافعل كما زعم الكسائي
والفراء اي لولا وجوده ذهبا لك فان ما بعدها فاعل لامبتدا
للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيفية اي المنسوبة الى الوقت
بدلالتها الى الوقت واختصاصها بالنيابة عند صرح به الرضي ورضي به
الفاضل عصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعلم فيها
لانه اي ما بعدها فاعل لا اختصاص ما المصدرية توقيفية اولا وكذا
اظهر وانما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يجز الى ايرادها
لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرًا عند سيبويه
ونعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما
ثبتت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضي ان صلها ما مضى
ثبتت او منفي بلمر غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى
مذهبت في تمام زيد اشارة الى توقيفية ما ومصدرية ما
وبعد حروف الجز نحو عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها
مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها
لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة النفاذاني في المطول
ومولانا السيد عبد الله في شرح لبس اللبس مع الاشارة الى وجه
الفتح بعدها او احترز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها

والنقد في ما يشبه أو ما في ذلك

كلام السكاكي في بحث العطف فكلام العلامة المنو قبل
 التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الأول لا بشرط العطف
 بحيث الذي ذكر في محله لا يتحقق في الجملة على أنه لو تم الثاني
 لكان ما بعدها مما يجوز فيه الأمران فافهم نحو عرفت أمور
 حتى أنك صلح وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول الحرفين
 في حروف الجر لأنها محبوبة أن يكونان مبتدئين وان مع جملتها
 خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح المحل والمضاف إليه
 لا يكون الامفرقا فتأمل نحو ما رأيت مذ أنك قائم وحيث كان
 جاز التقديران أي تقدير يكون ان مع جملتها جملة وتقدير
 كونها مع مفرقا والمراد بالجواز ما يجمع ترجيح احد الطرفين
 لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل عصام جاز الأمران
 أي الكسر والفتح كالتي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجات
 نحو من بكر مني فاني بكرمه واذا اني بكرمه فان كسرت وهو
 الارجح لما مر في المعنى فانا بكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير
 وان فتح تحت فالفتح كراي اياه ثابت فان مع جملتها مبتدأ محذوف
 الخبر على وفق ما ذكره الرضوي وقال العلامة عصام في ذات
 تقدير الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت كراي اياه ثم قال
 ينبغي ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقدير وهو رفع الاستيلاء
 يفوت به وجوز الفاضل الجامي كون التقدير فراه أو بكرمه
 فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل عصام بانه
 يستلزم الحذف قبل الحاجة وان لم يعها بعد الفاء الجزائية ايراد
 الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضرتني
 فجزأوك اني ضرتك بل يقال ان ضرتني ضرتك وتحقق

المكسورة

المكسورة بخذف النون المتحركة مع حركتها الثقيل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزم حين الالفاء عند سبويه وسائر النحاة
 لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان
 الناقية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب
 لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير والمجمل واما في اللفظ
 فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حروف النفي كان
 زيدا ان يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان
 مالك كانت كرامة المفازين وتنع عند وجودها صرح به
 الفاضل عصام ثم ان المراد بها الام ابتداء كما هو المتبادر ومنه
 سبويه والاختفين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق
 لجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين ويجوز
 نحو قوله شئت بئسك اني قتلت مسلما ولعدم التعليل
 بها في باب علمت كما في المثال الالف فافهم في خبرها التقدير
 لفظا او معنى أي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها
 ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها او ابطال
 عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز
 اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرحه ودخولها مبتدأ خبره
 على فعل من افعال المحل المبتدأ والخبر كالافعال الناقية
 وافعال القلوب لئلا يخرج بالكلمة عن اصلها الذي هو الدخول
 عليها بان تدخل على ما يقتضيه الكوفيون يعمون ويمكن
 عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء
 على جواز الالف يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لان
 لا يدخل على الاسم اصلا ولم يجعله عطف على الفاء مع القرب

المكسورة بخذف النون

والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فإنه ضعيف
 لأن دخولها على غيره لدوره أو شدوده كالمعذور كذا في
 الامتحان نحو قوله تعالى وإن كانت لكبيرة وإن نظرتك لمن
 الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها
 أن المكسورة المخففة كما في التسهيل لأن الخبر وإن كان لها القفا
 إلا أنه المكسورة معنى خوان كان زيد لقائها أن زيد لقائه
 صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب
 علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولأنه إنما يعلق لو
 دخلت على أوله مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيها ونصب
 أولها لعدم المانع لزوم أن ينصب الثاني أيضا لاستتاع الاقتصار
 كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل أي المفتوحة المخففة في ضمير
 شأن مقدر وجوبا لأنها أقوى مشابهة من المكسورة العاملة ^{التي} ^{في} ^{الضمير}
 جواز ولم يوجد علمها في ظاهر فقدس في مقدر وجوبا لئلا
 يلزم ترجيح الاضعف ويلزم أن يكون قبلها فعل من أفعال
 القلوب حقيقة كالعلم والتبيين أو حكما كالظن بمعنى أنها
 إذا كان قبلها فعل يلزم أن يكون ذلك الفعل منها فلا يرد
 قوله تعالى وأخر دعويلهم أن الحمد لله رب العالمين ولما ساء
 من قوله تعالى وإن عسى أن يكون غير ذلك ولا يحتاج في
 الدفع إلى التعسف حمل الزوم على الغلبة وجه الزوم المناسب
 في التحقيق وهي وإن لم يقتضيه بل الأولوية إلا أنه التزم رعايتها
 بشهادة الاستفراء ثم التي كان قبلها الظن تحمل المخففة باعتبار
 مجريها مجرى التحقيق بسبب دلالة على الوقوع والناصة باعتبار
 عدمه بعد التحقيق نحو علمت أن زيد قائم أي أنه قد دخل

أي يجوز

مطل تخفيف
 المفتوحة

أي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من أفعال المبتدأ أو المتصرفا
 أو لشرطا أو دعاء أو لا أي يجوز كون مفسر ضمير الشأن المقدر
 جملة فعلية مطلقا كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
 إنما هو إذا لم يدخل عليه شيء من البنواسخ وما إذا دخل فيجوز
 كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في
 المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزم مع الفعل المتصرف
 غير الشرط والدعاء أي دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة
 الأمثلة حرف النفي لا وما ولن ولم ولما وإن نحو علمت أن لا
 تقوم بالرفع أي أنه وتبينت أن ما تقوم وقوله تعالى يجب
 أن لم ير أحد وضنت أن لما تقم وعلمت أن تقوم أو السيت
 نحو قوله تعالى نحو علم أن سيكون أو سوف كقولهم وأعلم فاعلم
 المكره يتفقه أن سوف يأتي كل ما قدرا أو قد نحو علمت
 أن قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوف
 وللضرب بينهما وبين الناصبة فإن هذه الحروف لا تقع
 بينها وبين فعلها لأنها معناه يتناول المصدر والفصل بها يتأقنه
 الإيلا ولا أنها الضعف لا تقوى على العمل بالفصل إلا أنها فأنها
 لكثرة دورها تدخل في مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلامال
 فلا يحصل الفرق بها بالعمل فإن ما بعدها أن كان منصوبا لفظة
 فالناصبة والأفالمخففة أو بلغة فإنه أرغني به الاستقبال فالناصة
 مع انضمام الفصل إليها فيكون الفارق ما كان قبلها من فعل التحقيق
 الظن في الجملة فافهم ولو كان أي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف
 أو شرطا أو دعاء لا يحتاج إلى هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس

بمعنى سين لا قد

بالنافية لاها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغیر المتصرف
والشرط والدعاء لا يؤقلا بالصدر نحو قوله تعالى وان عسى
ان يكون قد اقترب اجلهم مثال لغیر المتصرف وقوله تعالى
تميت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله
والخامسة ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كانت
فتلغى اي يطل عملها على استعمال الافصح لقوات بعض المشابهة
بانقفاء فتح الاخر نحو كانت ثدياه حقان صيده وصدره مشرق
الخروج ما في الرضی ووجه مشرق النحر في شرح التسهيل
ونحو مشرق اللون على ما في شرح لب الالب اولو اعلمت على
غير الافصح لقل ثدييه ثم ان الظاهر ان يقدر بعدها ضمير
انك العلة الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذلك لم
يذكر وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدر
الا انه لا يلزم ان يكون ضمير ثان ويؤيد لزوم له وقد لمسا بعدها
اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به
الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كاد قد ورد
الاضمان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لقوات بعض المشابهة
بانقفاء فتح الاخر ولشابهة العطف لفظا ومعنى فاجرت مجررها
بخلاف سائر المخففات فان ليس لها ما اجريت هي عليه نحو
ما جاءني زيد ولكن عمر وحاضر الوالو لعطف الجملة على الجملة او
للاعتراض ويجوز اي حين التخفيف والالغاء دخولها اي
المخففة كسائر الفعل لا انتفاء للمانع عنه وهو العمل نحو كان قام
زيد لانه مما لا بد منه كاذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد
والسابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مفعولها الا

مستند بمفعولهم ان غضب الله

مطل وتخفف
كان

مطل تخفيف لكن

مطل

الواقع

الواقع في المتن في المنقطع لانه في المتصل ليس بعل على الصحيح
بل العامل الفعل او شبهه او معناه على راي البصريين وهو الذي
لم يخرج على بناء المجهول من متعدد معلومة عدم دخول مدلوله
في المتن منه باعتبار المضموم كمثل المتن او المراد كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشير الى جماعة خالية عن زيد والخروج
يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق
المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جئتني القوم
لما جاءهم بجي وقدر يظهر والثامن من الثمانية لا الكائن
لنفي الجنس اي نفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالإضافة
لادف ملايسة وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع
تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية مضافا او مشبهة بها لانها
لو كانت معرفة حقيقة تنبني على ما تنصب له كما ينبغي
غير مفصولة عنها اي لانها الضعفاء لا تؤثر مع الفصل
مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر
على ما هو الظاهر فيه للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي
الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجعله
مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون
خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا
ايضا ومثال المشبهة لا عشرين درهما لك والقسم الشاف
وهو ما كان مرفوعا قبل منصوبه حرفان ماو المشبهتان
بليس في كونها للنفي لكن مشابهة ما اثر لانها النفي للخال
كلين بخلاف لانها للنفي المطلق اولنفي الاستقبال والدخول
اي دخولها على مبتدأ والخبر قال الفاضل عصام ومن قال

مطل ماو لا المشبهتان
بليس

من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرد
 ما قالوا ان الباء في الخبر مختص بلفظة من عمل ما
 واعتبر مشابهة بليس بشرط علمها ان لا يفصل بينهما وبين
 انهما بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة وناقلة
 مؤكدة عند الكوفيين والافتقار للنفي اثبات وفي هذا اختيار
 لما نقله الفاضل عصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى
 في عمل لا الشرط المعتمدة في عمل ما بل هي في الاولى منها
 في ما يكونها اضعف منها وتغيب على قصور الحاجة حيث لم
 يذكرها في عمل لا كما في الرضى او على ان عدم ذكرها في عمل
 لا لانضمامها والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجاني نقلا عن
 الغير ان لا يتزاد مع لا في استعمال فليس بوجه وجيه لان
 شرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان
 على ان عدم الوجود ان لا يستلزم عدم الوجود ولذا ما ارضى
 ولا يخبرها مطلقا خلافا للبعض فيه ولا اخر في الظرف قياسا
 على ان ولا بغيرها اي ان والخبر كعمول الخبر وان لا ينتقض النفي
 اي نفي الخبر لان في البدل نحو ما زيد شيئا الاشياء اذا انتقض
 لا يصير علمها لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالافيد
 بها لان لو انتقض بغير معناها لا يبطل علمها بل يعلم ان
 فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قاله
 الفاضل عصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب
 الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بل بمعناها فانها مشابهة في
 ابطال العمل واقول ترك لندرتة بشرط في لا معها اي مع عدم
 الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها ككونها اضعف

لا سيما بعد ان سببها علمي ليس وهو النفي
 فلما انتقض النفي لا يبطل علمها بخلاف ليس
 فان يقال ليس زيد الا بطلان سببها
 انه فعل لان النفي فاذا انتقض عنه لا يبقى سبب
 علمه وهو كون فاعلم معناه الادراك

علا

عملا من ما لا يعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف
 ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولا انها في الاغلب لنفي الجنس وقد
 عرفت انها لا تعمل الا في النفي فالحمل لاهذه عليها في عدم العمل الا
 فيها وانما صح وقوع النكرة مسند اليها العموم فان لا النفي
 الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليه
 عند عدم القرينة الصارقة واما عندها كالأرجل بل رجلا
 فكونها موصوفة بالوصف نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضر
 وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم يعمل اي ما ولا المضعف
 في العمل لامع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا يخبرها
 نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيد
 عمرو وضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في
 المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الاحاضر ولا مع انتفاء
 نخارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لمصولة بتبديل رجل
 بزيد ولا يتقدم معمولها عليها المامر والعامل في الفعل المضارع
 من السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ لا جازم في الفعل
 والرفع معنوي كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقرار
 ان المناصبها بان في المادة لاسيما عند التخفيف وفي كون
 الجملة معها في تاويل المصدر وهو اصل في هذا النوع وخلافها
 محمولة عليها المناصبها في الاستقبال هي المصدرية احتراز
 عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاختصاص كقوله تعالى وما
 لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى
 واوحينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه وعن المخففة ولو
 اصله لا كلمه عند الضراء بدل الالف في احدهما نونا وفي

مطل العاقل في الفعل
 المضارع

لضعفه لا يعمل في النفي ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في النفي
 حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل عصام بان
 ما ذكره لا يقتضي بنحو اكرمك اذن فامره بعمل مع اجتماع
 الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن
 اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد
 به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال قلت جئتكم
 مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو
 ان تاتي اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن ضربت
 بالرفع قال الفاضل عصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن
 جزءا له في الكلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجواب فانه
 جواب لمن لا يرضى بالاسلام وبيان لجزء اسلامه واما اذا اعتمد
 اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء والواو ونحو ان
 تاتي اذن اذن او اذن اكرمك فيجوز اعماله ابتداء على
 ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والفاء ابتداء
 على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
 الناقص يمنع وجوب العمل لاجوازه ويجوز اضمار ان قد
 خص خاصته او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز
 الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينتصب المضارع به
 اي بان المضمير بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان
 العدول عن الرفع الى النصب ليرشد مراد الامر انه قصد
 تحويلها من المعطوف الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير
 المعنى وان يكون قبلها مانع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرة
 وهو الانشاء كحال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين

مطلب اضمار ان

الشرطي

الشرطين وهو اما امر نحو ز رني فاكرمك اي ليكن منك
 زيادة فاكراي مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل
 هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير ز رني فاكراي
 ثابت بحذف الخبر وجوب لان ما بعد الفاء جواب وهو
 لا يكون الاجملة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد
 على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف
 لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي كبسبها بتهيا للابتداء
 لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلا وبرز الخبر لكان
 كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعبدي خير من ان
 تراه فشا هذا وكان الجمهور حكما بكونه جوابا مع كونه في
 تقدير المفرد عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا ز رني
 فاكرمك ان تزني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل عصام
 اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط
 الفاء فتقول في زرته فاكرمك ز رني اكرمك بالجزم ولذا
 يعطف الجزم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكرم
 او زني نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكره منك شتم فضرب
 مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
 تؤاخذني فاهلك ولحق المسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر
 نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو
 عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر الاسد الاسد فتخو
 ووافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد
 ولم يرض بالجمهور لما سيجي اوني وهو في حكم الانشاء في
 استثناء جوابا نحو ما تبتنا فتخذنا اي ما يكون منك انيات

فتحدث منا وياحق به ما جراه خوفه لما تأتينا فتكرمنا
فأولو كولا للتخفيض لاستلزامه نفى خولو لا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا أو عني نحولت لي مالا فانفقته اى ليت
لي ثبوت مال فانفاقا منى بالنصب أو عرض نحو الا نزل
عندنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير
منى واستفهام نحو عندك ماله فاشبهه اى اهل يكون ماله فشب
منى ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمره لا ضبط للموضع
التي تضمن فيها ان اكتفى في التمثيل الذي هو اصل الانشاء
واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو ذا به في
هذه الرسالة والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف
بجزم فعلا واحدا وهي لم ولما هي النفي الماضي بعد قلبها
المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق زمنه الماضي من وقت
الانشاء الموقت التكامل ونفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولازم
الامر احترازا عن لام الخبر والابتداء ولا الهى هما اللطلب
اى لطلب الفعل وتركه استعلاء وخضوعا واستواء فيدل
لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منها الجزم لمشايرته
بان في الاختصاصا بالفعل وفي قلب معنى مدخوله واحد
عشر منها لفظا او تقديرا تجزم فعلاين ان كانا مضارعين
وان كانا ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلاجزم الا في
احدهما تسمى كل المجازات اى الجزاء على ما في القاموس فالمعنى
كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس
فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل عصاوهى ان هى
للشرط سمي به لانه شرط لتحقيق الثانى والجزاء مجاز بطريق

التفسير

مطلب الحانم

التبيين من حيث انه يعنى على الاول ابتناء الجزء على الفعل فان
لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضين طولاً في الكلام
اعمل الجزم تحقيقاً وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان
لمناسبتها اياه في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كفاية
عن الاضافة لتصير مبرمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود
والعدم في الابهام ويجسن تضمنها معناه وان يجزم بما
ويدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها
ليثبت الجزم بها بطريق الاول وان كل من هذه الثلاثة
للمكان واذا ما قال السيرافي ما علمت احداً من النخبة اثبته
الاسيبويه واصحها وهو حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هي فعلى كافي مبرهما فعلى وقال المبردهي اني للظرفية كفتها
الحاق ما عن طلب الاضفاء وحقها للشرط كما هي
حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمته ذكره الفاضل عصام
والصن اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم
بلا ما الاعلى قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو للقطع
المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على
خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى
ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث
ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام ويدونها للوجود اصل
الابهام كل من هذه الثلاثة للزمان ومهما بمعنى ما لا متى ولذا
لم يذكره معه قال بعض الكل اصله ما الحق باخوه ما الزائدة
لزيادة معنى الابهام فانقلب الفهاها لاستكراه تنابع المثلين
وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل

عظام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كل ما ومتى حيث جعلوه
 سور القضية الكلية مثلها وما في التسهيل انه قد يجئ ظرف
 زمان ومنه قوله تلك يا ابن عبد الله قيتاه فلا ظلم الخاف
 ولا انقذاره ومن واي مع ما وبدونها المأمور ويجوز اضممار
 ان خاصة لامها في هذا النوع فيجزم المضارع بها اي بان المضارع
 بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو زرفي اكرمك اي ان
 تزرفي اكرمك فان المطالب زرفي الزيادة وفائدتها الاكرام
 وهي تصلح للسببية له وقصد ادائها فقد ان مع الفعل الماخوذ
 من زرفي فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد
 الاسد تنج وبعد اسم فعل نزال قالك وبعد الدعاء على
 لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب
 بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب
 فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده
 دليلا على اضممار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى
 الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان المضارع غير النفي فانه
 خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط وما فرغ من السماعي
 اراد ان يشرع في القياسي فقال والعامل القياسي ما
لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماعي بل يمكن ان يذكر
في بيان عمله قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف منها احكام
جزئيات موضوعها بان يكون ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى
وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في علة
بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره اي كونه قياسيا اختصاصه
ببعض الاحكام مثل كون صيغة سماعية كما في الصفة المشبهة

بحث الغايل القياسي

واسم الفعل

واسم الفعل ومثال عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم
 والتعجب وعسى وليس وفي محموله بالتقدم والفصل كما في
 فعل التعجب ومثال عدم نصب المفعول به كما في فعل اللازم
 ومثال الالغاء كما في افعال القلوب ومثال التعليق كما في
 فعل قلبي ومثال الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة
 ومثال عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان
 اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وما المتوقف
 عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان تجعل بعضها سماعية كما جعلوا
 على انه غير محصور فيما ذكره بل قد زاد عليه المحققون المتبعون
 كثيرا كما استقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد
 موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة
 بحسب الزيادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب الماد
 ايضا وهو تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا
متصرفا او لا فعل قلب او لا يرفع معمو لا واحدا يسمى فاعلا
او اسماء لان النسبة الى المرفوع ما خوزة في مفهومه وضعا
فلا يكون ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات
كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك
لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر كما سيصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه
لقوته في العمل وما يجئ من عدم جواز التقديم فكما
الانتنا وهو علم نوعين لازم ومتعدي فالفعل اللازم قد
لكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول مفعول به صريح

مطلب افعال المدح والذم

مخوقعة زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الافتناء بدونها فنه اى اللازم افعال المدح والذم
لصدق حده عليها اى افعال موضوعه لانتشارها وهو الاظهر
على ما ادعاه الفاضل عصام او مشهورة بهذا اللقب على
ما قاله الفاضل الجاهلي وما كان وضعها له معلوما
من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والحجج اليه هنا
معروفة الاصطلاح ليتوصل بها الى معرفة الاحكام المختصة
بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعدد عن الحد ولما
كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها
بعضهم من السماعي قال فنه اشارة الى هذا الفرق وتصريح بالذم
وهي اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره نعم وما عطف
عليه كالتامة للمدح اى لانتشائه وقيل في مثله حال والعالم
معنى الفاعل المفهوم من نسبة الخبر الى الاحكام المستدرة
بان الخبر المجموع وقال المص وايضا لم ينس من ذهب الى جوازها
من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوازها
من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكره ويحكم ان يجعل نعم
مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حالا من فاعل ظرف
او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكاشنة للذم وهما
اصلا في الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل
ان يكون الفاعل اى فاعلها معروفا باللام للهدى الذهني فيكون
اشارة الى واحد غير معين ابتداء وبصير معين بذكر المخصوص
فيكون في الكلام تفصيل بعد اجمال فيكون اوقع في
النفوس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي بان

علامته

علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
زيد وقال الفاضل عصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة
اذ يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد
ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان المدح او المذم
بمذلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن ما او جميع الافراد
وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل
ما يجمعه الجنس او كل من افراجه الى المناقب او المثالات وباعتبار
انه الجنس في ضمن اى فرد منه العقل اذ لا فرد له الا اياه
فاى فرد فرض فهو هو واختار المص هذا لان كلامه لا
الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا في حكم
المعرف باللام او مضمرا محذورا بفتح الياء اى مفسرا بنية منصوبة
على التمييز ليحصل البين اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر
المخصوص ثم العامل في التمييز المضمرا لان نعم لانه لا يرام في
حكم اسم نكرة ثم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة
ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه يتعين
بعد الابهام فلا بد ان يذكره بعد على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى مدخولها فافهم وبما
اشرنا من اشارت الاشارة ظهري عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا
زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا
حاجة الى ما ذكره الفاضل عصام من ان المراد ذكره بعد ولو

بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقاً في الافراد والتشنية
والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المفعول الذي هو
الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضم لكون المبادر منه الذات
بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المفرد المذكور
لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق
له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجود الاتحاد بين
المفسر والمفسر ولم يظهر بانبات اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر
بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعليه الاتحاد لا الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد
احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله خبره مقدم عليه او خبر
مخدوف هو هو مثلاً مستأنف عما قبل من هو فعلى هذا يكون
جملتين وعلى الاول جملة نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل
فيه مع فاعل اللام وذكر بعده مخصص مطابق له في الافراد ونعم
غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة
والمخصص مطابق له في التشنية ومثال المضاف اليه بها نعم
فرس غلام الرجل هذا قبل العايد اللام اما باعتبار الهدية
او الاشتغال مدخولها على الميتد وورده المص بانه لا يتشبه في
المضمير المميز الذي هو مبرم غير عايد الى شيء واحاب عنه بعض
بعض الكل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كان في حكم
اللام فيكون رابطا وقال الفضل اعصم الرابط ادعاء كون
الفاعل غير المخصص ونعم رجالا زيد مثال لما كان الفاعل

مضمحل

مضمحل مميزا بذكره والمخصص مطابق له في الافراد وهذا الضمير
لا يكون الا مفعولاً مذكراً ولو كان التمييز على خلافهما كما في المخصص
كما مر مثلاً لهما لان الالف في المفرد المذكور اكثر مما يدل على
العدد والتانيث واما الفعل مقصود في الباب وقد حذف
المخصص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابراً نعم العبد
اي يوب عليه السلام بقريته ان الكلام في ذكره على السلام وقد يتقدم
اي المخصص على الفعل بناء على ان الاصل في مبتدأ التقديم وناخير
في اغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كون
مبتدأ كمالا لا محذور ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم الرجال
وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار
قاصراً ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً هو مثل عيس في افادة
الذم والشرايط والحكام مثل قوله تعالى حساء مثل القوم الذين
كذبوا امم مثلهم وحيداً يقال حب كضرب اى صار حباً
الكائنة للمدح وفاعله ذامن اسماء الاشارة التي هي من الميزات
لما عرفت ان الغرض في الباب الالف او لا والتفسير ثانياً وفيه
رد لمزعم فاعله هو المرفوع بعد ذان عما منه ان حيزاً بتمامه
فعل لان شدة الامتناع جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل
لتقدمه على الاسم وازال اسميته ولا يتغير حيزاً بان يتغير
فاعله اوذا بان يشيخ او يجمع او يؤنث لي مطابق المخصص الذي
هو احدها الجريه مجرى الامثلة كذا ذكره المص قال بعض الكل
لان المفرد المذكور دل على الالف فلا يقال حيزان الزيدان ولا
حب اولاء الزيدون ولا حيت هند بل حيزاً في الكل ويذكر
بعده اى حيزاً او فاعله اوذا المخصص بعدية غالبية كمخصص نعم

مطلب وقد حذف المخصص

وبئس علم ما ذكر المص او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديم على
 حينئذ ان سأل على ما ذكره الفاضل عصام واعرابه اي مخصوص
 حينئذ كما عراب مخصوص نعم في ان رفعه على الابتداء لا على
 الخبرية لحيث ان كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما
 لزعم ان شدة امتزاج حبت مع ذاجعلتها اسما الغلبة والشرية
 على الفعل فصار مبتدأ وجه الرد فوات الغرض كما في
 الزعم السابق نحو حينئذ زيد والمتعدي ما فعل لا يتم
 فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول
 المفعول به الصريح يخرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما
 لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما
 لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعلقه على متعلق لرد
 الرضى بانه يدخل مغل قريب وبعد ماله معنى نسبي لانه
 لا يتعقل الالها هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم واذا
 اجاب عند الفاضل عصام بان المراد بما يتوقف تعلقه على
 متعلق ما اعتبر في مفهومه مثل ما ذكره يعتبر هذه النسبة
 بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل لانه
 هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر ولجب فيه
 وهو اي المتعلق على ثلاثة اضرب الاول متعدي الى مفعول
 واحد نحو ضرب زيد غمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة
 لومنويا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
 وبدونها لومنسبيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو
 فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب والثاني متعدي
 الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها
 ما كان

بحث المتعدي

نسبة تقتضي ذكر متعلقه
بخصوصه وفي مفهومه

ما كان مفعوله الثاني مبينا للاول اي لا يصدق احدهما على
 الاخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف
 احدهما فقط مع قرينة لومنويا مثل سأل زيدا درهما
 فاعطى وبدونها لومنسبيا نحو فلان يعطي والقسم الثاني
 منها افعال القلوب اي الافعال المنهوبة بهذا اللقب وهي افعال
 اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائل بالغير لا التأثير فان
 العلم مثلا ما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير
 ولو قال على افعال القلوب كما في الامتحان كان اظهر قلبا
 خرج به غير داخل على المبتدأ والخبر ناصبة اليها مع انها
 بمنزلة اسم واحد والحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على
 المفعولية فخرج الفعل القلبى الذي ينصب الواحد كعرف و
 فهم نحو علمت ورأيت وجدت هذه الثلاثة للعلم وزعت
 مشتركة بين الظن والعلم وظننت وخطت وحببت هذه
 الثلاثة للظن وهب على وزن دع تقول دع زيدا منطلقا
 بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو غير
 متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
 مفعولهما معا او احدهما بدون قرينة لومنويا اذ هو لا يعلم
 بدونها لو حذف فينفوت المقصود واما لومنسبيا فيجوز حذفها
 معا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة اذ من
 المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورد المص بان هذا
 انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا
 ليس كذلك بل ينزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم

٢٩
 فلان يعطي وانما يتعدى اليه
 فخرج من القلوب اي الافعال
 الاصلية

محذوف افعال القلوب

ع
واحجب بمعنى الحرف

فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو
 خير منه فلو نقض بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
 العلة مشتركة على ان قول لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم
 اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالائتاء
 ومع قرينة كثر حذفها معاً نحو من ليسم يخل اي مجموع صادقا
 وقل حذف احدهما فقط نحو قول تعالى ولا يحسن الدين
 يخلون بما ايتهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة
 الغيبة لان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسن هؤلاء
 بخلافه هو خير لهم ونحو قولك انك ان كان لم يكن بين اذ كان
 بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقي فان المفعول الثاني
 محذوف فيه اي كائن ووجه القلة كونها بمنزلة اسم واحد والمفعول
 به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علت
 زيد لا قائم اعرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض
 اسم واحد بخلاف حذفها فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير
 وعدم لزوم كون المؤول بشيء في حكمه من كل وجه ومن
 خصائصها جمع خصيصته بمعنى الخاصه جواز الالفاء والمراد به
 عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها بالاستقلال مفعولها
 كلاما مع ضعف الحفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها
 افعالا مع قطع النظر عن قلبية اذ انوسطت بين مفعولها
 في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط والتاخر واخر
 بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومفعول كملت
 بمكرم احب زيدا وبين مفعول ان كان زيدا احب قائم
 وبين سوف ومفعولها نحو احب يقوم زيد وبين
 العاطف

العاطف والمعطوف نحو جائني زيد واحب عمرو بين الفعل
 ومرفوعة كضرب احب زيد فان الالفاء واجب فيها كذا
 في الامتحان وهو خاصه اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها
 كالجائز وقال الفاضل عصام ان الالفاء في القسم الاخير غير
 واجب على مذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز
 به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب وزيد
 ظني غالب لانه مما يجب فيه الالفاء لان المصدر لا يعمل
 فيما تقدمه نحو زيد علت منطلق لكن الاعمال اوضح لان
 لها نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا فيرجح اوتاهت
 عنها نحو زيد منطلق علت والالفاء اولى لعدم التقدم
 اللفظي راسا قال الفاضل عصام اعلم ان معنى زيد ظننت
 قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق
 بالجزئين لكن لا يعمل فيهما لفظا لضعفه كما مر وما قاله
 الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف
 يبرره انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال
 معناه ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ
 من التوجيه غير متمسك في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه
 فيكون قاصدا بخلاف ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال
 لاينا في توجيهها اخر مذكور اقبله لا يمكن كون معناه زيد قائم
 في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما
 في احد الوضعين والى الاخر ومنها اي من خصائصها جواز
 ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير متصلين متحد
 المعنى تكلمنا وخطابا وغيبته نحو علمتني وعلمتك وعلمه

قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المفارقة في غير
 افعال القلوب غالبه فالأخذ زاد والنفس تصرحاً وتبينها
 على ما عسى أن يغفل عنه بسبب التدرج بخلاف افعال القلوب
 فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالأخذ غالب فيها
 فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال
 بعض الحكماء تبينها على العدل على الاصل الغالب وجبراً بالضم
 المشعر بالمفارقة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها
 في الحقيقة مضمون الثاني مضافاً الى الاول فلا عدول فيها عن
 الاصل اصلاً حتى يحتاج الى التنبيه والجبر وأما الوجه المشهور فقد
 زيد المص في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم
 وفقد في هذا الجواز على وجه حمل النقيض او النظر فانها نظيره
 في عدم التأثير في المفعول نحو عدم مني وفقدتني ومنها اي من
 خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعولها في الجملة نحو
 علمت ان زيد قائم قال الفاضل عصاً وهو كعلمت قيام
 زيد لكن الشافعي قليل والسرفه مالهما وان كان واحداً
 لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة
 في الاول فهي احق بالتصديق ومجمل في الثاني فهي ليست باحق
 به بل بالتصور وتلك الافعال مكثفة بمفعول واحد على
 مذهب سبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضاً عند
 التحقيق المفعول واحد وهو مضمون الجملة واذا وجدت بعينه
 لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولا يخفى التحقيق على
 الاختصاص قدر فيها مفعولاً ثانياً عاماً وجعل التقدير علمت ان
 زيد قائم حاصل وعلمت قيام زيد حاصل وأما التعليق بكلمة

الاستفهام

حرفاً واسماً أو كلمة النفي الداخلة
 ايضاً على الجملة او الجزء الثاني

الاستفهام الداخلة ايضاً على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا
 وان اولام الابتداء اولام القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها
 لام الابتداء انما شرط دخول اللام ذلولاً له لفتح فام يكن
 تعليقاً وجه التعليق بالمذكورات انما تقع في صدر الجملة
 وضعاً فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تفتض تغيرها
 فوجب التعليق بينهما فروعيت حقوق هذا المذكورات لفظاً
 وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل
 المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل
 على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى تفسيراً للتعليق وهو ما اخذ
 من قولهم امرأه معلقة لمفقودة الزوج لاهي ذات روح قائم
 بمصلحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق
 لاهي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة
 لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت
 لزيد قائم وبكر قائم او اشار الفرق بين الالفاء والتعليق
 من وجهين احدهما ان الالفاء جائز في الغلب وقد يجب و
 التعليق واجب البتة والثاني ان الالفاء ابطال العمل في اللفظ
 والمعنى على احداً الاختلاف الذي صرح الرضي والتعليق ابطال العمل
 في اللفظ فقط فيعم خبراً للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب
 نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح
 امثلة الاستفهام جوابه نعم او لا فعلاً يقال علمت ازيد
 قائم او هل زيد قائم لان المقصود افاة العلم بجواب
 هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام نعم
 او لا وشيئاً منها ليس بكلمة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو

فانه زيد عندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين
وهو السؤال بالهزة وام المتصلة لان هذا مردود بان لا يخفى
على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة
للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقاب همزة
الاستفهام لانه الاستفهام ثم ان هذا مثال للدخلة على الجملة
ومثال الدخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال
العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني
ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليها كما زعم البعض متمسكا
بان الاستفهام يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني
لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل
العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو
قائما كذا ذكره الفاضل عصام تدبر وراكبت صد ما زيد
منطوق وظننت لزيد في الدار ولا عمر وحببت ان زيد
ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله ولقد علمت لتاتين
منيتي وعلمت ان زيدا لقائما ويعمل كل فعل قلبي غيرها
اي هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد
حاضر وتبينت اين جلوسك ويعمل كل فعل يطلب به العلم
نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت هل هو حاضر ومنه
اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كاست اهلين ام خشن وابصرت ما زيد اسود
وسمعت ان صوته كرية وشمت اهو طيب وذقت اهو
خلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم
والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى المفعولين افعال

ملحقة

ملحقة بافعال القلوب

ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المتعدي والخبر ونصبها
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفها معا وحذف احدها
فقط بلا قرينة وفي مجرد قلة حذف احدها فقط بها لاف
خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفها بها لعدم اختصاصها
بان افعال القلوب لا مدخل لها في وجه الاقايص خصوص
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملايكة
الذين هم عباد الرحمن اناسا اي اعتقدوهم اناسا او بمعنى صير
كقوله تعالى فجعلناه هباء منسورا واما اذا كان بمعنى خالق
فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه
كجعله زيدا وجعل زيدا حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي
اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم
يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلا فلا يكون من هذا
القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والمعنى
بمعنى وجد كقوله قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد
الباطل ايضا ككنت اعده فقيرا فبان غنيا وحجا وارى
وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتفقوا زيدا ذاهبا وهذا
الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان
افعال القلوب غير مخصصة فيما ذكره وانما هي واجبة على
من السماها كذا استيفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته
فاخبر والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلاثة مفاعيل
نحو اعلم وارى وانبأ ونبا واخبر وخبر وحدث فالان والان
ها اصلان وهذا القسم ولذا خصها بالذكر واما البواقي فتعد
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى

اثنتين ثانيهما بالباء كقوله تعالى انيسوف باسماء هؤلاء وهذه
 اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول
 وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني
 او الثالث اليه مع تاخير كاعلمت اياه فاضلا زيدا
واعلمت هذا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت
 في كونها مبينا للثاني وفي جواز الاقتضا عليه نحو اعلمت
زيدا كاعطيت وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمر وفاضلا كاعطيت
 زيدا وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي
 واللام فلا يجوز اعلمت عمر وفاضلا لبطان الصدارة
 صح فافهم والاختيار ان الثاني والثالث كفعول باب علمت
 في كون احدهما غير الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
 بدون قرينة وكثرت حذفها وقلة حذف احدهما وفي
 جواز دخول ان عليهما وجواز اللفاء اذا توسطت بينهما نحو
 البركة اعلمت انه مع الاكابر او تاخرت عنهما وجوزا التعليق
 بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمر وابكر فااضلا ثم اي بعد
 ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي
 الى ثلاثة مضاعف اضرب الى غير ذلك اعلم ان انقسام ما اخره
 هو انه لا بد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تسم به كلاما اي ان
 صادا للفعل بمرفوعة كلاما تاما بان يصح السكون عليه بوجوه
 المسند والمسند اليه ولم يجز الغير صح لا فادته فائدة تامة
 بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعة
 الذي هو كجزء منه معنى ويسمى مرفوعة فاعلا لقيام معنى الفعل
 به فكاد مؤثر فيه وموجود اياه او لوجود التأثير في اكثره ويسمى

منصوب

منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به
 بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا به لاتصاف معنى الفعل
 به ووقوعه عليه كلافعال التامة وان احتاج الى مفعول
 منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا
 لعدم تمامه بمرفوعة فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال
 المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث
 فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكت
 على مرفوعة ورد بان التسمية لو كانت لهذا كان الافعال
 المنسلخة عن الزمان جديرا بان يسمى افعال ناقصة
 وجعل من قبيلها وقال الفاضل عصا لنقصان دلالة لانه
 لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر
 والزمان الذي هو قيد لها وشئ منها لا يفهمه بدونها ولا
 يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمل لا ووضعي حتى يلزم
 كونه حرفا ويسمى مرفوعة اسماله ومنصوبه خبرا له
 اشعارا بالخطا طمعا من حكمي الفاعل والمفعول ولا يدخل اي
 الفعل الناقص الاعلى المستند والخبر في الاصل لان وضعه
 ليعطى الخبر حكمه معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وهذا
 يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
 في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيهة بالفعل المتعدي في
 اقتضا معناه شيئين وهما الفعل الناقص على قسمين القسم
 الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اي القرب من الحال فهو
 الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت
 خبره الاسم في الماضي وانما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو

كان زيد غنيا فافتقر ومعنى صار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة نحو صار الطين
خرقا قدمها البساطتها واصالتها ولغبت الاول قدمه على
الثاني وكذا الك ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة تسهيل
مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصير وزاد هذه
الستة ابن مالك ايضا وفي هذا ومساياقي من اللواحق تنسب
على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكرها كما ذكرها حيث
عدوها من السماعي وقال الفاضل عصمان صار وما يلحق به
قد يكون تامة متعدية بالي تقول صار الى الفقر وجاء قال
في الامتحان بمعنى كان وقعد اذكر اي المذكورات من ال
الى قعد بمعنى صار ولو كونهما ملحقة بصار قدمها على السائر
واخر الاخيرين لقلة مجيئها ناقصين حتى قال الاندلسي
لا يتجاوزان الموضعين الذين استعملهما العرب فيهما هما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانهما حربة وكان ابن
الحاجب اختاره وقال الفراء يجاؤن منهما المحيى قولهم عند
الكميل جاء البرق ففيزين فكان المص اختاره واصبح قدمه
قدمه لدلالة على اول النهار وامسى قدمه لدلالة على ضد
ما يدل عليه الاول واخبر ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه
لكن عكس لرعايته مناسبة التقابل ولكون اضمر انبما
بعده لدلالة على جزء من اوائل النهار الذي يدل على ما بعده
وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من
الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمواردها وقد تكون بمعنى

صار

لهنا بلاد لالة عليها واض وعاد يقال اض وعاد زيد من
سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد اي مشي في وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال ويقال راح
زيد اي مشي في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صرا فتكون من
الملحقات كما صرح به في الامتحان فينبغي ان تذكر في جنبه
مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين
لكونهما نظري اصب وامسى في كونها طرفي النهار واخر
الاولين ليكون في هذا المحل كالمسافر الذي هو في صد
الرجوع المحل على المناسب بمعناها الا صار وما فرغ من
البساط اراد الشروع في الماديات فقال وما زال من زالك
يزال فان ما مضاه يزول فتام فلا يقال لازول
اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقد بالياء
وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتئ من
الافعال وما ولف بالياء من ولف في الامر يني بالكسر
اي ضعف يقال فلان لا يني بفعله اي لا يزال يفعله وما
وام من وام يوسم اي برح قال الدماميني نقلا عن
صاحب التسهيل ان الفعل الاخيرين عن بيان لايجاد
ان يعرفهما من النجاة الامن عنى باستقراء القراب كلها
اي كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى ما دام بمعنى ما زال
الان فتى تختص بالحج على ما في مختار الصحاح وهو
لدوام خبره لاسمه مذوقته فعنى ما زال زيد عالما مثلا

دوام العلم له منذ زمان البانوغ او المراهقة فلا يضر اشتغافه في
 أوائل زمان الصبي لعدم إمكان القبول ولزمه النفي فيكون
 ناقصاً وما دام لتوقيت امر علة ثبوت خبرها لاسمها بان
 جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية
 وتقدير الزمان قبل المصاد ككثير كما في ايتك حقوق الخ
 ولذا اختار الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
 غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالساً وليس لنفي
 مضمون الجملة حالاً او مطلقاً اخره مع اصله وبساطته لعدم
كلامه في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف
 وقد يتضمن الفعل التام معنى صا اي يدل عليه مع دلالة
 على معناه الاصل ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
 الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصاً محتاجاً الى خبر منصوب
 ويكون معناه الاصل حالاً او خبراً بعد خبر او وصفاً لهذا الخبر
 في الحال للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة
 كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبراً مضافاً الى المنصوب
 المذكور كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشر سويّاً
 حيث مثل به ايضاً للتضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه
 لتخصيص الفاضل بنصام بكونه حالاً وانما كونه وصفاً وسكونه
 عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منهما وليس المراد بهذا
 التضمن المذكور ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور
 بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كالنجفي على ذوى الافهام
 وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاماً فيكون المنصوب
 بعد حالاً في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالاً وتبين ان منفعلاً

كامل

كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدق
 وعدلاً لما يشير اليه في تفسير المثال نحو تتم النسخة
 بهذا عشرة اي صار عشرة مائة مأخوذة من تتم
 باعتبار معناه الاصل وكل زيد غلاماً اي صار غلاماً
 كاملاً وغير ذلك مثل عدك زيد اميراً اي صار اميراً
 عادلاً ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على
 انفسها الاتقديم خبر ما اي فعل ناقص في اوله لفظ ما من
 زال الى مادام واما اذا دخل ما او ان على سائر افعال
 الناقصة فانه وان لم يحجز التقديم عليه معها لكن يجوز
 بالفصل بعينه وبينهما نحو ما قام ما او ان قائماً كان زيد
 واما هذه في الافعال فلا يجوز الفصل بينهما الشبهة امتزاجها
 معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل
 فلا يجوز نحو قائماً ما زال زيد ولا نحو اجلس مادام زيد
 لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
 او مصدرية ويجئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا
 لا يجوز التقديم ان يدل ما بان الناقصة فانها كما في اقتضاء
 الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به
 الدماميني في شرح التسهيل نقلاً عن ابن قاسم وهذا يوافق كلام
 في بحث ما اضم عنامله على شريطة التفسير في الامتحان واما
 كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمل في اقتضاء ما
 صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما
 وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على
 انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان يدل بانه لم يذكر

لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائم لم ينزل
اولما ينزل اولن ينزال زيدا اما في لم ولما فلا زيدا لامتزاجهما
بالفعل حتى يغيران معناه الى المضاف صارا كجزء منه وكانها
خرجتا عن كونهما حرفي نفى فانفردا عن اقتضاء الصدارة واما
في لن فللمحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله
عليه حمل النقيض على النقيض كذا قاله الرضي وبقي لامهلا
قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما
مر من الدليل وقال الرضي لاصدارة له لان لكثرة في الكلام حتى
انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريد ان لا يخرج
صار مبتدأ لانفردا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها
على اسمائها فيفهم في بحث المفعول المنسوب من قوله وامر كما مر
خبر المبتدأ والقسم الثاني من القسمين ما اى فعل ناقص يدك
على معنى القرب من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا
حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوحا كما في عسى ومجروما كما
في كاد او مشروعا في صاحبه فخرج عن الحد ووضيفته لغوية
ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ونسب افعال المقاربة
لدلائلها عليها ولا تكون اخبارها اى خبر كل منها الافعال مضاعفا
لاسماء ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب
من الحال مرجوحا او مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي
كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال وبصالح لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا
نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء والتقدير
توضيحا وتوكيدا للرجاء الذي فيه زمانا واستعلاء غالب

نحو عسى

نحو عسى زيدا ان يخرج او اذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر
لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكانه قيل
يرجى حال زيدا كائنا ان يخرج او زيدا كائنا ان يخرج وفيه
من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل عصام ولو ضمن
معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل
وتقدير المضاف تكلف بل تشبيهه بالمضاف لان المعنى الاصل
قارب زيدا ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية
وان لم يتحقق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل
النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل عصام بان القرب
مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا
وقال الكوفي ان يخرج بدلا لاشتمال فالمعنى يرجى زيدا خروجه
فعسى آتامة وارضاء الرضى لان فيه اجمالا وتقصيلا
وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى
حذف لصفة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع
بمعنى قارب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا
في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فعلا له
نحو عسى ان يخرج زيدا ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال
ايضا ناقصة لكن استعمل عن الخبر وهو حاصل له لا شتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولما كان
في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين
الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا
من باب التنازع وقال الفاضل عصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز في هذا البناء كما يجزى وكاد في

الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره
 غالبا مضارغا بل ان دلالة الجزم فلا يناسبه ان
 الدلالة على الرجاء قال الفاضل جامي لدلالة ان على الاستقبال
 البعيد حتى يقتضيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان
 في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال
 من كاد نحو زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعصى
 نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعصى نحو
 كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول اوضح ذكره
 الدماصيني بمعنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت
 من الغروب وهو مثل كاد في وجهية اي في كون خبره بلات
 وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهية
 لكنه لدلته على المباغظة في القرب الحق بالافعال الدالة على
 الشروع فالتمزكون خبره بلان وطفق بكسر الفاء وفيها بفتح
 شرع في الاصل طفق في الفعل اذا شرع فيه ولخذ بفتح العين في
 الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانشاء بالهمزة
 في الاصل بمعنى واجد واقتبل يقال اقبل عليه عاد وهب على وزن
 رد قال الدماصيني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
 هبب الوم القلب في طاعة الهوى فليج كاني كنت بالوم غربه
 وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
 وعلق بكسر اللام قال الدماصيني وهي ابغ غريبة ومن شواهد
 استعمالها قول الشاعر اراك عقلت تظلم من اجرتنا وظلم الجار اذا لا
 المجير ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصلا ناقصا
 واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع بلان لمثل ما مر

واوشك

واوشك في الاصل بمعنى اشع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال
 عسى بمعنى يستعمل بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
 زيد اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلات
 لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقارنة
 على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانه لا يصرفها
 ضعيفة بالنسبة الى التصرف في النظر الى هذا لا يتقدم اخبارها
 على انفسها ولكونها افعالها قوية بالنسبة الى الحرف وبالنظر
 الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياسي
 الثاني من الشعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
 وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللام بخلاف اسم
 المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف
 مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الضميمة من
 مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحوت ترك تعريفاتها
 وان كانت من المبادئ كالترميزات المذكورة والبحث عن الضميمة
 كما تركها البيضاوي ومخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل
 عمل فعله لمشاورة المعاوام لازما ومتعديا لاشتقاقه من
 والثالث من الشعة اسم المفعول قدمه على الصفة المبتهمة مع كونها
 مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل
 في الشرط ولانه قد ينصب المفعول باسم الفاعل بخلافها فهو
 يعمل عمل فعله لا يشتقاقه منه وشرط عملها في الفعل اصلا
 او نائب النقص بارزا او مضمرا لان النقص مستتر فيها داخل
 تحت تصرفها وانه اعتباري محض فلا يتوقف عملها فيه على وجود
 ما يقويها فيه ولا الى عدم ما يبعدها من المشابهة بالفعل بخلاف

مطلب اسم
الفاعل

مطلب اسم
المفعول

المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف علمها وقته على وجود المقوى وعدم المبعده عنها واما البارز المتصل فيختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه الا بالمقوى وعدم المبعده واما في غيرهما من المفعولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولاً ضعيفاً يكفي فيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بجنون كالحميم للعول عدم خلو مدلوله عن زمان ما او مكان في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملائماً بمعناه دائماً واما المفعول له فان كان مجزئاً فكما للظرف وان كان منصوباً فكما للمفعول المطلق كما يحكي واما المفعول معه فصاحب المفعول في حكمه ان لا يكون متصغرين نحو ضوئهم ومضيرب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضوئهم بامثاله بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاني ضارب شديداً اذ بالصفة يصيران مسنداً اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسنداً اليهما امرانه مختص بالاسم ولوقدم هذا على الاول لكان اولي كما لا يخفى وان وصفاً بعد العمل لم يضر عملها السابق لحصوله بلا مانع عن التشبيه ولوقدم هذا ايضا لطالب الفصل نحو جاني رجل ضارب غلامه شديداً ثم ان كان باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعمليها غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلامهما مع فعل مغير الى صفة الاسم كجاءتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب اي الذي ضارب غلامه عمرراً اسماً عندنا وان كانا

مجردين

مجردين منها بشرط معه الاعتماد على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضارباً عمرراً اوزى الحال نحو جاءني زيد راكباً غلامه او الاستفهام حرفاً او اسماً نحو اقاتلهم الزيدان وهل ضارب زيد اخواه وما صانع البكرات او النفي حرفاً كما وان او اسماً كغير او فعلاً كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرراً وجه الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل فاقضاهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه فيكون كاللفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المال والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدها كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبها المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال تحقيقاً كزيد ضارب عمرراً او حكايه بان يقدر التكلم لنفسه موجوفاً الان كقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد والاستقبال تحقيقاً كزيد ضارب عمرراً واما وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن من العمل في المفعول القوى وتنشيتها وجمعها صحيحاً او مكسراً مفرداً في العمل والاشتراط اما التنشيت والجمع الصحيح فظلم لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فحكي على المفرد لكونه فرعاً وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تنشيتها وجمعها مفرداً فيهما فهما ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعل ومفعول وزاد سبويه فعلاً او فعلاً بكسر العين وضمها كخدر ولكن لا يشترط

فعمل هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لأن الغرض من هذا الاشتراط في تمام المشابهة بالفعل
لعدم دلالة الارتفاع على الحذف الفعل فصلا بخلافها هذا مذهب
البصريين وقال الكوفية أنها لا تعمل لفوات المشابهة
بتغيير الصيغة وإن جاء بعدها منصوب فيفعل مقدم
عندهم وأجاب البصرية بأن المبالغة جارية لما فات من
المشابهة اللفظية ورده الفاضل عصا بأنها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارية
وأجاب المص بأن الأصل في أفعل التفضيل الزيادة على الغير
فلا حجة في غيره هي التي بعدته عن المشابهة وأما مجرد الزيادة
والمبالغة في الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجرد وبعض
الكل بأنه يدل على التجرد والانضمام كالفعل على ما هو
الأصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها الزيادة
والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
أنها تشني وتجمع وتندبر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل
قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل
الظن بخلافه فإنه لا يعمل فيه في غير مسألة الكل وإن
تحقق المشابهة به فري عمل فعلها كذلك بل يزيد
عليه لأنها تنصب عند البصرية لأفعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعترف في اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتقاد على ما سبق ومن غير معنى الحال
والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فإنه أي معنى
الحال والاستقبال لا يشترط في عملها أي في نصب معولها

علم معنى النبات بخلاف صيغ
المبالغة فإنها تدل ص

جاء الصفة المشبهة

تشبهها

تشبهها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدود والمقتضى
لزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه
على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبة
لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وصفه وبه
تحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه أصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى أن ترتيب المصدر
النسب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به القوى بالاتفاق
وأما مثل قوله تعالى وهو أعلم من يفضل عن سبيله فيقدر فيه
فعل ناصب كي علم ولا يرفع الفعل الظاهر لقوته باستقلاله
الأذا صار بمعنى الفعل بأن يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الأمر وصفا حقيقيا متعلق بكسر اللام وهو الكل في المثال
ما أي شيء وهو رجلا في المثال جري اسم التفضيل في اللفظ
عليه أي على ذلك الشيء بأن يقع نعتا له أو خبرا عنه أو حالا
ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيشير عمله فيه
كالصفة المشبهة لا خطأ رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا
لا يعلن في مظهر بعدهما أن لم يكن من متعلقات ما جرى عليه
بخلافه فإنه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب غمرا حال كون
ذلك المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق أي تعلقه بما جرى عليه
على نفسه أي نفس المتعلق باعتبار غيره أي باعتبار تعلقه بغير
ما جرى عليه وهو زيد في المثال بأن يكون أو حال كونه أو تفضيلا
منفيا يعني أن المتعلق لا بد أن يكون مشتركا بين ذلك الجري
عليه وبين غيره الذي يذكر بعده من التفضيل لكونه مطلقا
وولغا بالذات ومختلفا باعتبار القيد بنفي جرح اسم التفضيل عما

هو اصل فيه وهو التغير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه فيستعد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج
عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فيستفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال
فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساوات باباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل بح بل رفع اسم التفضيل على
الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينهما وبين
معموله باجنبي وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنيا
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين
زيد معناه ما رايت رجلا احسن في عينه الكل لحسنه
في عين زيد بل حسن الكل في عين زيد فوق حسنه
في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكل تفضل عليه
مفروض في عينه ولولا النفي لكان الامر بالعكس كما لا يخفى
ويعمل في غيرها اي غير المفعول به والفاعل الظاهر المستكن
فانه لا اعتبار به لا يكاد ياتي عن عمل عامل هو مستتر تحت
ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر وقال الفضل اعصا وبعمل بلام التقوية
في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى
باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله
المقدر عند البصر بين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اي اكسوه الثياب انزى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه
لإسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن
تبعه والسادس من الشعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري

على الفعل

مطلب المصدر

المصدر بيمين اشتقاق الفعل ان يقع به
وباب النون او عدده
مثل جلت جلاله
وطبته جلاله

على الفعل ويعمل على فعله المشتق هو منه ولهذا المناسبة قد مر
على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان
العمل انما يكون بالاقتضاء الفاعل فضلا عن المفعول به ككون
النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيا اليه فيجوز ان
عن العمل فيهما واما في غيرها فيعمل بلا شرط لما مر ان لا
يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعد
لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل ككونه مقدر بان
مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران
بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في
العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضربيك زيد او ضرب زيد
زيد غمرا ولا مقترنا بطلو الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل
لان المضارع اذا دخل عليه ان خالص للاستقبال ولا احتمال في
الماضي للحال فلا يقال ضربيك زيدا الان ولا مصغرا باللام
لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم
عند الاكثر فانه لكل وامر عند البعض فيجوز عمله
فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيئ لا يلزم ان
يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن
بالحال مقدر بتمامه مع المضارع في الحاجة الى هذا الجواب
لكن المرضي عند الرضي كونه مقدر بان مع المضارع كونه
اشهر واكثر استعمالا في محتاج الامر من الجواب فيصح عند
ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل
المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المفرة انني كبرت
فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب

الذي هو المصدر
عالمه المصداق
هو الجنبى ضربك زيد غمرا لما كان الحال
بمجرد الوصف في المفعول فيمنع العمل للعلامة
المتقدمة وهي ان الوصف يزيل شبهة باللفظ
ويضعف لان الوصف لا يحل

ظرفا عليه عند الجمهور وقد رواه عاملا مقدما في مثل قوله تعالى
ولو تأخذكم بها لألفة وقلما يبلغ معه السعي وذلك لانه
مقدربان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا
ما في حكمهما لكن الرضى عند الرضى والقاضى البضاوى والمضى
على ما يجئ في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو طرأ اذ قد
متران المؤول لشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه معان
الظرف كالحميم للعامل لما عرف فيه دخل فيما لا يدخله الاجانب
وقدمه انه معمول ضعيف بكيفية راحة الفعل حتى يغفل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك تجنون والقياسي
السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه
قد يكون بالاضافة فيستوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجرح
لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرع
وشروطه اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجزعا عن تنوينه
ولو مقدم بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل
الاضافة نحوكم رجل وجواب بيت الله لمنافاته الاتصال الذي
يقضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهونون
التثنية والجمع وظاهر مخالف لما ذكره في الامتنان في بحث المثني
ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيام مقامه
لانه يقتضى عدم وجودها الابعاد التركيب بالعامل كتثوين
المفرد وليس كذلك بل صيغتها موضوعه قبله كما حققه فيه
في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة
القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر
به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف اخرها ذاتيا فاعترض
عليهم

في
بحث الاسم المضاف

عليهم بانه ليس كذلك فانهم فانه دقيق لاجل الاضافة
متعلق بالكون او التجريد فذوالالام لا يضاف لانها
سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها
في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها ويعني ان يزيد
او محمولا على ما جاز لنا لا يرد مثل الضارب الرجل فانه
جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونها
لاجلها وانما جاز حملها على مثل الحسن الوجه كالجاني ولا
يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه
ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعهم النائب غير
غير النونين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن
اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم
والخصوص بالترادف كليت واسد او لا كانسان وناطق
ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون
بلا فائدة وهي اى الاضافة مطلقة وليس في كلام ما يشعر بكونه
اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البضاوى وابن الحاجب
على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا
سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام
ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اى اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي
تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه العمولية بالاضافة لوجود
شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو

واما اذا كان المضاف اخف من المضاف
اليه فهو يجوز نحو خذوا ثيابكم

الفاعل والمفعول نائبان للاضافة اى يكونان
او مفعولا قبل الضافة

غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله
 وضارب عمرو وامس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب
 عمرو لان اوغدا وعمرو وحسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد
 المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تخصيص الحاصل والحال
 فاذا كان اللام حذف لانه وان علم انكر بان يجعل واحدا من
 يسمى بذلك الاسم خور زيدنا خير من زيدكم واما المضمرة والهم
 فلا يضافان لتعذر تجريد هاتين واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى
 التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد والخاوع عن التعريف عند الاضافة
 سواء كان نكرة في نفسه او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى
 من البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
 الاهم بيان العامل فتناسب المباداة اولا الى بيان ان العامل
 الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب منابه فتم الى بيان الفائدة
 وقدم الشرط عليها التوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف
 اليه جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف
 اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار
 بالناس شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له
 وغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم
 من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه تكون
 منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس الشامل ولو قال ان
 كان غيره لكان السب وهو الاكثر سواء كان مبالغا له نحو غلام زيد
 وراس عمرو واخص منه مطلقا كيوم الاحد واعلم منه من وجه
 ولم يكن اصله كفضة خاتم لم يذكر ما بمعنى في كثر يوم بل
 ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقريبا للاقسام وتيسر اللفظ

ولا

ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي
 صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام
 ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكاليف البعيدة
 كذا في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
 المضاف اليه معرفة لان وضع المعنوية للمضاف فيما امكنت و
 ذافي المعرفة دون النكرة فتم استعملت في الاستغراق وغيره كل
 للام بعينه مثلا اذا قيل جائني غلام لزيد فعناه غلام مخصوص
 لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة عهد فيكون نكرة واذا
 قيل غلام زيد فعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومع
 بينك وبين مخاطبك اما يكونه اكبر علمانه او اشهرها
 او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضما
 ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله
 ولقد امر على الميثم يسني ذكره في الامتحان والمضاف غير
 غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تعرف بالاضافة الى المعرفة
 لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق
 الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها اهلها
 لكنها تعرف بالاضافة لكونها العهد او الاستغراق ولو وجد
 العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الصفة الى
 ضد واحد لتعرفت لكن جعل لندوره في حكم العدم وقيل لا تعرف
 اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف
 اليه نكرة نحو غلام رجل وقيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا
 شك ان الغلام وقيل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
 رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء

مطلب غلام رجل وضارب زيد

فيه ورده المص بان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل الانتساب
 الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة
 الفرق ظاهر بين غلام زبيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان
 تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل
 بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية
 دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
 واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
 المذكور لكن لما حذف الجار وانسب المضاف منابه وجعل
 عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار
 جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه وانسب الاضافة
 مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع
 نسبتها اليه وصحت التقدير ليست بوجبة له بل اداع وحصول شي
 بشي لا ينافي امكن حصوله بشي آخر كعمان اللفاظ المترادفة
 والمتساوية وحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها
 وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
 لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموازن للانفصال والنسبة
 الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم يستحق الانابة منابها بالحيشية
 المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصلها
 والتسمية بها بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر وميراد
 الخبر بمثل هذا امتحان الاذكيان بانه اهرم اسرع الى استنباط
 الجواب من رموزه الخفية واشارته الدقيقة ولطائفه اللابينة
 وعلامته اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام زبيد
 مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلاد ولا تفتنه

اللفظية

اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
 عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في
 تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد ورجل
 فقد عرفت انه حاصل بالمعولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما
 بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقادير نحو عمر وضارب
 زيد الان او غدا وحواح بيت الله من اسم الفاعل المضاف
 الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره
 في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه
 ويجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير
 مضمرا للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل
 ومعمور الدار اي معمور داره من اسم المفعول المضاف الى
 نائب الفاعل واما بحذف نائيه وحده نحو الضارب زبيد
 والضارب زبيد ومع الضمير نحو ضارب الغلام وضارب الفرس
 وامتنع نحو الضارب زبيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين
 باللام كما سبق وجاز نحو الضارب الرجل مع عدمه حملا له
 فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو اجيزا والمجولية
 على المختار في الحسن الوجه لا شتر كما في المضاف صفة والمضاف
 اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذي المال فانه
 في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب
 غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من
 المضاف اليه واستتاره في المضاف والثامن من التسعة الاسم
 المبرم التام باحد الخمسة الانية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام
 بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب

اضاربا بما انقطع اللام واللام باللام
 لا بد من القياس من عدم جوازه لاستفاء التخفيف
 لزيد والتنوين باللام كونه جاز حيا له على الوجه
 المختار في الحسن الوجه وهو جاز الوجه بالاضافة
 وفيه وجهان اخران رجع على الفاعلية وتقييم على
 التسمية بالمفعول ووجه الحمل اشتركا في كون
 المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
 وهذا لا يترك مقتود بنت الفاعل زبيد
 والحسن الوجه تقهاس عليه قياسا مع الفارق
 مطالب اسم المبرم

لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده
 حقيقة او حكما كما في الضمير بهم بالفعل التام بالفاعل الذي
 يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا
 ينصب التمييز ذوا اللام وان وجد فيه معنى التمام اسما ان لم
 يصف نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه المبرهون
 لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الاحتياج الى التعريف خلافا
 للكوفيين على التمييز ببيان اي على التمييز تشبيها
 له بالمفعول في الجحى بعد التمام ولما وصف الاسم بهم بالتمام
 اراد ان يبين ما به التمام فقال وتامة ثم لما كان المفهوم محجب
 اللفظ من تمام الشيء بالشيء كون الشئ اجزاء من الاول وهنا
 ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي فقال
اي كونه بحالته يمتنع اضافته معها الى شئ واتصافه به يكون
ياحد خمسة اشياء يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله
فان ذلك فلعدي العرف من تمامه بنفسه لا باخر وهو حكم
 النكرة وذلك اي بالتمام بنفسه يكون في الضمير بهم في الاكثر
 بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاء في كزيد فيناه
 رجلا فلا يكون التمييز مبهما المفرد بل عن النسبة كما في مثل ززيد
 رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتخفيف كواضع
 المدح والتعجب نحو رتبة رجلا لقينته اي لقيت رجلا اي رجلا
 ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتخفيف على
 ما لا يخفى ونحو ياله رجلا اللام للتعجب وقوله ياله مراما ما
 ابعده ونحو نعم رجلا زيدا ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن
 المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقبل نعم الرجل وكذا

اصله يادرجا به ياء هو ذاء ربه
 سنادي مضافا اليها اسم بهم ورجلا
 تمييز التمييز

في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص
 رب بالنكرة وفي اسم الاشارة لانه من المبهمات لقوله
 تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا على راي من قال انه
 تمييز عن اسم الاشارة لاحال وبالتنوين اما لفظا
 نحو رطل ريتا او تقديرنا نحو من قبل ذهبيا واحد عشر رجلا
 فان كلاما من غير المتصرف والعدد المركب وكذلك وكاين
 وكذا انما يمنع عنها التنوين لفظا لا تقدير لا استحقاقه
 له في اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماء
 كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته
 ولما كان تمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في
 هذا المقام نوطئة المرام وتمييز ثلاثة بلا تنوين غير متصرف
 لكونها على نفسها او في حكمها والزائد عليها منتهيا الى
 عشرة بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور للتخفيف وجموع
 ولو معنى نحو ثلاثة رهط ميمز له ليطابق المورود العدد
 نحو ثلاثة رجال الا في ثلثاية الى تسعاية فان التمييز فيهما
 مائة وهي ليست بجمع لالفاظ ولا معنى لدلالاتها على عدد
 معين وكان القياس مئين او مآت وهما لا يجوزان اما
 الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم ميمزا للعدد
 فلا يقال ثلاثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر
 عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه ذا لعل
 ذات مبهمة ما خوزة مع بعض الصفات واما علم ولايه
 في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما التثنية فلعدم
 جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاثة واخواته لكونه

خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في صورة جمع المذكور السالم
 بعدها اعني عشرين واخواته ولا انه يلزم مميزها كان يقال ثمانية
 رجل مثلا ان يلى التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء
 وهو رجل لا يجوز كونه خلاف المعتاد وهو وكيه ما هو في صورة
 الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على
 المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لا غناء مفرد رال على
 الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد عشر وزايدا الى تسع و
 تسعين بل تسع وتسعون منصوب لتعذر الاضافة اما
 في مثل عشرين فلكراهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع انه لم
 يحذف او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهم
 جعل ثلاثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر
 فان المضاف اليه لم كان غير العدد كان منهي عن التعبد
 وبخلاف نحو ثمانية رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد مفرد
 دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة اولى
 ومميز مائة والالف ومميز ثمانية ومميز جمعه اى الف فان
 جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف
 الى بعضها نحو ثلاثة فيحصل التركيب فيرجح الحذف على المطابقة
 وحمل المفرد على طرادك لليسب وجزور بالاضافة للتخفيف
 واما قولك ثلث مائة سنين بلا اضافة فلا افراد فيقول
 على البدل وحذف المميز اى ثمانية مائة نحو مائة رجل ومائتا
 رجل والالف درهم والالف درهم وبنون التثنية نحو مئتان
 مئتان ويجوز في بعض هذين القسمين ما تم لتثنية وماتم
 بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز
 الاضافة

الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتثنية الاضافة الى التمييز اضا
 بيانته لحصول القصر مع التخفيف بخور طل زيت ومنوا
 سمن ولا يجوز الاضافة في غيرها اى القسمين اما في الاول فلما امر
 من تعذر تحريك المضمرة واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرها
 الذي هو شرط الاضافة المغنوية واما في الرابع فلم امر ايضاً من
 كراهته ابقاء نونه وحذفه واما في الخامس فلا متناع اضافة
 المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخرين اعم الاوجوه
 وهو اى شبه الجمع عشرون وزايدا الى تسعين بل تسعين
 نحو عشرون درهما وبلاضافة نحو مائة عسلا ولا يتقدم
 معمول اسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامداً
 والتاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان الظاهر اضافة
 المعنى الى الفعل كونه مفرداً منه ومدلولاً له وهو
 ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازاً تسمية للدال
 باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى
 القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ مشتق ولا مشتق منه
 في الحال بقرينة انه جعله قسماً لكل منهما وقد يراد به
 ما يشتملها كما في تعريف الفاعل بفهم منه معنى فعل
 اصطلاحى اى معناه المطابق كما في اسماء الافعال والتضمين
 كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجاني من انه مستنبط
 من نحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم
 الفعل والظرف مع كونها منه عندك لكن الثاني اما داخل
 في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول
 وعما ذكره الفاضل عصا ما يرض من انه ما يستنبط منه

مطلب معنى الفعل

غير

معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر
عنه كترال و دراك وانما عك عاملا وحسباً من القياس
مع ان بعضاً من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط
كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفضيل انه
يعمل كذا تسهلاً للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعد
من القياس كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب فمن
اسماء الافعال اصله اسما معاني الافعال لانه لا يفهم منها
الفاظ بل معاني معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف
يجازاً ذكره في الامتحان وهو اى اسم الفعل الدال عليه اسماء
الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول افع لموافقته لضمير
مسماه ويعمل ولا يصح رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف
للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن
ادعاء العلية اذ لا يقال كقوله اسماء الافعال بل يقال انه
اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتبني على تعدد الافراد
من اول الوهلة ما اى اسم كان بمعنى الامر قد مر ذكره
او الماضى لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى
اتضح واوه بمعنى اتوجه اى صار بمعنى وضع الامر والماضى
لم يقل ما وضع لمعناه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب
الوضع بل بحسب الاستعمال فلو قال ما صار لكان انسيب
ولا يرد نحو المضارب امس نقضاً على التعريف لما عرفت انه
خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل اى اسم
الفعل او ما كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او المتعذر
بذكر

بذكر المدلول واردة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى
الامر او الماضى لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما
نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معمول اسم الفعل عليه لا
اذا كان معمول ظرفاً فانه يتقدم على معنى الفعل كما يجزى
في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها مطلقاً عليه والصور
هو الاول وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو
سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه في
العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعل وهو
ليس بوضعي له ولو سلم فليس باول فلا يبلغ درجة الفعل
فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال
لانه ما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما
لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم لاصلا والاول وهو ما
كان بمعنى الامر نحو هانز بيا اى خذ وريدانز بيا اى امله و
هلم بيا اى احضروه من الافعال وقوله تعالى قل هلم شهداءكم
اى احضروهم ويحتمل لآخر ما معنى اقبل نحو هلم اليك واصله
هالموم بها التنبيه عند البصرية وهلم ام عند الكوفية وهو
عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى
هلم شهداءكم الا في حواجكم وهاتين شيئا اى اعطه
وحتمل اصله حيها لا التريد اى اثنته وحي وحده بمعنى اقبل
ويتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا
بمعنى انت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب
ايضا بمعناه فيتعدي بالي نحو حيها لا التريد وبالباء نحو
حيها لا يزيد اى يذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدي بعلى نحو

حيلا على زيد وبله زيد اي دعه وعليك زيدا اي الزمه
بكسر الهزة ودونك عمرا اي اخذه وترك زيد اي اتركه
وغير ذلك نحو امين بمعنى استجب ووراك بمعنى تاخر وامالك
بمعنى ثقله واليك بمعنى تمنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان
بمعنى المضل نحو هيت الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو
اي افتراقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قريبا وغير ذلك
مثل بطن يضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهزة
والنون وشار الى ذلك بقوله وغير ذلك في الموضوعين الى
انها غير محصورة فيما ذكرنا وقال في بعض تعلقاتها انها كثيرة
جدا ما ذكرنا وخسرها ولا عشرها تعرضا لمن عدها سماعة
انه لم يصب ومنه اي من معنى الفعل الظرف المستقر وقد
مر تفسيره في حرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في
المفعول به القوي بالاتفاق ولان عامله الذي ناب هو
منابه كوجود لا يعمل فيه للزومه ولا في الفاعل الظاهر الا
بشرط الاعتماد واما المشكن فلكونه امرا اعتباريا لا يعمل فيه
بلا شرط على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من
الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون نائبا
عن الفعل الذي هو الاصل في العمل اذا الصلة لا تكون الا
جملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدرك على انه هو الفاعل
على ما هو راي المحققين لا الفعل المقدار كما زعم البعض والا
لما احتاج اليه كذا الاحتياج في سائر المواضع المقدرة هو
فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كذا كتاب وجائني
زيد وعلى كتفه سيف وفي الدار احد وما في الدار احد

وجائني



وجائني الذي في الدار ابوه ويجوز في هذا الموضع كون الظرف خبرا
مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر كما في المثال اقام زيد واذا
لم يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف
منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرها اي
المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما
اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في
حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول ككونه
مؤلا به نحو مررت برجل هاشمي فهو اي منسوب الى هاشم
ويشترط في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه اي في اسم
المفعول ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت
برجل اسد غلامه اي مجترى ولذا اي لاجل ان الاسد
بمعنى المجترى عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي المعبود
لن فيها اي يعبد من فيها لانه الكائن فيها ومنه اسم الإشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه
يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل نحو
كنت اولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمني واترجى
يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمني واترجى يوم الجمعة عندنا
زيد حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد
التمني بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا
بقطعي بل محتمل للامرين وانما لم يقل بحروف المشبهة بالفعل
مع ان كلامها يفهم معنى فعل كما قال وحرف النداء والنبيه
والتشبيه للتبنيه على ان ما عداها ليس تعامل لعدم السماع فيه

وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء نحو يا زيد
راكبا اي ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو
وقاعدا وكأنه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا
وحرف التنبيه كما مر من مثال المشاركة الاشارة الى انه يؤولج
بانه وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنمت ربك يحنون وما
انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل ما شئت انك قائما اي ما
تصنع فلهذا اي المذكورات من قوله ومن كل اسم الى قوله وغيرها
تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال
الظرف والمفعول معه كما شئت انك وزيدا وعند البعض لا تعمل
في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل عصام والكحل داخل في
ضابط كلتي فلا وجه لاسقاطه في بيان القياس كما
اسقطوا والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب وهو ان كان خلافا للاخفش فانه يجعله
ثلاثة نالها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو
كونها صفة او تأكيد او عطف البيان المرفوع او منصوب او مجرور
ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل
فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار
العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض النحويين وقال
المص والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة
اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاركة والاتباع ليس باعراب
ولابناء والتسمية بالرفع والجرح كما في هذا كلامه وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليها في المعنى
فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض النحويين الاول رافع المبتدأ والخبر

اي ما يعمل

اي ما يعمل فيه ما عمل الرفع لانه لدخول الاستاذ في مفهومه كما يجيء
يقضي المسند اليه والمسند للذين يشبهان الفاعل فالاول
في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقدم ان مبنى
العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان
لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال
جود زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا يثوب له اصلا ولو قال
عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على
تجريد التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج
عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يبق
ان هذا مبني على تنزيل القوة الغريبة منزلة الفعل والاسما
منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره
وضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل
اللفظي وعدله عنه الى المعنى فكانه مجرد عنه او المعنى التجريد
عنه اذا وجدت وما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن
هذا وفي كثير النسخ التجريد اي التعريف والخبير وهو الاظهر
والاول اوفق لما في تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الجاهل
والمراد بالعلل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ
ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل
فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت
لزيد قائم وحسبك درهم لصدق التجريد عن العوامل
اللفظي بالمعنى المذكور عليه ان الاول قد ابطال التعليق عمل
علمت في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره
في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت

لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي
 بالمعنى المذكور عليهم ان في الاول قد ابطال التعليق عمل علمت
 في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني البناء
 زائدة ملحق بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد
 اليه اسناده الى شيئين وخبر به تجريد الاسماء المعدودة
 فانه ليس بعامل قبل التجرد عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي
 لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيهه لعدم
 بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر
 الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات
 لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدة الخاصة يجوز ان يكون علامة
 ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتبارا فعده مؤثرا
 ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجى اعتباريا
 فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم غوزيد قائم والثاني رافع
الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع
الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا
نحو جاءني رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب
 لان الاصل في هذه المواقع وقوع لما يستجيب فان قيل ان
 ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعها قلت لان
 مبنى الاصل فلا يكون معمولا في موضعين كما استجيبى وذلك الوقوع
 اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن
 الناصب والجازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا
 تجرد عنها امتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
 او جازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه يكون

كاسم

كاسم فاعطى له اسبقا عربيا واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
 البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
 الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم
 وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد يخرج وفي نحو يدخل
 الزيدان واجيب عن الاول والاخرين بان فيهما واقع موقع
 لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ
 مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان وكيفنا وقوعه مع
 الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
 الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم
 هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل
 سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
 فيه الاسم وعدله عنه لما روي وما عند اكثر الكوفيين قالوا
 هو ذلك التجرد ولا يرد عليه ما وورد على البصريين حتى
 يحتاج الى تلك التكلفات في التقضي عنه كمن يرد
 عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في
 تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل
 يتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
 معه فافهم المجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا
 ستون واما مجموع ما ذكر الشيخ عبد القاهر ومن يتبعه على
 ما ذكرناه في زيادة ونقص واما الاول فسبعة خمسة في
 السماء الثلاثة من حروف الجر والنفى الجنس واذا ما من كلمة
 المجازات والاشكال في القياس اسم التفضيل ومعنى الفعل
 واما الثاني فسبعة واربعون في السماء ثمانية وعشرون منها

افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقارنة وثلاثة
عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول
القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة
اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احدا الى تسعة وثانيها كم
وثالثها كذا ورباعيها كاي ادخلها في الاسم التام وهو تاسع
القياسي وستة منها حروف خمسة حروف التاء ادخلها في
تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير
عاملة على الصحيح فافهم **الباب الثاني** الذي عهد جزء
من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول
او في تحصيل ادراك انها علم اولاي قبل الشروع في المقصود ان
الالفاظ الموضوعية لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ العادة
من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما
الافعال فلا توجد بلا تركيب كما لم تكن معمولة لعامل
العامل كما لا تكون عاملة لعامل المعمول وان وقعت فيه
فهى على ثلاثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا
لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لالفاظ ولا تقدير
ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو
فيه وهو اثنان الاول الحروف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق
والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه
حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع منها بالاسم
مشابهة تامته على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج من المشابهة لذهاب
سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون

هو معرب

مطلب الباب الثاني في المعول

هو معرب مجزوم بلام مقدرة منبوية وهي نيته عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف **والقسم الثاني** ما يكون معمولا
دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه
وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم
مطلقا معربا او مبنيًا حتى حكم على اسماء الافعال قال
الدمامي نقلنا عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون
لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع
بأنها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلا ساد مسند الخبر كما
كافى اقاسم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح الفصل
لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم
بالابتداء ورد بانه ينتقض به ح تعريف مبتدأ جمعا وقال
الرضي قياسي على اقاسم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم
وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيئا
بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسع بالمعدي
خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كانت
لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على
المصدرية اي على انها مفعول مطلق فريد زيدا مثلا في تقدير
اروى ارواذا زيدا ورد بان تقدير الافعال يتألف في كونها اسماء
الافعال ومبنيّة بل يوجب كونها مصادرة معرفة كسقيها
ورعيها اذ لا موجب للبناء ح لان معنى الفعلية انما هو الافعال
المقدرة لالهان وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله
ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما
وقال الدمايني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب

لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبته منابه
 بحيث لا تقتدر اصلا وكذا جئنا كالفعل وعلى ضمير الفصل
 وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعلا من ولو
 ولو دخل عليها ما عمل سمي به الفصل بين كون ما بعده نعتا
 وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيدا الفاضل بالحرفية لئلا
 على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا
 عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا
 لبعضهم وهو بعض البصريين فانه يقول انه اسم للمحل له من
 الاعراب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
 ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة بنى على المغايرة
 بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من
 اسم الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع والافراد فقال
 بعضهم وهو المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها اي كغير
 الداخلة عليها فيكون مما لا يكون معمولا بل المفعول مخدوما
 وقال آخرون وهو غيره هو اسم موصول لاحرف بمعنى الذي
 في المذكر والتي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا
 بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مخدوما فيبين
 وجهه بقوله اعطى اعرابها اللام لما بعدها لما انتقل اي
 لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية كراهتهم دخولها
 على الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جائي الضارب زيدا
 جائي الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه
 فاعل جائي والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما
 اذا كان اصلا جائي الذي يضرب زيدا فلا شك انه

معمول

معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل
 فلما غير صلا هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب
 الى ضارب وقيل جائي الضارب صار الاول اي الذي
 في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في
 المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب في صورة الاسم
 اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى اسما فانعكس
 الحكم بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثاني وصار
 لفظيا لعدم المنع فيه كما في الاول ترجيح الجانب للفظ
 على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب
 في الحقيقة للاول هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو
 ليس بمعمول ولا منافات بين هذا وبين ما نقلناه انفا
 عن الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين والثاني من الاثنين
 الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التوكيد ام لا
 لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخاو عن الجازم او الناصب او
 الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
 ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع
 القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو
 اي القسم الثالث اثنان ايضا اي القسم الثاني الاول الماضي
 فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا
 وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال
 اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محله الجملة كما يجئ
 يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على
 ذلك الماضي نحو اعجب ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا

على ضربت النصب محلا لوقوعه موقع تضرب النصب لفظا
وان ضربت وتقتل بالجزم عطفًا على ضربت الواقع اضربان
الجزء وجزء وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معولا
لعدم مقتضى الاعراب والتشامس الاثنان الجملة وهي على
قسمين فعلية وهي اى الجملة الفعلية على ما هو راي صاحب
اللباب ومختار المص في هذا الكتاب الجملة المركبة من
الفعل لفظا اى صريحا بدون اداة الشرط او بها ومعنى
والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتق على النسبة التامة
بقربية ككون الكلام في الجملة مشتقا وغيره بقربية
الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمى اكرمك مثال لما
كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا
يستحق ان يعد قسما اخر في الجملة والا لا يستحق بعرض
التركيب مثل اما ان يكون العدد زوجا او فرقا او الخبرية
او الحالية او نحوها يخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف
عامل واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكثر الاقسام
جدا وهي بات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
اسم فعل واقاسم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه
معنى مشتقا ثم انما يخرجان عن الفعلية ويدخلان في الاسمية
ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا
ولو تقديرًا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا
كما هو راي الجمهور وهو المشهور وفي الدار زيد مثال لما كان
الفعل فيه معنى غير مشتق فلا يندرجه اياها في الفعلية

ظرفا

لكون

لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم
البعض فلا يرد عليه ما اوردوه على هذا البعض في الامتنان
بانها وان قدرت بفعل لکن جعل الظرف مقامه
وانقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لاملفوظ ولا مقدرا فلما
امتازت بهذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما براسها فلا
مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو
زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظيا
من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اى للفظها من
اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤنثا ولا به كما
يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اى
الجملة التي اريد بها اللفظ في كل ما موضع وقع الاسم
المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وفاعلا ونائبا وغير
ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير
ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ ونحو
يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل
ومنه اى متيأ وكرم من الجملة التي اريد بها اللفظ
مقول القول نحو قوله تعالى واذا قتلتم امنوا لکن
موقعه ليس موقع المفرد ويرشدك اليه كسر ان فيه
كما سبق فلذا فصله عما قبله عنه وكذا اى كما ذكر
من الجملة التي اريد بها اللفظ في انه لا بد له من اعراب
الجملة ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة انت

بالفتح والتشديد وَأَنَّ بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ أَوْ مَا الْمَصْدَرُ بَيِّنٌ
صِفَةً لِلْآخِرَتَيْنِ كَقَوْلِكَ بَلَّغْنِي إِلَيْكَ قَائِمٌ أَيْ قِيَامٌ وَ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ تَصُومُوا أَيْ صِيَامَكُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَخَوْجُلِسْ
مَا دَامَ مِنْ يَدِ جَالِسٍ أَيْ مَدَّةً دَوَامَ جَالِسِهِ أَوْ بِغَيْرِهَا أَيْ بِأَوَاسِطَةٍ
هَذِهِ الثَّلَاثَةُ نَحْوُ الْجُمْلَةِ الَّتِي أَضِيفَ إِلَيْهَا مِنْ الْجُمْلَةِ الَّتِي اسْتَدْرَجَ
إِلَيْهَا بَانَ أَرِيدَ بِهَا مَجَازاً مطلقَ الحدث المدلول عليه ضمناً بلا
نسبة فلا يرد من التفاسير الالتماسية أن المراد ليس مطلق الحدث
بل الحدث مع النسبة وإرادتهما تقتضي امتناع كون الجملة مضافاً
إِلَيْهَا وَمُسْتَدْرَجاً إِلَيْهَا كَمَا تَقْتَضِيهِ إِرَادَتُهُمَا مَعَ الزَّمَانِ عَلَى
مَا صَرَّحَ بِهِ الْفَاضِلُ عَصَمٌ فِي حَشِيَّةِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى
لِلْإِمْتِنَاعِ التَّامَةِ الْمَطْلُوقَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صِدْقُهُمْ أَيْ يَوْمَ يَنْفَعُ صِدْقَ الصَّادِقِينَ قَالَ الْفَاضِلُ عَصَمٌ اخْتَلَفُوا
فِي إِنْ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فَمِثْلُهُ الْفِعْلُ وَالْجُمْلَةُ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ
هُوَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ بِتَمَامِهَا إِنْ أَتَوْعَتْ مَضَافاً إِلَيْهَا وَالْمَصْرُوحُ
الثَّانِي فِي الْأَمْتِحَانِ وَالنَّظْمِ أَنَّهُ الْجُمْلَةُ بِأَوَّلِ إِشَارَةِ إِلَيْهِ
فِيهِ فَيُتَعَرَّفُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَبِجَانِبِهِ فَيَمَّا عُلِّقَ فِيهِ فَيُخَالَفُ
مَا ذَكَرَهُ هُنَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ الْجُمْلَةُ بِأَوَّلِ الْأِسْمِ فَلَا يَخَالَفُهُ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ إِشَارَةَ إِلَيْهِ أَيْضاً كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَتَّبَعَ كَلَامَهُ وَخَوْجُلِسْ
قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ أَسْمَ بِمَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ نَعْتٌ بِهِ
كَمَا نَعْتُ بِالْمَصَادِرِ مِثْلَ الْفَتَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِلَى كَلِمَةِ سَوَاءٌ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ عَلَيْهِمْ مُتَعَلِّقٌ بِسَائِ عِنْدَهُمْ وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ أَنَّ
وَقَوْلَهُ أَنْتُمْ أَمْ لَمْ تَنْزِلُوا مِنْ مَرْفُوعٍ الْحَلُّ أَيْ مَا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ
أَوْ أَنَّ مَبْتَدَأً وَذَلِكَ خَبَرٌ قَدَّمَ عَلَيْهِ أَعْتَنَاءُ بَشَانَةٍ فَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ

أَيُّ الَّذِينَ

أَيُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاسْتَوَى سَيِّئَانِ عِنْدَهُمْ فِي عَدَمِ الْحُدُودِ
 أَنْذَارِكُ وَعَدَمُ أَنْذَارِكُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْجُمْلَةِ هُنَا
 الْمَصْدَرُ الْمَضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَأَلَى إِنْ الْهَمْزَةُ وَأَمْ مَجْرُودَتَانِ عَنْ مَعْنَى
 الْإِسْتِفْهَامِ لِلتَّحْقِيقِ الْإِسْتَوَائِيَيْنِ مَدْخُولَتُهُمَا كَمَا لَجَرَدَ الْأَمْرَ
 وَالنَّهْيَ عَنْ مَعْنِيَّتِهِمَا فِي قَوْلِهِ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ
 لَهُمْ وَأَنْتَ أَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى الْفَعْلِيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنْ إِهْلَامِ التَّجَرُّدِ
 إِلَى إِحْضَالِ الْهَمْزَةِ وَمَعَادِلِهَا عَلَيْهَا لِإِفَادَةِ تَقْرِيرِ مَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ
 وَتَاكِيدِهِ كَمَا سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ وَخَوْجُلِسْ الْمُنْذَرِ حِينَ رَأَى
 الْمَعْبُودَ وَاسْتَحْقَرَهُ وَقَدْ بَلَغَ إِلَيْهِ مَرَجُّ كَلَامِهِ مَا يَعْجِبُهُ لَتَمَّ
 بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأً بَانَ جَرُّهُ عَنِ النَّسْبَةِ التَّامَةِ وَالزَّمَانِ وَأَرِيدَ
 بِهِ الْمَصْدَرُ الْمَضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ كَمَا إِشَارَ إِلَيْهِ بِالتَّفْسِيرِ الْآتِ
 وَجِهَ الْعَدُولُ مِثْلَ مَا مَرَّ وَأَمَّا عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَنَّهُ يَحْذَرُ
 أَنْ يَرْفَعَ الْفِعْلَ لِفَقْدِ عَامِلِهِ لَفْظاً فَلَيْسَ بِمَا خُنَّ فِيهِ
 بِالْمَعْبُودِ كَمَا مَنَسُوبٌ إِلَى مَعْبُودٍ تَصْغِيرَ مَعْدٍ عَلَى طَرِيقِ التَّخْصِيمِ
 يَحْذَرُ تَشْدِيدَ الدَّلَالَةِ اسْتِقْلَالاً لَهُ مَعَ بَاءِ التَّصْغِيرِ خَيْرٌ مِنْ
 أَنْ تَرَاهُ خَبَرَهُ وَهَذَا مِثْلُ مَنْ خَبَرَ خَيْرٌ مِنْ رُؤَيْتِهِ أَيْ
 سَمَاعِكَ وَهَذَا الْآخِرُ مِثْلُ نَسَمِ مَقْصُورٍ عَلَى السَّمَاءِ مِنْ أَهْلِ
 اللُّغَةِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِمَّا سَبَقَ وَالْوَاقِعُ فِي
 غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ الَّذِينَ أَرِيدَ بِالْجُمْلَةِ فِي أَحَدِهِمَا لَفْظاً
 وَفِي الْآخَرِ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ وَذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي أَرِيدَ
 بِهِ أَنَّهُ مَعْنَاهَا الْمَطْلُوقَةُ لَا يَكُونُ لَهُ أَيْ الْوَاقِعُ فِي ذَلِكَ
 الْغَيْرِ أَعْرَابُ الْأَنْ تَقَعُ أَيْ الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ خَوْجُلِسْ
 أَبَوَهُ قَائِمٌ مِثَالُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَوْ خَبَرُ الْبَابِ أَنْ خَوَاتِ

زيد قائم ابوه مثال الجملة الفعلية فيكون الجملة الواقعة خبرا
 لها مرفوعة المحل أو تقع خبرا لباب كان زيد ابوه عالم
 أو خبرا لباب كاد نحو كاد زيد يخرج أو تقع مفعولا ثانيا لباب
 علم نحو علم زيد عمره أو قائم ابوه قائم أو مفعولا ثالثا لباب
 اعلم نحو اعلم زيد عمره وابكر ابوه قائم أو تقع الجملة معلقة
 عنها نائب الفاعل نحو علمت قائم زيد فان قائم زيد جملة
 فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والافاسمية أو تقع
 حالا نحو جاني زيد وهو راكب تكون الجملة الواقعة في هذه
 المواضع من خبر كان الى الحال فتكون منصوبة المحل أو تقع الجملة
 جوابا للشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء للربط فيما لا تأثير
 لاداة الشرط فيه ولو من وجه ويجيء تفصيل ما يؤثر فيه الاداة
 وما لا يؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجوز فيه
 الوجها او بعد اذا الذي للمفاجات وتنوب مع الجملة الاسمية
 مناب الفاء في الربط لان معناها يمتنع عن حدوث امر بعد
 فيها معنى الفاء التبعية كقوله تعالى وان تصبرهم سيئة بما
 قدمت ايديهم انا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم
 فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا للشرط جازم مجزومة المحل
 لكونها جوابا للشرط جازم ولا متناع الجزم في لفظها ولو تقدير
 فيكون له محلا ويجيء الفرق بين المحلى والتقديرى أو تقع صفة
 لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لعرفية لكونها في حكم النكرة لصحة
 تاويلها بها نحو جاني رجل ابوه قائم فيصير التاويل بقائم ابوه
 او معطوفة على مفعول نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على
 جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قائم
 أو تقع

أو تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التي لها محل من
 من الاعراب لكونه اوفى منه في تادية المراد مثل قوله
 نفاهل هذا الابشر مثلكم فانه يدل من الجوى في قوله
 تعالى واسروا الجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسيره وقوله
 تعالى لا يؤمنون فانه يدل على وجه من قوله تعالى سواء
 عليهم انذرهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية المراد
 الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه
 مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له
 على وجه كما صرح به الفاضل عصفى في حاشية انوار التنزيل
 لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردتها المعانيون فهي
 ليس له محل من الاعراب فمرادها في هذا المحل فانما
 قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او توكيدا لا تمثيلا
 لما هو تابع لما له محل من الاعراب او توكيدا للثانية اى الجملة
 التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد
 ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفاها على راي اى راي
 اهل المعاني قال ابن هشام في معنى اللبيب في بيان الفرق
 بينه وبين البدل وقال في موضع اخر ولم يثبت الجمهور
 وقوع البيان والبدل لجملة فيكون اعرابها على اعراب المتبوع
 ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصب فنصب
 وان جر فجر وان جزم فجزم واما بين احوال الجملة بنوع
 تفصيل فكان فيه نوع جرح ونسرا وان يبين محموله
 على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املا فقل
 فظهر من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا

أن الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالـ المفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايقم اى كـ الجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدرى وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسمتها لبعدها لا لتلايتها من اول الاول ان هذا قسم من القسم الاول منها لا يكون في تاويل المفرد لتاويل المذكور وان صحت كونها في تاويله بغيره فلا يكون معولة في جميع المواضع لاستقلالها بالاصطفاة فادة الا في خمسة مواضع خبر اى خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال او تابع لمفرد او جملة لها محل من الاغراب ثم اى بعد ما علمت ما لا يكون معولا وما يكون معولا لا علم ان المعول على نوعين معول بالاصالة ومعول بالتبعية اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشارك بين الواحد و الجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسقط منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قاصده لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشدا متزاجا لان كون جزئها وهو كون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضى الارتباط بين الاول الا من بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضيه لذاته ارتباطا بشئى ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعول موجبة لقوة عمله الذى

هو الرفع

الرفع فيكون اقوى في المرفوعة من المبتدا وهى اشارة الى اصالة واذا ثبتت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذى لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير الناصب ثبتت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعة التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظن من الاول افادة الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اى الفاعل ما مرفوع ولو لم يحل بقرينة القسم اسنداى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي اخرج به بقوله او ما بمعناه المبتدا لانه ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر واخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام اخرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماله كما امر المعلوم اخرج به النائب قبل ذكر المعلوم يعنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مجوزة في التعريفات على ان غناء المتأخر عن المتقدم مما لا يباس به كما لا يخفى او ما بلا لا يباس بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر بما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتناع ان الحد منتقض من عدم دخول المفعول به فيه لوجود النسبة

الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد
بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحمد الصحيح
ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية فان قيل
قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد اليقين
في المتع لان الغرض من الجرد معرفة الحدود لاجراء الاعراب المخصوص
وهو الرفع هنا ولوعف الحذف لزمه الدور قلت نعم
لكن قد بين في هذا الكتاب او لا كونه معمولاً ومرفوعاً
بعامله بجريان جميع العوامل وكيفية اعماله ومشاركتها
وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا
قد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنسوب
بسليقة او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا الباب فاورد عليه
ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام
المعلوم واقام الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو زيد قائم ابوه
ونحو ذلك وهي تازيد اي بعد مثال لما اسند اليه ما
بمعناه من اسم فعل تام لما مترانه جملة فعلية والثاني
من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما
لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظم واظهر فانه
لا يتناول نحو دورها في اعطى زيد دورها اصلاً بخلاف
قولهم فانه يتناول بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه
ليس منه قدمه لا لئلا يقع الفصل بين النائب والنو

مطلب نائب الفاعل

وهو ما

وهو ما مرفوع ولو محلاً اسنداي نسب اليه الفعل خرج
به او ما بمعناه المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص
المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم الفاعل المفعول
نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان اي
الفاعل والنائب الاسمين او ما في تاويله اي الاسم المدلول
عليه باسمين لكونهما مسنداً اليهما غيراً لان النائب قد
يكون جاراً ومجروراً وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما
فيكون المرفوع المحل على ان نائب الفاعل نحو مرفوع
بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتذكيره لانه من حيث هو هو ولا يكون مثني ولا مجموعاً
ولا مؤنثاً فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيته وان
كان المجرور ضميراً مثني او مجموعاً او مؤنثاً بخلاف الفاعل
ونائبه الذي ليس كذلك فان كل منهما اذا كان ضميراً
مثني يثنى عامله وان كان مجموعاً يجمع واذا كان مؤنثاً
يؤنث ولا يجوز تقديمها على عاملها بالاستقلال وقيل
في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجاء الثاني
من فاعله ولا يجوز في النائب لآخذه حكم المنوب وفيه
بحث لا يليق ببيانه في هذا الكتاب ولا خذفهما معاً لانهما
لكون النسبة ما خوذة في مفهوم عاملها وضغاً سوى
المصدر فلا يفيد بدورها الامن المصدر وقدر بيان
خذهما مقاماً من وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان
مضمرة وهو ما وضع لتكامل او مخاطب او غائب متقدم ذكره

ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالضمير الذي هو
قسم منى ايضا اى ككل منى على قسمين مستترى منى
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجود اصلا بل حكما بان حكم
بملفوظته لوجود اثر اللفظ فيه من كونه فاعلا وموكدا ومطوقا
عليه وغير ذلك وبارز متصل بقضية ما سياتى من التفصيل
وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمير
قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ان يراى ولا يستند
عام له الا اليه اى الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار و
جائز الاستتار بحيث يستند عام له تارة اليه وتارة الى اسم
ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين اى
المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد
المذكر ولو امرأ او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الباء
فيه ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجئى من غير الماضى فان
كلامهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا
من الماضى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه
فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبيه المفرد المذكر مع كون كل
منهما اصلا قويا لكون مبتدأ مبتدأ الكلام والمخاطب متناه
لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لتخط درجة عنها فان
البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية وفضيلة
فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه
بل الخطا ونقصا ولذلك لم يبالوا المساواة بين الاصل
والفرع فى الاستتار فى الغايب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى

هو فرع .

هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام
ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغايب وهو خلاف ما يقتضيه
صيغة المتكلم والمخاطب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره
نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره ونضرب
للمتكلم معه غيره ونضرب للمخاطب المفرد المذكر وفى
اسم فعل الامر نحو نزل بمعنى انزل وصدمه بمعنى اسكت
واقف وحكمه حكمه مسماه ولذا لا يجب الاستتار واسم
فعل الماضى بل يجوز نحو هيت زيد وزيد هيتا وفى
افعل التفصيل فى غير مسألة الكل اذ فيه لا يرفع الظاهر
لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم
الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناه من اسم المستعار
والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد
شرط عملهن فى الفاعل ولو حكما كما فى اسم المفعول وما
بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاستنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر وح لا يجوز استنادها الى البارز المرفوع
المتصل مختص بالفعل ولا يوجد فيها يشبهه لينحط درجة
الفرع عن درجة الاصل يمنع هذا الضمير عن نحو جائئى
ضارب لو مضروب او اسد اى مجترى ناطق او هاشم
منسوب الى هاشم او حسن ونحو فى الدار زيد فان زيدا
مبتدأ مؤخر فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما عاد نحو هاشم
ولم يقل وفى الدار زيد عطف على جائئى لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على شارب والظرف لغو متعلق
بجائئى ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار

بحثنا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز
 عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخر بجواز في
 الدار غيبه غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا التقدم
 زيد رتبة وقد جعل فيما سياتي مثل زيد في الدار
 من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق
 تحكم فافهم ويكون في تشنيتي اسم الفاعل والمفعول
 مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كون
 او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ولا
 بعده وسيجيئ في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا
 او مؤنثا فقد بعد عن اللزم ولم يراع حق المقام كما لا يخفى
 على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تشنيتهما
 وجمعهما السالم كتشنيتية للجمع الفعل وجمعه في الصورة كما لا
 يجوز استناد تشنيتيه وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد
 الفاعل في الظاهر او الثاويل البعيد كذلك لا يجوز استناد
 تشنيتيهما وجمعهما اليه وان لم يلزمه ما الزمه في تشنيتيه وجمعه
 للمشابهة المذكورة نحو جائتي رجلان ضاربان او مضروبان
 او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لثالث ما لم يوجد
 فيه شرط العمل لظهوره مما سبق في مثال المفرد وفي عدا
 وخلا فاعلين وهو الاكثر احترازا عن كونها حرفي جر اذ
 لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما
 خلا فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونها حرفي
 جر وفيه ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون
 كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا
 عدم

في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى ولذا لا ينصرف تصرف
 الافعال نحو جائتي القوم عدا اي جاوز الجاني منهم زيد او ليس
 الجاني منهم زيد ولا يكون الجاني منهم زيدا والتفصيل سياتي
 في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب
 المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او
 ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت
 او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة
 ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضاً يضرب
 او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
 هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر
 لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفاعل عطف على قوله في الغائب
 مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بعناهما والصفة
 المشبهة والظرف المستقر اذا وجد بشرط عمله في الفاعل
 الظاهر غير التشنيتية والجمع المذكورين من تشنيت اسم الفاعل
 والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد
 اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب
 او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار
 ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال
 ايضاً زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمي
 غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر فيه
 ح لما مر انفا واما البارز المتصل ففيه تشان في الافعال وهو
 البارز المتصل الذي في ثنائها الالف نحو ضربا وضربتا وضربا
 والميم مزيعة لدفع الالتباس بالالف الاشباع والتاء للخطاب

وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة
التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد
الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منها الفاعل يضرب
وتضربان وليضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها
اي الافعال المذكور وهو اى البارز المتصل الذي في جمعها
المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صله ضربتموا بدليل عود
الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليظهر
بتثنية ولئلا يلتبس بواو الاشياء في الوقف في المتكلم وحده
وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال الصلح
بالاخر حتى جعل البعض مجموعها اسما حقيقة ولا يوجب اسم
في اخر الاسم ولون تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاشتغالها
ولولم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف
المكتوبة بعلاها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكر الميم
لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقى الاسم على اصلها الذي
هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا ولا يضربوا
وفي جمعها اي الافعال المؤنثة وهو اى البارز المتصل الذي
في جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربن اغما شدد
النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم
نونا لقربة منه في الخرج فادغم ويضربن وتضربن
وليضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما
ذكر من التثاني والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل
لا تدل على فاعل منثى او مجموع بل على فاعل مفرد والغائبة
المفردة اذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة

وفي

وفي الخطاب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي
وهو اى البارز المتصل الذي فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا
بمحركات التاء الثلاث والمتكلم مع غيره في الماضي وهو اى
البارز المتصل الذي فيه تاء محو ضربنا وجه الابرار فيه مستر
وفي الخطابية المفردة في غير الماضي وهو اى البارز المتصل الذي
فيه الباء عند الجمهور انما ابرز فيها التلا يلتبس بالخطاب المفرد
ولم يعكس مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر الاصل القوي
لان الباء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من
حيث مجيئه للتانيث فيتناسب المؤنث الذي هو الفرع
الضعيف وليكون اعرب الاصل اصلا وهو الحركة واعرب الفرع
فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولولم يبرز لم يكن الاعراب
بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي
هو ضمير المثني مخالف للقياس اذ القياس كونه الاول اخف
من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو الخطاب المفرد ولذلك
ذهب الاخفش الى ان الباء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربن
واضرب ولا تضربن واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه فظ
غنى عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليها الى المظهر
العامل بحج افرادة اى العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازيه
عما يشابه فلا يرد مثل ضربت برجل قعود غلمانا اذ بالتكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا فنيته لهذه الاسرادة
اللام الا ان يجعل الامثلة الابقية فربما لها فلا يقال يجب
افرادها ان كان فعلا او موازنا له والا فلو جهل ان كان المظهر
جمعا كان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه في الامتيازات

في بحث النعت وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب
الظن او مشئى اوجما او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن
المشابهة ونغيبه اذ التكلم والمخاطبة لا يصح اسنادها الى المظهر
لما سبق ولو كان المظهر مشئى او مجموعا فوجب الافراد
لو مفردا ولا اذ لا وجه لغيره لان الفعل يدل على هيته
الحادث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او جمع نحو ضرب
الزبدان والزبدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا
وسيجئان من الادميين لا من غيرهم كناية مفردا او مشئى
لاجمعا متصلا بعامله فعلا او موازنا له لا مفردا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجها
كما سيجئى يجب تانيثه اى عامله ايدان بتانيث الفاعل
من اول الامر ان كان العمل متصرفا والا كفعل المسح
والذم والتعجب لا يجب تانيث الحرف في التصرف فينبغي
ان لا يلحق به ما هو علامة القسمه كنعم المرأة هند واكرم
هند ويجوز نعت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير
اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال
لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا
او مشئى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة
جارية بالرفع مثال لما عامله موازنه وكذا اى يجب
تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا
اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين
ام لا او غير حقيقى لما مر من ايدان تانيث الفاعل من
اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المدكر المكسر العاقل

فان اذا

فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجئى نحو
هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى
من الادميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم
والشعر طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير
الحقيقى وفي الاسناد الى غيرها ولو قال اذا اسند الى غيرها
اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم
يكن من الادميين او كان منهم ولم يك منفردا او مشئى
بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله
وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما
كان مفهوم الغير شاملا للتذكير ايضا وهو ليس مما يجوز
تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير
مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فسادا اظهره كالا يخفى على
من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال
لغير الحقيقى ونحو سارت او سارا الناقة مثال للحقيقى من
غير الادميين وانما جاز التذكير فيهما القلة الاعتداد
بتانيثهما مع ان لفظها ما يشعر به بخلاف المضمرة
ما يشعر به ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث
نظرا الى وجود مجرد تانيثها ونحو جاءت او جاءتوا
المومنات مثال لجمع المؤنث الحقيقى من الادميين انما جاز
فيه الوجه لان من المؤنث الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة
التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث الطارى بالتاويل سقط
اعتبار التذكير الحقيقى ونحو رجال ونحو جاءت او جاءتوا

القاضى اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين
 المنفصل عنه عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا
 حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تانيث العامل
 لانفضاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن الذكر واما اذا كان
 عنه كزيدا اذا سميت به المرأة يجب عامله ولو منفصلا عنه
 لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيدا لكن لم يتعرض لردوده
 والرجال جانت او جاوا مثال للضمير جمع الذكر السلام المكسر
 العاقل وجانت الرجال مثال لجمع الذكر المكسر العاقل وجه
 تانيثه كونه بتاويل الجماعة وجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي
 وسيجئ وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجميعته ولما ذكره
 فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
 بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان
 الاعداد يعرف بمكانها قال والمؤنث في عرف النحاة ما اسم فيه
 اى في اخره علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المقسرة
 به لا تكون الا في الاخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم
 نحو ضاربة وضاربتين فتاخت ليس بعلامة التانيث
 بل هي مقدرة فيها لفظا او بتقدير اى ملفوظة او مقدرة
 كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء
 مقدرة في الجميع لكنها في الثلاث اوضح وقال الرضى واما الزائدة
 على الثلاث فحكموا فيها ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاث
 اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذ نحو قد يدبته
 وروية فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل
 والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصغية اذ ليس

ملل المؤنث ماف
 علامة التانيث

فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كما وانت بالكر
 وياه مثل تضربين وتون ضربين وتاوتيه وهنديه وهندي
 وكلتا وثنان فيلزم كونها مذكورات قلت كون التانيث
 بالصيغة ممنوع بل التاء المقدرة عند طرؤ الباب حفظا
 للقاعدة ونسبها للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد
 به تحصيل صورة فلا بد ان في هذا التعريف دور التوقف
 معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو
 قال مافيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة
 او الممدودة كان اسلم وهي اى علامة التانيث التاء الموقوف
 عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين
 فانها يوقف عليها هاء في الاصل اى في حال الافراد وخبر
 مثل تاء صافيات واخت وبنيت فانها لا يوقف عليها هاء
 اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان
 نحو ظلمه ونمس مثال لمافيه التاء بتقدير اى دليل ظهورها
 في تصغيرها نحو شميسة لابل المصغر بمنزلة الموصوف مع
 الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
 التاء بصفة الاسماء التي قد لا يجر فيها التاء كشمس طالعة
 يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبل ودعوى
 الاول للحقيقة والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمرا
 محتمل لها وهى اى كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا
 او بتقدير اى جار في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليها منتزعا
 الى عشرة فان مدسرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها
 بجذنها اى التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما

ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزما في اعطى التاء له
اولا فلما عطيته له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلاثه
بجمال واربع نسوة واذا ركبت ثلاثة والزائد منتهيا الى
تسعة مع عشرة اثبتت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر
ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من
الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فبما
هو الكلمة الواحدة بخلاف احدى عشر كونهما من جنسين
وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء في الجزئين الاوليين منهما لما التزمت
الوسط لعدم مفردهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها
في الاخيرين منهما كانت كجنس اخر وهنزة الوصل في اثنتا
للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء وانما حذفت التاء
من احدى عشر واثنتا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على
النظر وتعميلا عن النقيض نحو ثلاثه عشر رجلا
وفي التثنية اي اثبتت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث
نحو ثلاثة عشر امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل
عدم الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب
والاثبات في الثاني الانتفاء المانع وهو لليبس والتانيث
اي المؤنث الحقيقي او تانيثه ما بازائه اي بازاء مستمارة ذكر
من الحيوان بخلاف الخلة وان كانت بازاها ذكر اعني الجرد
عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يلزم من الحقيقي نحو
امراة بازاها رجل وناقاة بازاها حمل والتانيث اللفظي
ملبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر من الحيوان

بل كان

مطلب التانيث الحقيقي

بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا
او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو عرفت مثال لما
كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كان في لفظه
تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة
بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتهما وبمعرفة
يعرف المفرد اجمالا وبالله تفضيلا اراد بيانها ولكن لما
كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية
فقال والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع تغير الجمعية فخرج نحو
مصطفون كان تغيره بعد الجمعية للثقل صيغة مفردة
ولو كان ذلك التغير تقديرا كفاك فان ضمت مفردا كضمة
فقل وجمع كضمة اسد والقاضي ايضا وى لم يذكر هذا
القييد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع
كما ذكره المصنف في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه
حتى يكفي به فينبغي ان لا يعمل هذا القيد في كتابه هذا
والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة
بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة
وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعلم من الحقيقي
مخو رجاء والاعتبارى كاسارى وتعياد يد يقدسه عبيد
ودولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير مفردة للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم
قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اي جمع الحق
في اصل الوضع اخر مفردة انما لم يقل اخره كما في الكافية لانه
يلزم ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفردة اذ الواو والنون

مطلب جمع المكسر

مطلب جمع المذكر السالم

مثلا انما يلحقا اخر مسلم لا اخر مسلمون ولذا احتج الشراح
الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل
المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته
وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع اما الاصل واما الدال على
المفرد حقيقيا كسلمان او اعتباريا كما منين فأيما من
جمع ايمن وهو جمع يمين فأيمن من حيث دلالتها على افراد
من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلاثة منه مثلا ماخوذة
جملة معدودة واحدة مفرد لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع
لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف في تعريف مطابق
الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامن على اقل من سبعة وعشرين
واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون وتقدير المصطفون
او ياء مكسورة ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كسلمان او تقدير
اونون مفتوحة للتعاكس انما لحق هذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه
من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف في النشأ
بالنون لالقيها مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا
ينافي كونها جزء من الدالة لانه كالتخيم والعجب من الشارح
الاول حيث تبع الفاضل الجحا وشرح كلام المصنف على خلاف
مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع
المؤنث السالم ما جمع لحق اخر مفردة حقيقيا كسلمات او اعتباريا
كصواحيات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتمية
باعتبار الاصل والغلبة الف وتاء لافادة المذكورة في الذكر السالم
فيل لا بد من التقييد بالزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة
فان الله

مطلب جمع المؤنث السالم

فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن
الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللواحق
وهو الطريقان على الشيء كما هو الشايخ في الشرح علم ما ذكره
الفاضل عصا نحو مسلمين والتعشية اي المثنى ما اسم
لحق في اصل الوضع اخر مفردة ولو اعتبر باريا كرجالان واغيا
فانما قيل اخر لئلا يماثل ما مر لكن ينتقض الحاج بالجمع
يصدق عليه انه لحق مفردة الف اوباء الى اخره لان
مسلم مثلكا انه مفرد لحق اخر مفردة مسلمان مفرد مسلمون
فنبه ان يقول اخر مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
عصا ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم
لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان
الضافة المفردة الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل
في الاضافة فيقول الى ما ذكره الف اوباء مقتوح ما قبلها
اي آباء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه
كذا في الامتنان واغيا صرح مع ان المجانسة تقتضي الكسر لئلا
يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان
التعشية لكونها اكثر اولى بالفتح لكونه الاخف ونون مكسورة
للتعاكس انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق
الجمع مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة
في غير الاضافة وفيما تحذف لام نحو مسلمان ومسلمين وكل
جمع سواء كان واحدا مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير
جمع المذكور المكونة بمعنى الجماعة وما جمع المذكور السالم
فيجب تذكير عاملة ولا يجوز تانيته مع كون بمعنى الجماعة

مطلب المثنى

لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكر العقلاء وليس له
صفة واحدة والمراد به ما لا يكون مشابهاً بالكسر ولا
علم خلاف القياس ولا فيجوز التانيث في مثل بنين وارضين
وسنين قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل فالاول في
حكم الانبياء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول
جاء المساهون ورجل قاعداً ناصروه الاول مثال لما
عامله الفعل والتثنية بما عامله موازنة واذا اسند الى
العامل الضمير أي جمع المذكر السالم يجب كونه أي العامل
وارجاع الضمير بإياه السابق واللاحق جمعاً مذكراً لشدة
الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
وبان يجوز جمعاً بالواو والتثنية للايذان بان الضمير
المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل
مشتقاً غير الفعل ولا يتركز الجمع بين الحقيقة والحجاز
لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن
واما جمع المذكر الكسر العامل اذا اسند العامل الى
ضميره فيجب ان يكون عامله مفرداً مؤنثاً انما تاتيئ الضمير
المسند الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعاً مذكراً سالماً
او مكسراً كما اذا كان العامل صفة وأما اذا كان فعلاً في اتصال
الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب الخير وهو الواحد
المهم من الامر ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا
عطف باوهنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو ونحو
الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالكسر
ايضاً لجائية لكان أولى وغيرها أي غير جمع المذكر

السالم

السالم وجمع المذكر الكسر العاقل من الجمع وهو جمع
المؤنث سالماً او مكسراً من العقلاء او غيره وجمع الكسر
الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكراً او مؤنثاً اذا اسند
الى ضميرها نائب الفاعل لا اسند ولا ضمير فيه او ضميره الى
العامل يجب وجوباً بخير كون عاملها أي ضمير الجمع
المذكور مفرداً مؤنثاً لما سبق من الايذان بتانيث الضمير
او جمعاً مؤنثاً سالماً او مكسراً كما اذا كان العامل
صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث
او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له المؤنث لعدم اتصاله
في التذكير وأما اذا كان فعلاً في اتصال النون الضمير الذي
وضع لجمع المؤنث عاقلاً او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل
فانه باتصال هذا الضمير به بعد جمعاً مؤنثاً وان كان
وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
كالواو لكن وجوب كونه جمعاً مؤنثاً اذا اسند الى ضمير
جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعاً مذكراً
كالافراس الذهبية ولو قال او جمعاً غير واوى اذا كانت
صفة كما في لب الالباب كان اسلم واشمل نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائية او جوائاً مثال لما اسند
الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المؤنث الكسر العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت
او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جفت والاشجار
قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعة مثال لما اسند
الى ضمير جمع المذكر الكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال

مطلب المبتدأ

ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت
الخ والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ
ولما كانت مشتركة لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم
يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم اولا
الى نوعين ويعرف كل منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل
اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول الاسم
لا الصفة بقرينة المقابلة او الموقول به واما ضارب زيد
قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد يعبر به ما يقابل
الفعل عند مر قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المرددين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة في المسند اليه خبر
بما الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من
المبتدأ واما الاسماء المعدودة فليست بدخلة في
المقسم المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل
لفظي اصلا ولو قال غير العوامل اللفظية كالبيضاوي لكان
اظهر وانحصر وقد عرفت ما هو المراد بالتحديد وتخرج
وخبر بهذا القيد اسماؤها نحو زيد قائم وحق انك عالم
الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له اي الاول من خبر
ولو تقدير اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني الصفة اي
اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقر شيتي اخواك
والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا
كالهزة وهل واسما نحو ما صانع البكران وصر خاطبه البشرات

وكذا متى

وكذا متى واين وكيف واين او كلمة النفي حرفا وهي ما
ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس
قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث
قال بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال
بعد حرف النفي والاستفهام او قال المص في شرحه لفظ حرف
خسوم مخل بين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظة كلمة
هنا لكان انحصار ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ارغبان انت
عن الهتي ثم انه يختص التعريف منعيا بنحو قائم ابوه
زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد
الاستفهام مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس
مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعد غير
الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال
لفظا لكن لم يوجد معنى اذا الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ
الذي هو زيد كما في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم
قائم ابواه واما كونه زيد قائم ابواه فلا يجوز كونه في
صورة الخبر المقدر واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ
في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيد قائم ابواه كما صرح
بما الفاضل عصام ولوسلم فلا خير لاندفاع الانتقاض لكنه
يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدأ
لا يقتضي عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون
الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما
فيها فلو جعلت مبتدأ يكون اعربها من هذه الحبيشة في لفظها

ومن حيث كونها في محله ولا خفاء في كون هذا تخلفا واما
 اذا لم يجعل مبتدا بان حمل علم التقدير الاول كما في زبيد
 قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت
 مبتدا يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بفتح
 بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر
 الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان
 كون المسند مبتدا خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدا اضطراري
 بحيث لو وجد ليرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
 مبتدا ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف
 وليس هذا مثل قائم زبيد حتى ينتقض به لان كون الخبر
 مقديما والمبتدا مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدا
 كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدا لوجود الاضطراري
 في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدا يغني عن
 الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو قائم الزبيدات
 وما قائم الزبيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء وما
 بعدها للفاعلية لا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدا اذ
 المطابقة لا تزعم بينهما وليست بخلاف مثل قائم زبيد
 فانه يجوز فيه الامر ان ولاخير هذا المبتدا لكونه بمعنى
 الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله ساد
 مسندا للخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز
 تعدد المبتدا اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق
 لشهرته ولان السوق يسوقه اليه يعني انه لا يجوز تعدده
 لفظا بلا عطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا

مطلب ولا يجوز تعدد المبتدا

بما عطف

بما عطف فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالف للخبر الاخر يوفق بالواف
 والافيشني او يجمع نحو الزبيدون فقيه وكاتب وشاعر وفقيه
 الزبيدون عالمان او زبيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه
 او عالمان والاصل في المبتدا والاولى له تقديمه على الخبر
 لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم
 على الوصف وجوزا فينبغي ان يقدم ذكر الموصوف عليه وشرطه
 اي شرط صحة كونه مبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من
 الكلام حصول الفائدة والاختبار عن غير المعين لا يفيده
 ولان في تنكيره اخلافا للغرض المطلوب من الكلام وهو
 الافهام لان في تنكيره تغيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
 مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
 هذا الحديث كذا في شرح اللباب او نكرة محضه اي
 قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها
 وعدم الاخلاص بالغرض المطلوب قال في الامتنان شرطوا
 التخصيص بشئ للافادة وهي قد توجد بدونه الجمهور كقول
 انتقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرطوا المحقق
 من النخاة اياها بدونه واختاره البيضاوي حيث قال
 لو يفيده والموافق ان يقول او نكرة مفيدة اللهم اذ ان
 يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلاما لمحققين
 وبين كلام غيرهم من النخاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
 الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا ان المبتدا لا يعرفونه
 بالتميز بين الضد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا مثلته

لم يتخلف الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه خصوص
ببطل اشغلتها او غيرها نحو افضل منك افضل مني فان
تقييد الجنس يجعله مناطا للفائدة والاهتمام به بخلاف
الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا لا انسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع كونها
منه ويجوز حذفه أي المبتدأ عند قيام قرينة نحو زيد في
جواب من القائل أي القائم زيد بقرينة السؤال
والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو المخرج عن القول
اللفظية ثم ذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه المسند به أي الذي
الصق الاسناد به فالبناء للصاق وبه على ان تغلق
الاسناد بالخبر اشده منه بالمبتدأ ذكره الفاضل عصام
في الشرح خرج به النوع المدلول من المبتدأ أي حال كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل
يقوم زيد ومثل قائم في مثل قائم الزيدان وفي
مثل زيد قائم بوجه فان المسند في الاول فعل وفي
الاخيرين معنأ ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معنأ أصلا
بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمنتقات وما
يجرى مجريها فان الخبر ليس مجرورها بل مع مرفوعاتها كما
صرح في الامتحان وبما قررنا ظهور ان المراد بمعنى الفعل هنا
ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم

البعض

البعض ثم فسّر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام والنفي
والصفة المعروفة باللام لانهم مع كونها خلاف الظاهر غير ملائم
لما صرح به المصنف في نقص التعريف ثم منعنا بمثل قائم
في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل
ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع زيد على وجه
وتمثل المطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه
غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسرنا ايضا مع
انه خبر عن ان مثل قائم في مثل زيد قائم وانه لم يدل على
النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليه بالنسبة الى
المبتدأ كما صرح به المصنف في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما
يدل عليه ان يكون من معناه فيلزم ان لا يصدق بالتعريف
على خبرا أصلا فالخصيص بما فسرنا تحكم لا يخفى نحو قائم
في زيد قائم ويجوز تعدده أي الخبر لفظا بلا عاطف من
غير تعدد المبتدأ الجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي
الامتحان زيد قائم صاحبك وهو الاظهر وحكم الاخبار
المضادة مذكور في الرضى ويجوز فيه العطف ايضا ويكون
جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بها يعني ان
الاصل في الخبر كونه منفردا بالوافق الركنان وليكون اخصر
واسرع فيقول للربط قد يكون جملة فلا بد في الخبر المكائن
جملة من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة
لا يقتضي التعلق بما قبلها وهو النضر في الغائب وقد تكون
اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك

اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ انه من يتق ويصبر
 فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولاه الجنس في مثل نعم
 الرجل زيد على وجه والظ في موضع الضمير نحو الحاقة
 ان لم تكن خبرا عن ضمير الثاني فانها اذا كانت خبرا
 عنه لا يحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما كونهما
 عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول
 والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العايد لوضوح اللفظ
 لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا لقينة اذا حذف
 بدونها الانسياقيا اذا كان مجرورا بمن والجملة
 اسمية ومبتدأها خبر من الاول نحو البر الكرمي بستين
 اي منه بقريته ان بايع البر لا يستغريه وسما في غيره
 نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان
 ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر والاولي ان يكون بحرة
 لكونه عمدة للافادة وهو انما يحصل بالاخبار بما لم يعرف كما
 ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد
 يكون معرفة فاذا ايتى في الافادة لجواز كون النسبة
 مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد
 ونحو زيد المنطلق لمن يعرفها او لم يعرف النسبة
 بينهما الجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل
 هذا المجرد التقريب لا قصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر
 عند قرينة نحو زيد قال ان زيد قائم او عمرو وان كان
 المبتدأ بعد ما وجب دخول الفاء في خبره في جميع الاوقاف
 رعاية لعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم

ولو

مطلبه والاصل في الخبر
 ان يكون نكرة

مطلبه ويجوز حذف الخبر
 عند قرينة

ولو يجعل التكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو ما
 زيد فمطلق الضرورة الشعر اي في وقتها كقول اي
 الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعايد هنا العموم المشتمل
 على المبتدأ فان لا تنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم
 لاستلزام نفي كل قتال عنكم وتسامر ولكن سيرا في غراض
 الكواكب او لضرورة اضممار القول الذي هو مدخوله
 استغنى عنه بالمقول كقوله تعالى واما الذين اسودت
 وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتدأ
 اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية هي
 قسم منها فهم اجاز التسمية لكل باسم الجزء او موصوفا
 به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة بها اي بالفعل والظرف
 او مضافا اليها اي الى الموصول باحدها او الموصوف به والنكرة
 الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد حصرا وكان
 لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا جملة او غير موصوفة
 اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلامها لاها م كان
 كاداة الشرط وكل من المصلة والصفة كونهما فعلية او ظرفية
 هي قسم منها كانت كالشرط فصلا الخبر كاجزاء الذي يدخله
 الفاء والموصوف في كل المضاف وان كان مفردا يوكد المشابهة
 كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا في الحقيقة فجاز اعتبار
 معنى الشرط عدم اعتباره في هذا المبتدأ وكذا اي كاجاز
 دخوله الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه
 شيء من التوسيع جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اي على
 المبتدأ المذكور ان وان ولكن بخلاف ما سائر نواحي المبتدأ

حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان
 لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط
 الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانشفاء لازمه الذي
 هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله
 على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها
 في معنى الجملة فكان وجودها كعدم وان المفتوحة وان كان
 لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في
 افادة التحقيق والحق ايضا كمن للاشتراك في
 جواز العطف على محل اسمها ويترك عليه هذا الجواز القرات
 التحريم وكلام الفصيح كقوله تعالى واعلموا اننا غفتم من شيء
 فان الله خمس وللرسول وقول الشاعر فوالله ما فازنكم
 قاليا لكم ولكنما يقضي فسوف يكون ومثال ان ياتي بالمتن
 ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
 بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله في السائر وهو الموافق
 لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه في الامتحان
 جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح وبين كلامه في
 كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذي ياتي في او في الدار فله
 درهم قال الفاضل عصار الاول او في الدار لئلا يتوهم
 ان التردد في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول
 بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
 فانه ملائكم مثال للموصوف الموصول بفعل الداخل عليه
 ان والفرار وان لم يكن سببا للاقاة الموت لكنه سبب
 للحكم بها وعلى ما فسر الرضي للحاجة الى هذا التاويل
 فافهم

فافهم نحو رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال للمبتدأ
 الموصوف باحدهما و غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
 مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتيني او في الدار فله
 درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضاف الى نكرة
 موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضاف الى
 نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة
 لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانها سبب موجب او يجوز
 والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان اي نوعه وهو
 الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في
 بحث التلخيص العامل ان باب كان لا يدخل الاعلى المبتدأ
 والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسما وعلم من تعريف المبتدأ
 كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند للدخل باب كان
 وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به
 وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه
 من غير المصدر في كونه مضمرا او مظهرا وفي كون المضمم مستترا
 او بارزا الى اخر ما ذكر في بحث العامل والمرفوع السادس
 خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرف لظهوره
 مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه كما مر خبر المبتدأ اي في
 كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومحدوفا ومذكورا
 وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرايط
 وامتناع الموانع فلا يرد ان اثن زيدا ممتنع مع جواز ابن زيد
 لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لانه باب ان كونه
 فرع الفعل على ما سبق بتحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقدم

مطلب اسم باب كان

مطلب خبر باب ان

المنصوب على المرفوع خطا لم تثبت عن مرتبة الاصل
ولو قدم يلزم المساوات بينهما الا ان يكون ظرفا يجوز تقليده
عليه او معرفة نحو قوله تعالى ان الينا اياهم ويجب لو ذكره
نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان
لسيرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسعوا في غيره لما مر
والسابع خبر لا تنفي الجنس اي تنفي الحكم عنه وهو ما استند
الى اسمه لم يتعرض له للتنبية مما سبق كما سبق وحكمه
ايضا الحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في باب ان لانها من نواحيها
لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل
على ان كما مر وكثير حذفه لو عام او يجب في بني تميم ان دل
عليه فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهم فافهم نحو الاغلام
رجل جالس عندنا والشام من التسعة اسم ما ولا المنهين
هو بلقيس وهو ما استند اليه يلزم لم يتعرض له لما مر ايضا
وحكمه بحكم المبتدأ لما مر والتاسع المضارع الخالي عن
النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدها المنصوب
او مجزوم كما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان
رفعه بالحركة والثاني لما كان بالحرف واما المنصوب
ثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل
وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول
منها المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول
على كل فرد منه من غير تقييد بحرف او مع بخلاف المفاعيل
الباقية قد مر لكون عامله بعينه بخلاف غيره فانه من
متعلقات المفاعيل وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم
فيه وفي

مطلب لا تنفي الجنس

مطلب اسم ما ولا
المنهين بلقيس

مطلب المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم

مطلب المنصوبات

فيه وفيه امثاله لان ما فعله الفاعل الذي هو المعنى
والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة
عن اللفظ لا يجتمع الى تكلف تقدير مضاف اي فعل
مدلوله او ارتكاب المسححة من وصف اللفظ بصفة
معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول
فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح استناده اليه مؤثرا
فيه او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا ان فيه القيام
لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عذفي
الاستحسان ان يراد به القيام بلا قرينة متكلفا لئلا يسم
معاني الحد المحدود باعتبار معنى اللغوي ولم يشترط كون
الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامله
مصدر محذوف الفعل او مبني للمفعول كما يجنبني ضربك
ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا
على بناء المفعول ان المصدر لم يوضع الا لما هو صفة
الفاعل وهو داخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله
فاعله عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد
بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول للنسبة
الوقوف الى المفعول بالنسبة القيام على ما حققه القائل
عصام وقال يصدق على مثل موتا في المثال المذكور مما
فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر
اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف
عن الظن واقول نعم لكن الظاهر المتبادر يكون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من

الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان
يراد بالفاعل ما يعبر نائيه فانما هو على مراد الفاضل
ليكون وجه العدوله عن حد ابن الحاجب لانه
لا يحتمل توجيهها اخر حتى يرد عليه ما اوردته ههنا
ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيهها اخر واصلح
ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعولان يحتاج الى
ان يراد به ما يعبر المشتق والمشتق منه لئلا يخرج
ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر
اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاح وقد صرح فيما علقه
على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة
مذكور صفة لعل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو ضرب الرقاب اي اضربوا فخرج به ما لم يذكر عامله
اصلا مثل الضرب واقع ويزيدانها اندفع ما اوردته في
الامتحان اعاد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان
يراد بالمدكور ما يعبر الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما
قرينتان القصد والعموم بمعناه صفة ثابتة له اي ملائس
بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملائس اشتراكهما في معنى مدلوله
لهما اما مطابقة فيهما كضربي ضربا او تضمننا كذلك
كضربت ضربته او مختلفا كضربت ضربا او ضربت ضربته
ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل جامي حيث
قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظم
غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر والمصطلح مراد
الفاضل على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب

ولا حتمه

واحتماله لتوجيه حسن كما نقلت عنه بقي على حاله هنا
ثم انه خرج به مثل تاديبا في مثل ضربته تاديبا
لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص و
الضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا
كرهتي في كرهت كراهتي اذا كان مفعولا به اذ المراد
بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد
بالاخر ولم يقصد ههنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل
قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنسوب ولو تقديرا وبالعامة
ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنسوب
وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه
معمولا لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية
اعمالها وشرائطها وان الفعل وما يعنه ينصب
معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اوردته على ابن الحاجب
من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضرب
شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه
ما اريد في كلام المص وكذا عدل الفاضل عنه في اللب
هذا غاية ما يتسرى في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند
الملك العلامة نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد
وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما
هو للعدد ثم ان تلك الملايسة داعية بخلاف الملايسة بلفظ
فانها غير دائمة بل كثرية ولذا قال وقد يكون العامل
ملايضا بغير لفظه اي اسم ما فعله او المفعول المطلق
هذا هو الملاييز للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو تعدت

جلوساً او باباً نحو انبت الله نباتاً وقد حذف فعله الاصطلاحي
 والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيها والدال على
 الحذف بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل يدل له
 وكونه تكلفاً او للتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه
 اظهر ولم يحتج برجوع الضمير اليه مع كونه اخيراً على
 انه يحتمل ان يراد المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الحذف
 اذ لا حذف يدونها الانسياق جوازاً نحو خير مقدم
 لمن قدم اي قدمت قدوماً خير مقدم او وجوباً سماعاً
 نحو ايضاً اي اض ايضاً عاد شمل في معنى مثل ما
 سبق ويجوز تقديم اي المفعول المطلق او اسم ما فعله
 على عامله او للنوع او العدد واما التاكيد لان حق
 المؤكد التأخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق
 العالم كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بل انائب
 في غير المصدر مع انها ستان في كونها مقتضى النسبة
 النحوية داخلية في مفهوم الفعل ونسبه غير المصدر فان
 فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل
 وضعاً على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعاً
 على ما يدل عليه الفاعل بل عقلاً فافتراض ان اللازم من
 نفي الملزوم جواز تركه لاماً وانه لذكره كازعم البعض
 بل يجوز كون الذكر اولى ليقيد فائدته والا كان ذكره عتياً
 والمنصوب الثاني المفعول به فقدمه لشدة شبهه بالفاعل
 لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضاً بخلاف غيره وهو في اللغة الذي
 الصق به الفعل وبه نائب الفاعل والضمير عائد الى اللام ذكره

في الامتحان

لمحذوف الفعل به

في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي يتعلق به
 حتماً او عقلاً وهي في هذا المعنى وان كان مجازاً لكنه صاد
 بالقلبية والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيربط
 قرينة وبلا واسطة او بها بقرينة التقييم فلا يرد انه لا يتناول
 مثل عرفت زيداً ان معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه
 ولا سقوط الشيء على زيد لوجود التعلق به عقلاً ففعل الفاعل
 اي حدثه القاشم والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره
 وبالا اسم منصوب ولو محلاً فلا يرد مثل زيد منعاً ودرهما
 جمعاً في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس نحو
 يحتاج الى الخراج فيصدق على درهما انه اسم منصوب
 وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة
 عبارة فيدخل في مثل ضرب زيد غمراً مع كونه وما
 ضرب زيد غمراً والوجود الدلالة عليه عبارة واللام يفيد
 النفي نفيه وهو على قسمين عام للارم والمتعدي وهو المحذور
 بالحرف سوى في اللام وما يعمها اذ مدخول الاول فيه
 لانه والثاني مفعول له لانه كما مر في بحث حرف الجر وخص
 بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي
 ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع عنه
 والمراد به ما ليس بفعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولها
 لا يتقدم عليها الا المحرور وحرف الجر كما سبق في بحثها ولا
 مضافاً اليه بشئ اذ المفعول لا يتقدم عليه العامل فلا يقال
 انا زيداً غلام ضارب نحو زيداً ضربت وبه مررت وحذف
 مطلقاً اي بقرينة نحو هذا الذي بعث الله رسولا

اي بعته او بدونها نحو فلا يعطى اي بفعل الاعطاء وهذا التكرار
 لما سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله اي عامله
 من نظيره لقيام قرينة نحو زيد لمن قال من اضرب و
 المنصوب الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل
 مثل المفعول به قدمه موافقا للكاينة كونه مدلول
 الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب كونه المفعول
 له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما
 اي شئ فعل فيه اي في ذلك الشئ مضمون عامله اي ذلك
 الشئ فلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملايسة
 او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل
 في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب
 او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر
 ولولا الاسم لا مكن التوجيه في فيه فانهم يعني وقع مدلول
 عامله الذي هو الحدث مطابقا كما في المصدر او تضما
 كما في غيره مؤثرا فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو
 مات زيد يوم الجمعة وخبر عن شهادته وفضل الله يوم
 الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث
 انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه بقوله مضمون
 عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس
 بمضمون العامل من زمان او مكان بيان لما واشارته الى
 القسمين الذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه
 لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطاقون
 الاعلى المنصوب بتقدير في واما الجور بها فمفعول
 فيه غير

مطلب المفعول فيه

فيه غير صريح عندهم بخلاف ابن النجاشي جعله
 مفعولا فيه ونبهه المصنف في بحث العامل لفظا
 لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقد مر شرط
 تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه على
 عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما صرح في بحث حرف الجر
 ولو كان العامل معني فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه
 اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
 اولى وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
 اي سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثل
 ما مر غير مرة قد مره لما مر من انه سبب الفعل ولانه
 يحذف اللام يشبه المفعول المطابق حتى عذبه بعضهم منه
 وهو اسم اي شئ فعل لاجله اي وقع لاجل حصوله كقعود
 عن الحرب جينا او تحصيله كضربته تاديبا ونخرج به سائر
 المفاعيل مضمون عامله اي مدلول الذي هو الحدث
 تذكر ما ذكرنا فاف لا يرد مثل وجدت التاديب الذي
 ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الخشية كما في
 عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا
 اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر
 شرط تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على
 على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه
 مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تغييرا على الخطا
 رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله بقرينة كقول
 تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول له

مطلب المفعول له

طالب المفعول له

قيل تانيث الفاعل كيه وله وفيه واعتذر عن نصبه
 بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
 وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الاكثر
 واليه ذهب قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
 وفيه نظران القاعدة لا تغيب بالاحتمال والاستناد الى
 المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية
 الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الامتحان
 وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المجهود
 لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاستناد الى المصدر
 المؤكد وهو ما يفظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
 اذا نهى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل عصام من ان
 الواجب المفعول هو معه لان سنده صفة جارية عامية
 له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدماً
 على مرجع البان حتى لو لم يؤت بالمتفصل لتبادرت
 المستر راجع الى قريب فيؤت بها على خلاف الظم للتنبية
 على ان مرجعه خلاف الظم وهو الاعد وهذا ليس كذلك
 اذ الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول
 فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبية
 وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكره فخرج مثل كل رجل
 وضيعته فلا حاجة لاجراجه الى تقييد العامل بكونه غير
 معنوي مع انه لا قرينة ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد
 عدم جواز حذف المفعول معه لا كما المذكور سابقاً بل هو اوضح
 به سائر المنصوبات كلها سوى الحال المذكور بالواو لمصاحبة

مفعول

مفعول عاملة فعلاً او شبهه او معناه وخبر به تلك الحال المارة
 بالمفعول اعلم من الفاعل والمفعول الذي بمنصوب يستحق
 العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود الذي هو المصاحبة
 ولو كان المفعول منصوباً بحمل الواو على العطف الذي هو الاصل
 فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصاً على المقصود نحو صاحب
 وزيد ادرهم بخلاف نحو كفاك وزيداً فانه كضربت زيداً
 وعمرراً وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجوز
 الفاضل الجامي كون الاول مفعولاً معه تخكم صريح به الفاضل
 عصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المقارنة
 فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
 معه لا يصح عطفه على مفعول واحد عامل واما على ما ذهب اليه
 غيره المقارنة غير معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
 ليست بشروط لقولهم استوى الماء والخشبة اي ارتفع وسرت
 والنيل اذلا ارتقاء في الخشبة ولا سير في النيل واجب
 بانه اريد بالاول معنى التساوي اي تساوى الماء والخشبة
 في العلو وبالثاني معنى الاشتغال فيوجد المشاركة ويصح العطف
نحو جئت وزيداً ومالكاً وعمرراً وجئت وانا وزيداً او زيداً
 ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عاملة فيه اشارة الى
 ان عاملة المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو
 واسطة على ما هو الراي الصحيح ولا المعنوي اذ لا تصور فيه
 التقليم ولذا لم ينصب صيغته في كل رجل وضيعته
 ولا على مفعول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق القرن
 ولا مع المصاحب فانه اما فاعل او مفعول غير منصوب

وهو ما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز
تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع
لما متر من عام جواز تعلق الجار من بمعنى واحد بعام
واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها
فقال والمنصوب السادس للحال وهي ملحقة بالمفعول
فيه لوجود معناه فيها اقدمها على التمييز مع انه ملحق
بالمفعول به ايضا من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العامل لان لها شربا بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة
يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال
يحول الى انقلب وتغير سمي بها العرف لا انقلاب مدلوله
وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل
لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا
كما ان حال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف
النحاة ما اي منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمر وراكبين
خارج به التمييز لانه يبين التلات وباضافتها اليه المصد
في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت فقهي فانه يبين
هيئة الفاعل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة
في اخراجه لاعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة
وهي الحالة والكيفية اعلم من ان يكون له باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جاني زيد قائما ابوه ومن ان يكون
محققا او مقدر مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين

اي مقدر الخلود

اي مقدر الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني مقدر من
ان ندوم له حقيقة او كحمايان يتصف بها غالبا او لا ندوم انتهى
الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل
عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاني زيد
والثاني طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة
الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل عصام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان
يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون
احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خيرا او متدرا كما في مثال
المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعل
او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك
وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل اتبع ملة ابراهيم
حينفا وان ياكل لحم اخيه فانه يصح ان يقال بل اتبع ابراهيم
وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى انت داير هو لا مقطوع
بصحين مثل ضربت ضربا شديدا قائما حال من الفاعل
او المفعول به وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما
كما هو راي الفاضل عصام او من زيد كما هو راي الفاضل
الحامى والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا وعلمها
اي الحال الفعل مطلقا او نسيبه كذلك او معناه وقدر
ما هو المراد منها وهذا توطئة لبان امتنع تقديمها
على المعنوي وجوازها على غير لانها آمة من تخصيص الامتناع
وشرطها ان تكون تارة لان الغرض منها وهي تقييد

الحديث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوًا
وقال الفاضل عمدا الاظهر ان الاصل في الحال التنكير
في خبر المتبدا فاشترطوا التنكير وتاويلهم الاحوال
الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير
انتهى وبوبه قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
غالبًا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه
يقوم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوماً
بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا يتقدم اى الحال
فيما عدا مثل قائم كعمرو قاعداً على العامل المعنوي لضعف
مع تونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه
كممرو ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو
ظرفاً عند سيبويه مطلقاً وعند الاخفش اذا لم يتقدم
عليها جاز تقديمها عليه عند خوزيد قائماً في الدار
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله
ولا على ذى الحال المجرور ولقد احسن في هذه اذ بها ينرفع
الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر والاضافة
لانها تابع ووقع له والمجرور لا يتقدم على الجاز فلا يتقدم
تابعه ايضاً ورد بان هذا منقوض بجواز مثل ركبنا
جائني زيدا مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه
فاعلاً واجب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يورى
بالقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلاً بل مبتداً بخلاف
المجرور فلا ينقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة المقتضية

لجواز

لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولاً او بزوال اسم الفاعل ايضاً اذا كان
فاعلاً مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفقا الا اذا جاز
حذف المضاف اليه واقامه المضاف اليه مقامه
مخوفاً يتبع مله ابراهيم خفيفاً ويحكم الدفع بان الاضافة
المعنوية واذا زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقاً على
ما صرح به الرضى والسيد عبد الله في شرح لبالب
وهو المفهوم من اطلاقهم وقال الزماميني في شرح
التسهيل نقلاً عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو
المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يقيد بها نحو
نحوه زاملتونا شارب السويق الان او غداً فلا يقال
مررت جالساً بزيدا ولا جائز بحراً عن الثياب ضاربة
زيدا هذا من ذهب سيبويه واكثر البصريين وهو المختار
عند المصنف ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزم من العامل لكونه معدياً
له مكانه من تمامه كالمحزة والتضعيف فالمجرور به في حكم
المنسوب فاذا قلت مثلاً ذهب رابحة بهند فكانك
قلت ذهب هندياً واستدلوا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس اى الدلائل كافة والمصر
لم يعديه ولذا خصر التمشيل برباذا المؤول بالشئ
لا يانم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته
من المجرور بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى

من جانب المعنى في هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لاتصلح
للاستدلال بجواز كون التقدير الرسالة كافة للناس
اي عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد
كفتمهم ان يخرج منهم احد وكونها محالة من الكف
والثناء للمبالغة كما في علامة لما فقهر ان الحال
المحصورة لا تتقدم فالمعنى الاجامعة لهم في الابلاغ ذكره
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بحفظ م
قال ابن دريد كل شئ جمعه فقد كففته ومنه
حديث الحسن بن رضوان رجلا كان به جراح فسأله كيف
اتوضأ فقال كفته بخرقه اي اجعلها حوله ولوسلم فباب
الجناس اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزم الجميع فالمعنى
الاكافة لهم من الشرك وارتكاب الكبائر ياياه قوله
تعالى بشيرا ونذيرا فافهم علم انه يحسن ان يقال ان
الارسل ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير
مثل الادعوة الناس فحالة كفاة ركبكية لدلالة تعالى
الاجتماع والالاتك على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل
ولوسلم عدم دلالة تعالى عليه علم ما ذكره الرضي فلا يخلو
عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس
لكان الظن ان يقال الاكافة الناس بالاضافة وان
الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل
ان كلاما من الاحتمالين يتخلف وتعسف لا يمنع الاستدلال
بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الآراء
وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت
في سائر

في سائر المواضع طرق الباب ورد بان هذا يقتضي ان
يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود
الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به وبقيد قوله
محضة وقوله ليخصيص بالتقديم تخصيص المبتدأ بتقديم الخبر
الظرف فانها بمنزلة ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان أولا
ينص الخبر ربه عن الجنة أقول عدم الصحة في الحقيق مسلم
واما في التنزيل الذي هو المراد هنا فلا فافهم نحو جاتي
ركبها رجل وتكون اي الحال جملة لدلالة على الهيئة كالمفرد
وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية
لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم
عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال
مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكاشة
من رابطة يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع
المتبعت مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو
عليه لشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدث والتجدد وفي زجها في
الاستعمال من التجرد عن حرف النفي خوفا واصاك وجهه
وقوله تعالى وعد لم تؤذوني وقد تعلمون ان رسول الله
اليكم مؤول بتقديم المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف وقال
الفاضل عظام ولو جعلوا الحكم كثيرا لكان اقرب الى المصلحة
ولو قيل بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يجز في الثاني
الى التاويل نحو جاتي يزيد يركب او الضمير مع الواو وحده او الضمير

وحده في غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضى
المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظم لانه الرابط في
كل جملة وفعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الى فصل
ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلا وظاهرا في الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الالتقاء باحدهما الوجود
الرابط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال او على زجها
لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدر بليس
لانها مجرد المنفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كمنفي داخل
على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم
التعلق بذى الحال لانها دلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال او على نفيها فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية
القوة واما بدونه لدلالتها على الرابط من اول الامر فيكتفى
بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرداها
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعها اولى احتياطا وقال
الفاضل عصا الضمير لرابط الحال بذى الحال ولا بد من
ربطها بالعامل لانها التقيد والرابط به في المفرد هو النصب
وقد اختلف في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة
التي باعتبارها يربط الحال بالعقل فالتمت فيما هو اظهر
في الاستقلال غالباً ومنع فيما هو شبهه باسم الفاعل ونزنا
ومعنى وجوز فيما ليس مشابهاً بتلك المشابهة واما الضمير
وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم دلالاته على الرابط من اول
الامر نحو جاني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به
مع الواو ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاني

زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الضمير الواو
وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت او جاني
زيد هو ركب بالضمير وحده او وهو ركب به مع الواو
وعمر وركب بالواو وحدها مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية
لدخولها في الفعلية عند كمال ولا للشرطية ايض لانها لا
تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصداقة وعدم الربط
ولحال غير لازمة لصاحبها الا يجعلها خبراً عن ضمير ذي
الحال فيربط بالمتداكونه لازماً له فتكون من قبيل
الاسمية نحو جاني زيد وهو ان تستله يعطه او بانسلاخ
معنى الشرط فيكون فعلية نحو انتك وان لم تاتي ويجوز
تعدد الحال كما خبر نحو جاني زيد ركباً ضاحكاً وخاف
عامله اى الحال بقرينة مقابلة او حالته نحو راشداً مهدياً
لمن قال اريد السفر او تهياً له او شرع فيه اى سراً
او اذهب راشداً فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهدياً
فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على السبيل لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة
ولم يتعرض للنزوم قد لفظوا او تقدير الماضى المثبت
لان بما ذكره في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان
فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم
النزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه عن علامته الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمصوب السابع من ثلاثة عشر التمييز ويقال له التبيين

والتفسير والمميز بكسر الهمزة وهو الانسب للتعريف وبفتحها
ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الجناس لرفع الابهام
قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المشنخي
وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن
والموضع كما ذكر البيضاوي لان الغرض من ذكرها اخراج صفة
المشترك مثل رايت عينا جارئة والنوابع غير داخل في التفسير
كما عرفت حتى يخرج بغيره عن ذات يخرج الحاله فانها ترفع
الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة
بأحد الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث الاسماء المهم التام او عن
ذات مقدرة اشارة الى تفسير التمييز في نكرة كائنته في جملة
نحو طاب زيد نفعا اى طاب شيئا زيدا بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافي خاص بمصائب الانتصبة عنه وقيل
بالابدال ورد بانه لا ايهام في المنسوب اليه وهو زيد
ولو ابدل لانهم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه خلة
المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما ضاهاها اى شابه
الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئا
والتمييز فيه خاص بمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي
في المعنى ونحو الارض مفعلة عيوننا والتمييز فيه في حكم
الفاعل لكونه نائيه والصفة المشبهة بنحو زيد طبيب ابنا
والتمييز غير اضافي محتمل لهما اى طبيب ابوه او ابوت لم يذكر
في المشابهة المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب
عنه ككفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكر
فيه الكفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما وابوة

عرض

معرض اضافي ودارعين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن
وجهها جر المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل
من عمر وعلمنا معرض غير اضافي او حسيه كائنته في اضافة
نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجهها
ودارا وعلما ووجهها وهذا التمييز اى ما يرفع الابهام
عن مقدرة فاعل المعنى حقيقة او مجازا كما استرنا لما
تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمول عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتراكها
على المحمول ومثل العيون في حق قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فاعل في المعنى يجعل العامل لانها اى انفرت عيونها
كذا في الحيا او في حكمه يجعل العامل محمولا اى انفرت عيونها
كما في شرح التسهيل وفي قول المص والارض مفعلة
عيونا اشارة من الى الثاني فافهم فلذا اى لاجل انه فاعل في
المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والماضي والمبرد يجوز ان
تقدمه على الفعل وشبهه اذا المؤول بشيء لا يجب ان يكون
في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على
الابهام وذاتيا في الغرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير
ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها
وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنسوب الثامن
ما يطلق عليه في العرف لفظ المشنخي قدمه على خبر باب كان
لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديده مطلقة
بحسب المعنى لكونه عند مشترك كالفعليا قسمه مختلفا الحقيقة
قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما حكما

مطلب الاستثناء

خاصته لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال
وهو نوعان متصل وهو الاسم المخرج باعتبار الحكم فيه
والمراد عن متعدد على دخوله فيه باعتبار الحكم فيه المفهوم
اذ الاخبار عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تنافض
سواء كان من جهة الجزئيات كجائتي القوم الاثرين
او الاجزاء نحو اشترت العبد الانصفه بالا او احدى اخواتنا
لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بيدها
فانه بيد ولما بمعنى الاولى قال الفصل اعصمها هذا من تمام
التعريف بل لمزيد التوضيح فلا يأس بالنقض وعدم التصريح
ومنقطع وهو المذكور بعد اي الا او احدى اخواتنا حال
كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد للعالم بعدم دخوله فيه
باعتبار المفهوم كقولك جائتي القوم الاحمارا او المراد
جائتي القوم الا زيدا مشير الى جملة خالته عن مزيد
وعدم الدخول في المراد في هذا القسم القرينة كالاشارة
وفي الحكم باب الاواما المتصل فكلاهما باب الافلا
يلزم تداخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا ظهر منصوص
وجوب بقرينة قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا
احترازا عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل
وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعد
غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للواقع
لئلا يذهل اذ لا يكون بعد ها المستثنى حتى يحتضر عنه
لغايرة حكمه في كلام موجب اي مثبت لا نفي ولا
نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز

ويختار

ويختار البديل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولا ذلك
مفردا هو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يستجنى قبل وجه
وجوب النصب فيه مشابهة بالمفعول في كونه فضلا للحيث
بعد تمام الكلام وتعذر البديل لان البديل منه في حكم
الطرح فيكون في حكم التفرغ ورد بان البديل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفك المعنى وفرق بين نفس الشيء
وما في حكمه وقيل ان البديل في قوة تكرير العامل فيلزم
الايجاب في المستثنى ايضا او ما في غير الموجب فلا يلزم ذلك
لجوانا اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ورد
بان معنى تكرير العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاز زيدا لعمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل
فظهر ان الوجه فيه الاستفهام ليس الا نحو جائتي القوم
الا زيدا او مفدا على المستثنى منه عطف على خبر كان
وهو في كلام موجب وبعد الامتعلق به قدمه عليه بشار
فيه العطف فان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد يستلزم
متقدم بشارك فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما اعد
فيما بعدا فتصر وجه الوجوب مام ان الا فيه بمعنى لكن
فيعمل عمله نحو ما جائتي الا زيدا احد او منقطعا نحو
جائتي القوم الاحمارا اي لكن الاحمار لم يجئي قد مر على ما
هو واجب النصب بعد الدلائل المقصود الاصل
بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين في مقام
اخر وانما ذكره هنا لئلا يسم بحث المستثنى المنقطع وانما بين

في مقام آخر لكن قدمه هنا ايضا للاشتراك بما قبله في
كونه بعد الا وفصل بينهما وبين جائز النصب بما
ليس من ذلك لخلو الاشتراك في وجوب النصب او كان
بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلا راجعا الى
فاعل الفعل المتقار او مصدره او الى بعض مضاف مطلق
خو جائني القوم خلا و عدا زيدا اي خلا او عدا الجاني منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحاليت ولم يظهر معهما قد اصلا ليكون اشبه بالاد
وخلا في الاصل لازم يتعلل بمن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمن في باب
الاستثناء ليكون ما بعد في صورة المتشني بالالتزام
الباب في الاكثر اي المتشني منصوب بعدهما على انهما
فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا
لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان
يتاويل المصدر باسم الفعل او ظرفان بتقدير زمان
مضا نحو جائني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا
او مجاوزا الجائ منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او وقت خلوا الجائ منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا ويجوز
زيدا وقال الفاضل عصما ولا يبعد ان يقدم الزمان في
الكل فيكون التقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ
سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد
لا يكون لكونه خبرا عنهما والمتشني يعمله كما يعمله المفعول به

نحو جائني

نحو جائني القوم ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون
الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من
هذه الافعال لا يستعمل الا في المتصل الغير الفصح ولا
يتصرف فيها لقيام مقام الحرف وقال الفاضل عصام
ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز
وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات
صارى بمعنى الكفيرة وح لا حاجة الى بيان محل اعرابها
ولا الى تصحيح قواعدها ولا الى توجيه التزام ترك قد
واضمار قواعدها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
تقيدوا بهذه الامور رعا لاصولها المار او امر
اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الال
فيها له يشاهد بعيد من الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ويختار البديل لان المتشني
فضلة مطلقا بخلاف البديل قدم النصب مع كونه مجرورا
رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المتشني وبتوجيه
اعراب البديل في كلام غير موجب بعد الا اذ في
الموجب يجب النصب كما امر والمتشني منه مذكور اذ لم
يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جائني القوم
الازيد والازيد ويعرب المتشني على حسب العامل
اي اقتضاها اذا كان المتشني منه غير مذكور فان كان
العامل دافعا فهو مرفوع وان كان ناصبا فنصوب
وان كان جارا فمجرور نحو ما جائني الازيد وما رايت
الازيد وما مررت الازيد ويسمى ذلك مفرغا

بمعنى مفرغاله العامل عن المتشني منه المتروك وهو في
الموجب قليل نحو جرك الاسفل عند المضغ الا التماسا
لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمتشني مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه
ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا
لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى البديل ثم الاستثناء
عند الكوفيين يكون خروجا عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً
وجرا ونصباً وبعد حذفها كونهما حرف جر في الاستعمال الاكثر
ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله
مضمخر نحو ضرب القوم عمر واحاشا زيدا اي يراه الله تعالى
عن ضرب عمر وعدا وخلا لكونها حرف جر في الاقل واصله
غير ان تكون صفة لدلالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المفارقة ولذا كثر في الاستعمال ويجعل على خلاف الاصل
مع قلة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك كل
منهما متبعا في مفارقة ما قبله ولما علم اعراب ما بعده
بيان بيان اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا
اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى
لكونه اسما في الاصل او لصورة كاعراب المتشني بال
لانقال اعراب المتشني اليه لما انخرجه على التفصيل المذكور
من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البديل في
غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في الموضع

واصل

واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال
وقد تحمل على غيره في الصفة على خلاف الاصل لما مر من
الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم خور
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل
خلاف الاصل فلا يصار اليه بالضرورة فيكون ما بعده
صفة في الظن والتفظ والافالصفة في التحقيق والمعنى هو الا
ليس الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها
كاعراب الموضوع فيما بعدها لعدم المانع فيه لامتناعي لتعذر
وتعذر الاستثناء قد يكون في الجمع المنكهور الغير المحصور نحو
قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض الله جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور الا انه فحمل في الصفة لعدم
لفسدها لخرجت عن الانتظار ام اي غير الله وقد يكون في المعنى
كجائني الرجال الا زيدا اذا المر بوجود قرينة العهد و
الاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو
جائني رجلان الا زيدا وقد يكون في المحصور نحو جائني مائة
رجل الا زيدا والنصوب التاسع من ثلاثة عشر باب كان
اي الافعال الناقصة وهذا الحسب واخصر من عبارة الكافية
ولم يعرفه لظهوره مما سبق قدمه لانه معمول الفعل ولو
ناقصا بخلاف الالف فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان
كامر خبر مبتدأ في كونه واحدا او متعددا ومفردا او جملة
وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدا
وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو

مطلب خبر باب كان

نحو الناس مجزئون بأعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه
 خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثله الرجعة
 اي مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم قام
 ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن
 وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته
 وعكس اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا
 اضعف لضدي على الاول ونصبهما اي ان كان عمله
 خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خيرا فجزاؤه خيرا وخبرها
 بتقدير حرف الجر ليس بقيس بل سمى نحو المراء
 مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف
 فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف
 مثل ما متر قدومه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل
 التام وهو كالمتدا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولومع
 تعريف الخبر ذكره الفاضل عصام لكن لا يجوز حذفه
 الا للضرورة لان كونه معمول لا لباب ان انما يظهر
 بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان
 ولا بد من استثناء ضمير الشأن فلا يجوز حذفه اذا لم يليه
 فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه
 لان عامله متاخر لان بينهما شدة اتصال ولان ما ولا
 يختص ببعض اللغة بخلاف لاهذا فلها رجحان عليها نحو لا
 غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث الفعل وقد
 يحذف اسم لا وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود
 الاسم والا يلزم الاجاف نحو لا عليك اي لا بأس والثاني

عشر

مطلب باب ان

مطلب اسم لا لنفي الجنس

عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو
 اصل في العمولية وهو مثل خبر المتدا والنصب
 الثالث عشر من ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه احدي
 النواصب الاربعة نحو لم يضرب واما المجرور من الافعال
 الاربعة المعمول بالاصالة فاثنتان الاول المجرور بحرف
 الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والثاني المجرور
 بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور
 بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة
 تقتضي اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم
 ينافيه وعدم جواز تقديم معموله الا ان يكون المضاف
 لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا
 زيد اغير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى
 النفي ولذا أكد بالا في غير المفضوب عليهم ولا الضالين
 فيكون الاضافة كالاضافة ولا يجوز الفصل بينهما
 اي المضاف والمضاف اليه بشئ في السعة غير ما اي شئ
 سمع من العرب وحفظ اي يجوز الفصل بهذا الشيء
 المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر
 عليه وهو ثلاثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان
 المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زين للمشركين
 قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وهو المسمى
 وجر الشركاء وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسا
 وهو ايا سعى وسر داها وكقوله صلى الله عليه وسلم وهل
 انتم تاركوا لي صاحبي والقسم نحو هذا غلام والله زيد

مطلب ما ولا المشبهتين
بليس

مطلب المجرور

ولا يجوز الفصل بينهما بشئ في الضرورة الشعرية
الابالظرف كقوله بثه ذرا اليوم من لامها قال في
الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان
الفصل سبعة اقسام ثلاثة جاء في السعة وهو ما سبق
واربعة يختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله
وبنقته وبالنداء الاول تسقى امتيا جازي المسوك ريقها
اي تسقى ندى ريقها المسواك الامتياج الاستياك و
الثاني كقوله وعد منا قهر وجد صبي اي قهر وجد صبي
بالاضافة بضم رفع الموجد و كان فضلا والثالث كقوله
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي ابن ابي طالب شيخ الاباطح و
الرابع كقوله كان برزون ابا عصمما زيدا كان
برزون زيدا ابا عصمما ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابه
من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه
للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء اعرابه له بعد
الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اهل
القرية وقد سبق مجرورا على الندور وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى والله يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة
اي ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد
يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف
عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعرض
عند التنوين ولا بين نحو قوله يا من راي عارضا اسرية
بين ذراعي وجهه الاسد اي ذراعي الاسد وهما كوكبان
نيران ينزلهما القمر وجهه الاسد اربعة النجم من منازل

وكرر

وكرر مضافا الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدى
حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقي
المضاف اليه على حاله وذلك منهيب المبرد والسيرافي و
من ذهب بيبويه انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه
الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا او بتمامه نحو
لا ابا لكم فلا يلقينكم في سورة عمر والينم قوم عمر و
بن لجاء وعدى اخوانهم والبيت لجري حين اراد عمرو
اليتيم الشاعر ان ياجوه فقال جري خطا باليتيم تيم
يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اي انتم ضعفاء لاناصر
لكم وانتم اولاد الزنا مستحقون بالهجر لا تشركوا
عمران يرحون فيلقينكم في سورة اي مكروه من قبله
يعني مهاجرات اياههم والذاي وان لم يعطف ولم
يكمر كذلك فلا يفتي بل ينون المضاف اي يعطى التنوين
اياهم عوضا عن المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف
كالذكر ان لم يكن المضاف غاية فحذف ولا غير
منويا فيها المضاف اليه نحو ولا تبتاه ونحو حينئذ
ويومئذ اي كل واحد وحين اذا كان كذا ويوم اذا كان
كذا وان كان المضاف غاية والجاءت الست وقد
سبق في بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية ولا
غير وليس غير منويا فيها اي في تلك المذكورات
من القاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان
منويا اعرابا لمضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا

من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة
البناء ولقائتها الاخير ما تعرض له بحيث المضاف في كل
منها الشبهة بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه
ياقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة المفعول بالاصالة
فمفعول مضارع دخله احدى الجوازم كالمجازات حرفا واسما
وقدم معناها تقتضى شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق
امر بما مر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الافتضاء كما ان
الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضاءها
مسندا اليه ومستندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط
وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجواز كالجوازى وقدم
وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان الجماعين وصوبه
الفاضل عصم بشهادة العرف وان الجزاء اسم المجموع
الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما للمجرد الفعل
اذا كان فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين وذا
اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه و
اطلاق المضارع عليها باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه
وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك
فيما يظهر الجزم ولو جوازا فافهم اول اول اى الشرط فقط
مضارعين حال كون الجزاء بلافاء لانها تمنع عن الجزم صرح
به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذا احتمال
لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه هذا القيد ولا حظ منه
للمعطوف اذا لامدخل لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم

وعلمه في وجوب الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه
لثلاثيهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن باسم
ولما اذ لو قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلمة المجازات
فضلا عن الوجوب لا بخرامه بهما وتبيل دخولها في هذه
القاعدة واذا صدق عليه المضارع بلافاء فالجزم بها لفظا
او تقديره في المضارع شرطا او جزاء واجب لوجود الجازم
وصلاحيته المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب تضرب
اولا تضرب ونحو ان تضرب تضربك او فقد ضربتك او فانت
مضروب قال الفاضل عصم كون الاول مضارعا والثاني
ماضيا مستمحا لان فيه تاثير اداة الشرط في الابدع بالخروج
عن معناه مع عدم التاثير في الاقرب ولذا لم يوصل في
الكلام القديم بل قال البعض لم يجزى الا في ضرورة الشعر على
هذا فينبغي ان يفتح عطف المشاغل للمضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا بلافاء وهذا اجود من الاول كما اذا كانت
ماضيين صرح به الرضوي فافهم جاز الجزم بها لفظا
لوجود الجازم وصلاحيته المحل وضعف المانع والرفع في الثاني
لضعف التعاقب لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او
تقديره وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فيجوز ومحلا
لكونه ماضيا نحو ان اتاك انت وانيه وان كان
الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا ومضارعا انما
سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور وصف الماضى
بالنصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه ماضيا
بما واما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع

لا بمعنى نفسه او مضارعاً منفياً بالمراد الاول لا بلان او ما
اولا فان حكم هذه المنفيات يجبى فلا يجوز دخول الفاء فيه
لتحقق تاتير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الربط اللفظي ولا
ولا يمكن الجزم فيه لفظاً او تقديرًا لبناء الاول والجزم
الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلاً لخوات ضربت
ضربت اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم
تضرب لم اضرب او ضربت وان تضرب تضرب وضربت والنظر
في الاخير مجزوم لفظاً كما عرفت وفي غيره محلاً
وان كان الجاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضياً
او مضارعاً كما يشير اليه في الامثلة او جملة متصلة
بتشديد الباء اي منسوبة الى المظني بان كان
صدرها ماضياً يرشدك اليه مسلياً من
الامرية الى غائبة او بتخفيفها اي ماضياً صدرها
فيكون وصف الجملة بها وصفاً بحال كما في غير متصرف
على الاول اي غير متصرف جزئها اذ لا يتصرف بها التصرف
حتى يحتاج المنفية بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل
وقد هنا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما
خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلاً وعد
داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب ما قبله
او ماضياً بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان
حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك
يرشدك اليه قوله او مضارعاً مقترناً لكن سقط من قوله

او من قلم



او من قلم النسخ الاول ماضياً وفي بعض النسخ ما بمعناه
وما اما اوله السقط او عتق عنه ويمكن ان يكون المعنى
او ماضية ماضياً بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون
التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون المضي بمعناه لا كون
الجملة الماضية بمعناها اولاً لا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير
متصرفه وفساده مما لا يخفى فلا بدح اي حين اذا كان الجزاء
ماضياً بمعناه من قد ظاهراً او مقدره ليكون نصاعاً ان الماض
بمعناه او مضارعاً اي جملة مصدره بمضارع لم يقل مضارعاً
لان الاقتران او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترناً بالسير
او سوف اولن او ما ليكون نصاعاً على عدم تاتير الاداة لان الثلاثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تختص بالاستقبال
ولا تبدل اليه الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه
على الفاضل عما في وجه المنصوب انشائية كجملة الامرية
اي المنسوبة الى الامر والتهيئة اي المنسوبة الى النهي والاستغناء
اي المنسو والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء والتمنية والغرضية
والتخصيصية يجب دخول الفاء فيه اي الجزاء لعدم تاتير
الاداة فيه لوجود قبلها في البعض ولعدم بعدها في البعض
قلم يوجد التعلق المعنوي فاحتج الى الربط اللفظي فلا جزم
فيه لما مر ان الفاعل مانع منه ولعدم صلاحية المحل
في البعض فافهم خوات ضربت فانت مضروب مثال
للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شيئ مثال للمضمية الغير المتصرف من الافعال الناقصة

خوفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير
لكم مثال الغير المتصرفه من الافعال المقاربة وان كان
قيمه قار من قبل فصدقت اي فقد صدقت
وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
مثال لما مضى بعناه اعلم ان من خطائهم ان كان يقاؤه
على الماضي اذا كان شرطا الا قليلا ويقتل غيره عليه
نادر كذا في الرضى وقال ابن مالك رح كل ما دخل عليه
ان وهو ماض لا يمكن انتقاله الى المستقبل لا بد من
تاويله بامر استقبالي وان كان فقول له ان كنت احسنت
الى فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الى
يظهر كونك شاكرًا لك فان تعاسرتهم فسترضع
ه اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يتبع
غير الاسلام دينًا فكن يقبل منه مثال المضارع المقترن
بان ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او
فلا تضربه مثال النهية او فهل تضربه مثال الاستفهام
وان تكرمني فيزحك الله مثال الدعائية وان جئتني
فليتك مكرم او فلا تنزل وان كان اي الجزاء مضارع
بغيرها اي بلا سين وسوف ولن وما مبني او منقيا
بلا يجوز الفاء نظرا الى الاداة لم توش من حيث انها
لم تقلب معنا الضعف التعلق المعنوي فاجتمع الى
الربط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء
يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم نظرا الى وجود
التأثير من حيث انها خاصة للاستقبال اما في الثبوت

نظام

فظم واما النفي بلا فانها النفي المطلق على الصحيح نحو ان
تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فا اضرب
بها مع الرفع مثال للثبوت او لا اضرب بالتحذف مع الجزم
او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد
الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الاعا اضمار يصرفه عن الجزم
مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمه
في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح
لان يكون جزاء بنفسه فلو لا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه
الفاء قال المبرد لاحقة اليه وارتضاء الرضى والمصل لان
ما ذكر في وجه اقيسة من دفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء
عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل
الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثاني من النوعين
الاخير الانسب الاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعده
ما بينهما وهو على ما في اللب ما تبع سابقه في الاغراب وهذا
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد لمن عرف هذه التبعية
بمتبوع الموارد مثلا واحتياج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف
حاصل بما لاحظته مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل بمبنيته في الامتحان فحسنت
بالاستفراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها
في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحرف
كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب

بحث القول
بالتبعية

مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف البيان
 فلان المنسوب للاتبوع في قصد التكلم منسوب اليه ونسبة
 مع تابعه فلما السحب حكم العامل ونسبته اليها صار كمنفرد
 منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى النسيب عمله
 ايضا عليهم معًا يحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى
 واما جعل العامل فيها معنويًا كما ذهب اليه الاخفش فخلافا
 الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ او مقدرًا كما
 ذهب اليه البعض فخلافا الاصل ايضا فلا يصار الى
 الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الخفي واما في البدل
 فلان المبدل منه في حكم المخصوص فكان العامل يؤثر الثاني
 ووافقه فيه المبرد والسيرافي والاخفش والزمخشري وابن
 الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا ينفسر كما
 جعل الاخفش والروماني والقارسي واكثر المتأخرين
 فخلافا للظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا
 لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل في البدل نظير عامل
 المبدل منه وهو اللام متبوعا وليس كل من البدل والمبدل منه
 المجزور فقط بل هو مع الجار والعامل فيها هو جعلنا الا اللام
 واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون
 المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لامذهبهم كما
 نعموا واما في العطف بالحروف فلان كون الخف واسطة
 بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير بعدد كما
 ذهب الفارسي وابن جني خلافا للفظ والقياس وجعل
 حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض لعدم لزومها

لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كاعراب
 اي متبوعها ولو محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب
 ونحو يا اي لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا
 كان جائيا فان سابقا سابق مع كونه مجزورا عطف على مدركها
 مع كونه منصوبا لتوهم الجرف فيه لانه في موضع يكثر
 فيه الجز في زيادة الاء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين
 في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو مجزور والمشاركة
 والاتباع كجرح الجوار والتسمية بالرفع والجرح مجاز المعمول الاول
 من تلك الخمسة الصفة قد مر الكون اشده متابعة
 واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع يخرج به غير المعولات
 يدل بهئية تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
 صارت بالقلبية والاشهاد حقيقة عرفية على ما صرح به
 الفاضل عصم في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى
 ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر
 التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاني رجل حسن
 فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمننا على حسن
 ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن القلام
 فان حسن باعتبار استناده الى فاعله يدل على حسن قائم
 بالقلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد
 على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما
 سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه
 يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على
 حال المتعلق والتمييز بينهما لاختلاف احكامها ثبوتيا مطلقا

مطل الصفة

غير مقيد بزمن النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد
البدل والعطف بالحرف في مثل اعجبنى زيد على او علمه
والتوكيد في نحو جاء القوم كلهم او اجمعون للدلالة
على الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية ولا
التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح به
في الامتحان فيخرج مطلقا اذ دلالة كل منها مقيد
بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل عصام
وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الاستغلة المذكورة بخصوصية موادها
فترده المصنف بانه اذ ليس لغير العطف من النواع مع
متبوعها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في التابع ان يكون
نعتا وبدلا وبياننا نظرا الى اختلاف النعتا وان اتحاد اللفظ
والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه الثالث
وانما ترك الفاء لانه وظيفة النعتا ويجوز تعارده
نحو جاني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة
كالعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمة الاجمالية
فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امرت على الشيم يسبني
كما لا توصف من المفردات الابنكية بمنع دخول اللام عليه
نحو مرت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها
عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كما لفرد الخبرية
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الابتاويل بعيدا اذا قيل
جاني رجل اضربه اى مقول في حق اضربه اى مستحق لان

يؤمر

يؤمر يضربه قال الفاضل مقيد بها هنا واطلقها
في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خيرا بلا تاويل
دون الصفة لانها التقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انشاء
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من
خبر المبتدأ ليس الافادة نسبة غير معلومة المخاطب وهو
كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية
ويلزم فيها الضمير الرجوع الى تلك النكرة للربط ولولا
لظنت في بادى الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه الخطاب اليه فوق توجهه اليه فليس
هنا مظنة الفضلة عما لا يظهر الاجمالية توجه
ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق الربط في ربط الخبر
نحو جاني رجل قام ابوه وقد يحلف الضمير بقرينة نحو وانفقوا
يوما لا تخزي نفس عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف
بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف
او جملة ولذا قدم بين كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو
وجهه وعينه او غيرها وبحال متعلقة كذلك فزيد الحسن
نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد
يعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالتعلق ويجري
الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف
باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشارة الى
اختلاف احكامها وتفصيلها فقال فالاول اى الوصف بحال
الموصوف يمتنع اى الموصوف في غرة امور يوجد في كل

تركيب اربعة لا تحادها في المعنى في التعريف والتكثير حقيقة
او صورة كما في الجملة والافراد والتشنية والجمع والتذكير
والثاني والاعراب تركه حذر عن التكرار ولا وجه لاستثناء
ما يستوي فيه الذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية
حاصلة وذكر الواو في الجمع ارادة النوع من الجائين ولو
اريد كل الافراد من المذكر او الانثى نحو جائني رجل
عالم وجائتني امرأة صالحة او الثاني اي الوصف بحال
المتعلق في الاولين من البعثة اي التعريف والتكثير فقط
دون الخمسة الباقية وحكمه ان قد علم في بحث الفاعل ولذا
لم يقل وفي البواقى كالفعل كما قال ابن الحاجب
اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير
المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جائتني رجال راكب
غلامهم او الزيدون الركاب غلامهم ولما توقف معرفة
هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث وسبق غير بيان الاولين في بحث الفاعل
اراد ان يبينهما فقال والعرفه ونه دته حيث لم يجز
المطالب الى انتظار شديد كاي الحاجب والبيضاوي
قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف
وافيد وكون مفهومها وجوديا محض ما اي اسم وضع و
جزئيا او كليا لشيئ متلبس بعينه اي بذاته المعينة من
حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الجسدية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم المعين لا الى

مطلب المعرفة

تعيينه

تعيينه والرجل موضوع لذات المفهوم من هذه الجسدية
فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين
النكرة والضمير الراجع اليها واسد واسامة كذا ذكره الفاضل
عصام وقال في الامتحان ان هذا لا يختص بالمعروف باللام والذات
والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها طاملة
الجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما افادته
الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قبل ان
المعرفة ما وضع ليستعمل في شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل
لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب
دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما
عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جائني رجل يمكن
ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول وجعل
بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شئ بعينه
واستبعد الفاضل عصام وبعضهم ما وضع لا فائدة شئ
بعينه واستبعد ذلك الفاضل ايضا بان التعريف مقابها
ليس هذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي
والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة
في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوع فالنظر الى هذا
لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخص الذي
هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى
هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشيئ لا بعينه
اي غير معين هذا اذا كانت موضوعا لفرد ما من الجنس

الحال الثاني

مطلب المضمرات

كما ذهب اليه الرضي اولشئ لا متلبس بعينه اي من غير اعتبار
 تعيينه اذا كانت موضوعة للهيئة المطلقة ويكون
 المفرد من الخارج كالشئ وغيره وحجج السيد
 السند في تصانيفه قال الفاضل عظام والمعرفة ستة
 انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان
 من حيث انها معينة باعتبار امر كل فان الواضع لا يخطئ
 او لا مفهوم المتكلم الواحد مثلاً من حيث انه يحكى عن نفسه
 وجعله الله ملاحظة افرادة ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها
 بخصوص بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه عما هو راي
 المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو راي
 المتقدمين قدما لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير
 المتكلم لبعده عن الالتباس ثم الخاطب لوجود الالتباس
 في الجملة فانه يتطرق فيه لما لا يتطرق في المتكلم ثم
 الغائب فانه وان اجتمع الى لفظ يفسره لكن هذا
 بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله
 والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل قد مر اذا المرفوع
 صمد والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا
 لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني
 مرفوع منفصل وهو هو هي للتثنيين واذا ذكره بعد
 المفردين ولم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة
 غيره ولما كان مشتركاً بينهما ذكر الجمع بعده فقال
 هم هن انت بالفتح انت بالكسر انما انما انت انت
 انا نحن انما ببدء بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ

بالتكلم

بالتكلم دعا الى اسلوب التناول والقسم الثالث مشترك
 بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الابتغين
 ما اتصل به فان تعين كونه جاراً فمجرور وان ناصباً
 فنصوب وان اشعبه فشتبه ولذا اختلف في ضمير
 الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول
 به وهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوها
 نحو ضربه ضربه ضربه فاما مثل هما ضربه ضربه ضربه
 ضربه كما ضربه ضربه ضربه ضربه ونحوه لهما لهما
 لهما لهما لك لك لك لك كن كن كن كن والقسم الرابع منصوب
 منفصل وهو انا ياها ياها ياها ياها اياك اياك اياك
 اياك اياك انا وانا والنوع الثاني من الستة العامة وهو
 ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركه لما في الامتحان
 ان اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناله للافراد
 ومجاز ونجدشه علم الفرق في الاستعمال بينهما وبين
 اسد فالحق ما قال ابن الحبيب والرضي ان تعريف
 مثلاً نقدي كعدل عمر لا نور لفظية مثل امتناء اللام
 ومنع الصرف وهو فسر اعلم شخص نخوزيد وعلم جنس
 عيت او معنى نحو اسامة وسبحان علماً على الحقيقة بالبيع
 على راي قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان
 مدلوله متعين بحيث لا يشركه ما يماثله وضعاً واستعمالاً
 بخلافها فانها لا توضح تعين لها وضعاً بل استعمالاً والنوع
 الثالث من الستة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد
 اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسبة الحاضرة فتخرج المضمرات

مطلب العلم

مطلب الاسماء الاشارة

وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجفة وذلك
 انك مجاز لفاتير الظهور فكانت محسوس مشاهدا
 قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان
 معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتدا
 خبره محذوف ذا مبتدا خبره للمذكر المفرد اى بالاشارة
 اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا
 وللمذكر حالا من فاعل النظم او العكس والحجة خبر
 الاول ولشأنه اى المذكر خبر مقدم ليكون الضم اقر الى
المرجع فان رفعا مبتدا مؤخر وتان بتقدير منها كذا
 وذين نصباً وجزا والمؤنث المفرد تأنيباً للذات في
 المذكر ناء اذ العنقا هي الفرق بينهما اولا جعل اصل
 السائر ذكره الفاضل عصا وذى بقلب الالف ياء فرقاً
 بينهما ايضا بالياء التى هي علامة التانيث في تضربين قيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا وت بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق
 وتة وهذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل
 اجزاء لم مجرى الوقف بلا ياء وتى وهى توصل الياء
 وذات لم يذكرها القلن ولشأنه اى المؤنث تان وتين
 قال في الامتحان هذا يدل على ان الاصل تاء وجمعها اى للمذكر
 والمؤنث اولا متداوقراً فيكتب بالياء لان الفصحى
 الاصل ويرسم اللغز الواو لئلا يلبس بالى حرف جر وحمل
 عليه المهدود ويلحقه اوائلها اى اسماء الاشياء وحرف
 التنيث على المشا الى قبل ذكره وهوها الاشهاد اختصا اما
 والا بالجمل مالم يلحقها اولا اخرها اللام فلا يقال ها ذلك وهما

تلك

تلك لان حرف التنيث لا يلحقها البعد بخلاف اللام
 فلا يجتمعان هذا ويصل باواخرها كاف الخطاب بينها
 على حال الخطاب من التذكير والتانيث والافراد وضديه
 وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا
 لاسم الاشارة لتباينها وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة
 لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستنالا
 بنحو فعل ولجب فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
 يخفى ان هذا الكلام على السند واللائمة اشارة المقدمة الممنوعة
 وثاني هذا فنقال في المذكر المفرد ذاك بالفتحة وفي المؤنث
 المفرد ذاك بالكسرة وفي تثنيتين ما ذاكما وفي الجمع المذكر
 ذاكهم وفي المؤنث ذكن انما تصرف بهذا التصرف مع
 ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصله
 في الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر ولفظ ذاك في تصرف
 حرف الخطاب المتصل باخره البواقي من ذان الى اولاء ونحو
 ذلك الاخره وتاك الخ واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين
 اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيين وكذا اسم
 الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة والخمسة
 يحصل ما ذكر وقال البيضاوي جازا افرادها مطلقا وجمع بينهما
 اى حرف التنيث وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم
 اغناء احدهما عن الاخر نحو هذا كاف ويقال اى يقول العرب
 تلك في فت واولئك في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين في الاول وقصر الهزة في الثانية وهو
 جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون بفتح التاء وحذف

الالف في ذلك لتخفيف الالف على ما هو الاصل في
 تحريك الساكن وذاتك وتأتك مشددين اذا تخففتان
 للمتوسط حال تكون كل من هذه الكلمات الاربعة للبعيد لان
 زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وتدل التشديد عوض عن
 الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاء الرضى واستحسانه الذي
 ورد في الفاضل عما يانه ينبغي ان يكون للمتوسط كما
 بالتخفيف ثم قال قد يقال ان لم يجعل النون بدل لام
 اللام لم يجعل المشد للبعيد بل عند غير المفرد وصيغ التثنية
 سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة
 حرف واحد فاندتين كالف واللام في لفظة الله واختصار
 افادة البعيد باللام ممنوع وقال المفرد الاصل ذان او تان
 لك جعل اللام نونا وادغم وردة ايضا بان الاصل كون الاثنام
 يجعل الاول مثل الثاني وهذا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع
 لوجود مثل اطرد وانه مع على انه لم يجعل كذلك لامتناع
 تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه منية الغنة وانه
 لا ادغام مع سكون الثاني وهو قد عرفت ان اللام الساكنة
 كسرت لا لتقاء الساكنين ولا ساكن منها فتا حتى يلزم
 التقاء الساكنين اقول ان ادان لا ادغام مع بقاء السكون
 فسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك
 فمنوع لجواز مثل ليد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة
 عنه كما ظنه الرضى وارتضاء الرضى والهماميني وورده
 ايضا بانه لو كان بدل لام اللام لم يصح هذان بالتشديد
 مع ها كما لا يصح هاذ لك وقد جاء اقول بحجته لعدم اللام

لفظا

لفظ اللام فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز
 مع البدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه
 يلزم الفصل بين نون التثنية والفاء باللام وان الاصل
 دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك باللام
 النون ياء واما ثم بالفتح وهما بالضم والتخفيف وهو
 لازم الظرفية اما منصوب او مجرور بين اولى لا غير وهما
 وهما بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء بالكسر وهما
 فلمكان الحقيقة الحسنى خاصة لا تستعمل في غيره الايجاز والثاني
 للقريب وسواء للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة
 الموصول بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول بغيره فعنى
 الحرفي ذكره الفاضل عما وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزء
 الاخبارية وعائد تركه لانه لا يفيد للبندى لاستلزام الدور
 بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزء في الاستعمال واحتاج
 الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد
 وقد مر على المعرف باللام مع ان بينهما مساوات لمناسبة
 لاسم الاشارة في كونه من الهمما ولا بد له اي للموصول في
 جزئية من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى
 معهود بضمونها بيت المتكلم والسامع على هو وضعه ولذا قيل
 بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون
 مضمونها معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد فضلا
 عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
 ولو كان الخبرية غير معلومة له لافضل ان تكون صلة وبما ذكرنا
 اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة

بحث الموصول

بالجملة معرفة بها فيلزم عدد الفرق في من مثلاً بين ان يكون
موصولاً او موصوفاً في مثل قولك لقيت من ضربته أما اندفاع
الملزوم فقط وأما اندفاع اللازم فلان معنى الاول يجب الوضع
لقيت الا ان المهور يكونه معهوداً مضر وبالذات ومعنى
الثاني لقيت الساناً مضر وبالذات وفيه تخصيص لكنه ليس
بوضع والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني شرح
التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والمهد
غير لانهم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبينهم الصلة
قصداً الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع
اغلب وان يغلب الهوى فمثل الذي لا قيت يغلب
صاحبه فيها اي الجملة ضمير عايد الى الموصول للربط به
خص الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب
التسهيل أو خلقه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه
المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن
وانت الذي في رحمت الله اطعم اي في رحمتك لكن
قال ابو علي منهم من لا يحيزه وقال بعضهم لم يحز لبيبة
في الخير ففي الصلة اولى فظهر من هذا ما فهمنا في
الامتحان ان العائد عام كعايد المبتدأ وقال الفاضل
عصام والاصل كون الضمير غائباً لان الظاهر باسرها غيب
وقد يعدل عنه اذا كانت موصولاً او موصوفة خيراً من
المحكم او المخاطب نحو قوله رضى الله عنده ان الذي سمعني
اي حيدر ونحو انت الذي قلت واما اذا كان كل منهما

مخبراً عنه

١٠٥
مخبراً عنه باحدهما او مشبهاً به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي
قال انا وانت اذ في الذي قلت اغتبه عن الاخبار باننا
وانت ونحو ان احاسن الذي وهب الماءين واما اذا وجد
ضميران جازا المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو اننا
قلنا وضرب زيداً ويجوز حذف اي الضمير كثيراً لمفعول
له وقليلاً لمبتدأ او مجروراً عند قرينة اذا حذف
الامتنان ولا يجوز هنا ولو لمفعولاً لكونه جزء من
الصلة وهو اي الموصول الذي هو الواحد المذكور واللام
الاولى حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالذكورة فانه في حكم الصفات المشتقة
في وقوع الاوصاف وشئ منها لا يكون معرفة بدوت
ادات التعريف والثانية اصلية كالباء عند البصريين وزائدة
عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذات الساكنة
التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل عصام
هذا مما لا يجب مناسفة فضلاً عن شاهد ثم القياس فيه
الكتابة بلا ميم اذا الاولى ليست بجزء منه بل كلمة براسها
لكن عدل عنه هنا التنزيل بما تزلزلت الجزء منه للزومها
له ولشأنه اي الواحد اللتان رفعا وللذين نصباً وجراً
وكتب له بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان
واللذان والجمعة المذكور وفيه في التسهيل بالعاقل اللذين
في الاحوال الثلاثة من الرفع والنصب والمجر والحق كاذب
هي الواحدة المؤنثة ولشأنها اي الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصباً وجراً وجمعهما المؤنث اللواتي وجاء فيه

اللوا بحذف التاء والياء معاً واللوا بالهمزة والياء واللا
 بالياء فقط ساكنة أو مكسورة واللا بالياء والياء
 واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوا بالهمزة والياء
 قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب
 الظاهر ان هذا واللوا جمع الجمع وذاعطف على الذي
 الواقعة بعد ما الكائنة الاستفهامية نحو ما اذا صنعت
 اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال
 في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور
 او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال
 ايضاً في كونهما فاعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن
 لذي العلم الا انه يجوز وما الغيرة في الغالب والصفاء
 ذي العلم وللمهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل عصام وافي
 للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اى مجموعهما على ما في
 شرح المفتاح للشرىف التفتازاني لا اللام وحده على ما
 هو المختار في حرف التعريف فعليه هذا فالوجه ان يقول
 ال كهل ذكره في الامتنان لكن هذا مخالف لما سبق
 ولعله تمسحى في احد الموضعين على احد الرايين وفي الاخر
 على الاخر الكائنان في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
 الذي في المذكر والنهي في المؤنث والنوع الخامس من الستة
 المعرف باللام سواء كان للمهد الخارجي على ما هو المتبادر
 عند الاطلاق كما اشير بها الى حصته معينة من ماهيته مد
 فرداً او افراداً نحو جاني رجل فاكملت الرجل المعهود

بحذف المعرف بالالف واللام

المذكور

المذكور او الجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو
 فيسمى لادم الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المرأة
 اى جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى
 لادم الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
 الا الذين امنوا والاية اولى في ضمن بعض الافراد بلا تعيين
 فيسمى لادم العهد الذهني نحو ادخل السوق واشترى
 اللحم والمعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل
 والذ فتكرة نحو يا رجلاً والمتقدمون لم يذكره لزمه
 انه داخل في المعرف باللام اذا وصل يا رجلاً مثلاً ياها
 الرجل والمعرف باللام مسلكهم لكونه تكلفاً وانواع
 السادس من الستة المضاف الى احدها الخمسة بالذات
 او بالواسطة مما يصح الاضمار اليه ولا يلزم من ذلك الكلام
 صحة الاضافة الى كل فرد من افرادها فلا يرد انه لا يصح
 الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا اضافة معنوية ان لم
 يتوصل في الاصل كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية
 لا تقيد تعريف نحو غلام زيد او زيد غلامه و
 تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع
 الثاني من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها
 قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله في اللفظ وهو
 ظم ومعنى كونه مقصوداً بالنسبة لمتبوعه بخلاف
 السائر كما يجيء ولانه بدخول الواو على الصفة
 ليكون اخق بالانفصال كما يستجنى في التاكيد ونزك تعريف
 ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء ونشم

بحذف المضاف الى احد هذين
الخمسة من المعارف

مطلب العطف بالحروف

وحتى الاستحلف ارتجبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله
 وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
 العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يبرد الصفات
 الواردة مع الواو لزيادة المصوق كقوله تعالى وما
 اهلكنا من قبيلة الا وهما كتاب معلوم على راي و
 التاكيد الواردة بالفاء او ثم بجر المجرد والارتقاء ونحو
 بالله فبالله ووالله شمر والله وكون المعطوف على
 الصفة مثل جائئني زيد العالم والشاعر والكاتب
 صفة خوية متنوعة كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع
 من جنتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلامين المقتضين
 متنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر ما لم يقل به واحد
 وهو اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا وابن
 الحاجب اخرج الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو
 لطلق الجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا مهلة
 وتراخ فتكون للتعقيب وشم للترتيب معهما وحق
 له معهما ايضا كنه فينه اقل وهي فينه ذهنية للخارجية
 كما في شم والمعطوف به جزو قوئ او ضعيف من المتبوع
 ليفيد قوة او ضعفا فينه فيصلح لمن يجعل غاية للفعل
 المتعلق بالكل ويدل لانتهاء الفعل عليه على شمول جميع
 اجزاء الكل نحو موت الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج
 حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
 اولابغين الانبياء شمر بهم لانقضاء الناس بوجودهم
 وتقدم ركبنا الحجاج على رحلتهم وان لم يكن في نفس الامر
 كذا

كذلك واو اما واو ام لاحد الامرين او الامور بهما غير معين
 عنه التكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والاد
 فالواو قد يجيئات للتفصيل والاهام فيكونان حثا
 للمعنى عنده بخلاف ام المتصلة فانها لازمة للامثلة ولو
 تقديرا يلها احد المتساويين والاخرام وتجاب بالهاء بتعيين
 احدهما او كليهما او فيهما لا يعمر اولانها انما تستعمل فيما
 علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيبطله والمنقطعة
 للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر
 نحو انما الابل ام شاء وفي الاستفهام نحو اريد عندك ام
 عمرو ولا نفى ما اوجب الاول نحو جائئني زيد لا عمرو
 فهي لازمة لا يجئ قبل للاضراب مع الاثبات كجاءني زيد
 بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله
 كالمسكوت عنه على قول ولا نبأته لما بعده على اخر ولكن في
 عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قال زيد لكن عمرو
 اي قام عمرو وهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد
 النفي والعكس فهو نظير بل نحو جائئني زيد لكن عمرو
 لم يجئ وما جائئني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق
 النفي واذا عطف اي العطف بالحروف او وقع على الضمير
 المرفوع للتصل بارشرا او مسترا احتراز عن المنصوب وللنفصل
 فانه لا يشترط للعطف عليهما يجب تاكيد المنفصل وبقي
 تركه يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزء شرط
 لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزء يكون
 الجزاء شرط الوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب

الذهن ولذا يفسر الشرط في المثل بالارادة كقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد
قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل عصا ولما
اوهم قوله يجب الا جواز كون التاكيد مؤخر عن
المعطف مع انه ليس كذلك بعينه بالمثل فقال مضربت
انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وعلامه وجه الوجوب ان
الفاعل المتصل كالجزم من الفعل فيكون كالمعطف
على بعض حروف الكلمة قبل التاكيد يظهر انه منفصل
من حيث الحقيقة ولا يجوز المعطف على التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو
بعد العاطف نحو قوله تعالى ولا تشركنا ولا ابائنا فيجوز
تركه اي التاكيد بلا قيم مع جواز اتانته لانه يحيط
الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المص وفيه نظر
اما اول فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية
المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن
الواجب خارج عن الاتصاف واما ثانيا فلان الاختصار
على ما ذكره استحسن فكيف يعارض الواجب فضلا
عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا
من التاكيد لما كفي كان ما ذكر في التاكيد مما لا يغني
انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل
به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مرتبه
لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهو سبب استقام

المعطف

١٠٨
المعطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ايدان
استقلال المعطوف المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به
افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان
اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان
بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وانا كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المنزلة وانما
جاز البدل عند بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى
كما المعطوف لكون متبوعه غير مستقل بل في حكم التخيبة
فلا يلزم ايضا المنزلة المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا
عطف على الضمير المجزئ لان المعطف على المظهر المجزئ جائز
بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا واسم الا انه لما
استند الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد
فاشدد توهم المعطف على بعض حروف الكلمة فلم يغني
الفعل الفصل ببيان بل لزمه اعادة الجار نحو مضربت بك
وبزيد وجره بالاول والثاني كالعمد معنى بدليل قوله
والمال بعني وبعنيك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل
بالنقل كما في الحرف الزايد نحو كفي بانه ثم ان هذا مذهب
المصريين في حال الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار
وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين
بالاشعاش والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويستع له من الاحوال العارضة بالنظر الى المعنى فقط او مع

نفسه الا ان يختص سببه باحدهما الغير بدل فيتخص
العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمر وعبد الله ويا
عبد الله وزيد فان سبب لزوم مجرد المنادى عن اللام
اعني لزوم اجتماع التعريف لم يجرد مفقود في المعطوف
وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود
في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقاء
ولا زاهبا عمرو والابرغ ذاهب علم ان يكون خبرا مقدما
لعمرو اذ لو نصب اجر عطف على قائم لكان خبرا عن
زيد وهو متمم لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العايد الى اسم ما ويجوز عطف شيعتين بحرف واحد على
معمول عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام
الواحد هو الاصل والمقول نحو ضرب زيد عمرا او بكر خالدا
ونته دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كالمحتاج و
البيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفها بواحد على معمول
مما ليس مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
للافاضي ما لم يظهر غيرهما التوهم الفلظ وجعل العطف
في كلام الغير لهويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء
المحذوف بخلاف بارد لا يدفعه كذا في الامتنان الا عند تقدم
الجار الذعب هو واحد هما سواء ولي المنخفض العاطف او لا علم
راي وهو الكسائي والفراء والزجاج والروى عن الاخفش علم ما
ذكره ابن هشام في المفتي نحو في الدار زيد والحجرة بكسر
عمرو وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه
على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيد
والحجر

والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم
ان لا يجوز مثل ان في الدار زيد والحجرة عمرو ابل مثال المتن
ايضا ان تقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه
على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة
الاكثر فيصيح المثالان فالعدل عن عبارتهم اتباعا لابن
هشام عدولهم ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما
في الرضي نقلا عن الجرجاني وغيره وما في التسهيل ان
قوله انه يجوز العطف اذا كان احد الفاعلين جارا وانصل
المعطوف بالفتحة كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما
في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائمه ولا قاعده
عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزوا هذا القول الى
الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم
وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي وارتضاه الفاضل عمرا ونقله
الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان هذا اربعة
اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبته ابن الحاجب الى الفراء
والفارسى الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض
ان الاخفش منهم الثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في
المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم وابن الحاجب
واختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه
والجمهور فيجعل الجرف المعطوف عنده بمضاف محذوف
او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند
صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كما لا

بمقتضى التعليل

في مختار الصحاح هما في اللغة التفسير قدمه مع ان البدل
بالا اتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله
لانه قد يؤتى بالعطف فافهم قلنا الفاضل عصام
لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في
البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد روي ذلك
في ذكر مفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو يقرر المتبوع
على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل صريحا
على ما يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسميه عليه
ثم ان ذلك التفسير قد يكون هو المقصود الاصل وقد
يجعل درجعة الى دفع الجوز او السهو عدم التمول كما بينت
في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او التمول
كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان
والصفة الكاشفة لايضاح لا التفسير وان لزمه ومن
التوكيد مثل نفخة واحدة والهاء اشين تقريره جزء
المتبوع فلا يصح اطلاق التأكيد عليها وهو قسمان لفظي
سمى به لانه يقرر لفظه كعنه بخلاف المعنوي كما
يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنة
مع انقافهما في الحرف الاخير او مرادفه في المضمير المتصل
ويجري اللفظي في اللفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او مركبا قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب اني يارجاء الضمير الى
التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
او بتخصيص اللفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا القسم

عدم اختصاص بالفاظ محصورة ولا يخفى ما ينزى من التكلف نحو جاني
زيد زيد وضربت انت وضرب ضرب زيد ولولا
او نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنى
لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
لا يجري كاللفظي في اللفاظ كلها بانفاق البصريين واما
الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس
والهين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم
وليلة لا نحو رجال ودرهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه
بمعنى ذات ويجوز الجري بآراء رائدة فيهما دون غيرها
نحو جاني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل
وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر
 والمؤنث باختلاف صيغتهما افراد او تثنية وجمع او تذكير
وتانيث تقول جاني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
والهندات انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
وكذا عينه وكلاهما المذكر وكلتا هما المؤنث ويؤكد بهما المثني
لكونهما منثنى المعنى كجاني الرجلان كلاهما والمرأتان
كلتاها وكذا يؤكد به الواحد والجمع باختلاف الضمير كقرأت
الكتاب كله والصحيفة كلها واشترى العبد كلهم
والجوارى كلهن واجمع واكتع واتبع وابضع بالهملة والجمع
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاذن
المال اجمع واشترى الجارية جمعا وجاني القوم والفساء
جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وماء عطف عليه الا ما يفرق
اجزاؤه حنا او حنما غير المثني اذ الكلمة والاجتماع لا يتصور

الا في اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بها
 فائدة وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالة على معنى
 الجمعية ابتداء جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع ياتع فان
 كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
 عصم الاجمع لظهور دلالة عليه يقال تبعه اذا مشى
 خلفه او متر به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه
 الثلاثة عليه اي على اجمع اذا جتمعت معه وقوله
 ولا يتكرر بدونه عطف لعدم وفاء بالمقصد لما مر
 في القصص وفي غيره تكرر بدونه عطف تفسر له
 الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول
 والثاني الى الثاني ونسخ الكافية بالفاء بدل الواو
 فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع
 المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين أي
 احدهما اكدا او لا بمنفصل وجود يادفعاً للبس بالفاعل
 في المستكن وحمله عليه في البارز قاله الفاضل
 عصام ويبطله انه بالمعنى المذكور لا يكونان
 الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو
 سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى
 فهما تأكيدان او غيرهما فاعلان فافهم واما اذا
 اكد غيرهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو
 ضربتك نفسك ومهرت بك نفسك وكذا اذا
 اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد
 وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير
 التاكيد

التاكيد الا مبتدأ فلا ليس نحو زيد ضرب هو نفسا وعينه
 وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا
 متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكاهما ومع وجود
 الاختصاص في الكلام بالاخص لان الكلام السابق يسوق
 لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان
 به بينهما كالفصل بين العصا والحائط وقدم عليه
 كون الثلاثة المذكورة ابتداء لاجمعاً وما يتفرع عليه
 عكس ما في الكافية لينصل بيان الحكم ببيان الذوات
 ولا مقتضى بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل
في اللغة الخلف والمناسبة ظاهر وهو في الاصطلاح
المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان على
عماء الكافية وهو بما نسب الى المتبوع لاحتياجه
الى التكلف كما اشار اليه المولى الجسامي حيث
قال اي قصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه
كالجاء في مثل جائني زيد اخوك فان المقصود
به ليس اخاك وقال الفاضل عصا وبعد فيه نظر
لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد
بل هي مقصودة من ضمها اليه فلا بد من زيادة تحلل
وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما
في بدل الغلط او حال نسبة من التقرر والتمكن في
الذهن كما في البواق والخروج البدل من المنسوب اليه
نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يقصد عليه انه مما

مطلب البدل

يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل
مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه المتيقن وما اختاره
المص من قوله بالنسبة في اصوبه الفاضل عصام دونه
اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضرب وقيل هو ايضا
لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدوله فيعرض عنه
ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهم
لانهم قالوا في معنى الاضرب هو الاخبار بالذي وقع من
المتكلم ولم يكن بطريق المقصد ولذا صرف عنه بـ بـ ليل
وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد
ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتفع من الادنى الى الاعلى
ويسمى بدل بلا نحو همد بدر شمس وغلط صريح كما اذا
اردت ان تقول حماد فسبق لسانك الى رجل ونسيان
المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكير والتدارك
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحى وان وقع في كلام فحقه
الاضراب عن الغلو ط فيه بـ بـ فظهر ان لافرق بين
الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك والفصحى
يزيدون بل فيصير اضرايا والاولى الا فيصير بدل غلط وان
الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحى لكن يضربون
عنهما والاولى يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا
في الامتنان ويتقضى التعريف بصفة اي وهذا واي هذا
فيا هذا الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهما الرجل فانها
المقصودة بالنسبة دونها صلى لا يخفى قاله الفاضل عصام
واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل

١١٤
من الكل وهو المبدل منه ان صدق اي البديل والبديل
الكلمات على شيئين واحد وان لم يكونا مترادفين
او مقساوين نحو جاني زيد اخوك وبديل البعض
اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البديل
جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا
راسه وبديل الاشتمال اي بدل مسبب غالباً عن
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما
تعلق وملازمة بغيرها اي الكل والجزئية وفيه
اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط
بل يكفي التعلق لكن لا مطلقاً بل بحيث تختص السامع
النفوس اي السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه
وتتشوق الى الثاني وهو المبدل نحو سلب زيد
قوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع و
يتشوق الى ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما
يجوبه من الجار والثوب وغيرها وهذا هو الصواب واما
اقتضار ابن الجبب على الملازمة بينهما بغيرها
فيقتضي كون غلامه في جاني زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبذلك الغلط اي
بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطاً صريحاً
او غيره فيشمل اقسام الثلاثة الا انه خلاف الظاهر
اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحي لا يصح اطلاق
قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقاً
لوقوع القسم الاول من كلامهم كما اعترف به نفسه وان

رجع الى ما قبله الفاظ صرحا بقربنية المثال بقى القسم
 الاحير مهلا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار
 عبارة البيضاء فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به
 في الامتحان نحو رايت رجلا حمرا ولا يقع في كلام الفصحى
 بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة
 من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل
 تعريفيا وتشكيلا كما في الوصف كجاءني رجل غلامه
 نريد بدل الكل اذ لا نجد غيره مع المبدل منه فلا يضر
 تغايرهما فيها انما وجب ليكون كالجبر من نقض الغاية
 ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله
 تعالى بالناسية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر
 من المضمير نحو ضربته زيدا الا ان الضمير المتكلم والمخاطب
 اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بذكر
 الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد
 مدلولهما بخلاف البواقي لتغاير مدلولهما فيها
 يقال اشتريتك نصفك او عجبتي عليك وعجبتيك
 على وضربتك الحمار وضربتني الحمار والتابع الخامس
 من الخمسة عطف البيان وهو تابع جيبى به لايضا
 متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
 بالاجتماع وخارج غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل
 على معنى فيه اى متبوعه نحو قسم بالله ابو حفص
 كنيته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعر عطف بيان له
 فجمع ما ذكرنا من المعمولات الى ما ذكرنا ثلاثا

مطر عطف البيان

واما ما ذكره

واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة
 وعشرون زادا في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرى
 عن الناصب والحازم وفي النصب المضارع المنصوب
 وذكر بعد المجرور المجرور الباب الثالث في الاعراب
 تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شئى حركة او حرفا
 او حذفاجاء من العامل بواسطة له يذكرها التثنية
 يذكرها في تعريف العامل فلا تنقض بها فانها وان
 جاءت منه لكنها لا واسطة يعني جاءت منه
 ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة
 او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها
 ثابتة قبلية مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ مؤن
 قبل التركيب تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول
 مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقا
 والاسماء الستة المضافة فسلمون ومسلمين مثلا
 مترادفات في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال
 الاول عند ورود الرفع والثاني عند ورود النصب
 والحار لكنها اما غير دالة على شئى او دالة على مجرد
 معنى الجمع والتثنية وبعد العمل كلها دالة على
 المعنى الموجبة للاعراب فيحدد الدلالة في بعضها
 فيحدث فيها بسبب العمل صفة هي الدلالة كما يحدث
 به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على
 المعاني المقضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان
 فان شئت فارجع اليه يختلف به اى بسبب صفة اخرى

بحث الاعراب

المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمراد بالآخر هنا هو الحرف
الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال
نريد والمجازي كشاء قائمة وباء بصرى وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده وهو من ان كلامها كلمة براسها قال
المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض
معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من
ظهور شئ فلفظي وان منع حال في اخره فتقديرى
او في نفسه فحلى وهذا تابع المقضية فيوجد في اخر الحرف
والضحا والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعلم
وكذا محالها واقسامها والعرب في الاصطلاح ما اشتمل
على الخصا انتهى فان كان المراد به العامل يلزمه ان يكون
المراد بالعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا
الاصطلاح والانتقاص التعريف بخروج المحلى الذى
في المبني فلو قال اخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان
اصوب واظهر وسلم يلزم الدور بذكر المعرب واذا لم
يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص
وبالمعرب الاصطلاحى بخروج المحلى المذكور عن الحد والمحدود
مع ذكره الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام
كما لا يخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه
اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تبنيها على الخطا
رتمته لكون المانع عن الظهور نفس محله غير انه لا يخفى
على كل من التقديرين ان الجحر بالحرف الزائد ومثل
رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وات

الداخلتين

الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارب خارجة
عن الحد والمحدود لعدم مقتضاها فيكون التعريف
للاعراب الاصل الى الا المحقق به ولو اريد بالاعراب
ما يشتملها وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر
فيه قيد الواسطة وريد بالمعرب ما اشتمل على هذا
العلم يمكن ما ذكر خارجا عنها واما النقض بالواسطة
فمدفع بان المتبادر من البناء السبب القرينية وهي من
البعيدة لكن ياباه ما نقلناه وتعريفه للعامل وله
اي للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثانى بالاستخدام
فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل
اقسام بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين
والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام
الخارجة من التقسيم وهذا التقسيم للاسم تارة لا المعرب
والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلامهما
اما معرب او مبني التقسيم الاول منها تقسيمه منها
بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه نقول هو اى
الاعراب اما حركته وهو الاصل فيه لخفتها وكونها اهل
على المقصود ولذا قدمها او حرف وهي ليست باصل
لانقضاء علة الاصاله فيها لكن يكون اعراب الامر
يقتضى ذلك كاعناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد
الحركة وخذف اى خذف احدهما الجزم ولذا اخرجهما
والحركة ثلاثة ضمة سميت بها الضم الشقين عنها

وفتحة لفتح الفم عند ها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عند
 فكانه يكسر نحو جائي زيد ورايت زيدا ومررت بزيدا
 والحروف اربعة واو والفاء وياء نحو جائي ابوه ورايت
 اباه ومررت بابيه ونون نحو يضر يات ويضر نون و
 تضر بين والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضر ب
 وحذف الآخر نحو لم يضر وحذف النون نحو لم يضر ب
 فالجميع اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم
 عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب
 المحل فهو اى المحل الذى يحل به هذا التقسيم اما معرب
 او مالايس بالحركات المحضة لامع الحذف او بالحروف
 المحضة لامعه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع
 الحذف والاول وهو ما كان بالحركات المحضة ما يتام
 الاعراب متايس او معرب بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث
 غير تابع بعضها البعض فى بعض الاحوال بالضممة رفعا
 اى مرفوعا او حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا
 هذا هو الاصل ايضا اذ بالكسرة يجتثل الفرض فان
 الواحد اذا جعل علامة لشئين على سبيل البديل
 اوجب اللبس فيحتاج الى مثة لاخرى فما وجد فيه هذا
 الاصلان وهو ما ذكر بقوله فهو اى تام الاعراب مما بالحركة
 بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المشئى والجميع بقرينة
 ذكرها بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير
 بناء واحد للجمعية احتراز به عن السالم مذكرا او مؤنثا
 اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص المتصرف

والاحتياج

والاحتياج الى علة وبيان وما خرج منها او من احدهما
 فيحتاج اليهما كما سيجئ احذر من غير المتصرف لان
 اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضاف الى غير
 بناء المتكلم فان المتصرف على ما فسره غير صادق على
 المعرب بالحروف كما سيجئ نحو جائي رجل ورجال
 ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل و برجال او ناقص
 الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
 المتروك فيه الكسرة واشارة اليه بقوله اما بالضممة رفعا
 وبالفتحة نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بالحركتين
 المذكورتين غير المتصرف نحو جائي احمد ورايت احمد
 ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما حمل
 فيه على النصب المناسبة بينهما فى كونهما علامتى
 الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمرة والثانى ما
 يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله
 واما بالضممة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اى ما
 بالحركتين المذكورتين جمع المونث السالم وحمل نصبه
 على الجر ليكون وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما
 سيجئ نحو جائي مسلمات ورايت مسلمات ومررت
 بمسلمات والثانى وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما
 بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة فى
 الاحوال الثلاثة علم ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركات
 بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى تام الاعراب
 مما بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة ان غيرها بالحركة

مطلب الاسماء الستة

الى غير بقاء التكلم اذ المضاف اليها بالحركة تقدير كسائر
الاسماء المضافة اليها كما يتجلى المفردة اذ المشي
والجمع المذكور السالم وان كان اعرابها بالحروف لكلاهما
ليس كما ينبغي الاعراب واعراب المكسر بالحركة
لا بالحروف الكبيرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو
جائني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل
اعرابها بالحروف لانها اسماء او اخرها ثابتة في
حال الاضافة سمعنا بخلاف دم محذوفة نسب في حال
الافراد بخلاف نحو العصام فاشبهت الزائدة فامكن جعلها
علامة كما في التشنية والجمع والسكن اخف من المتحرك
فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصارت الحرف اصلا
لخفته دون الحركة بخلاف اذ يحتاج الى زيادة لجود الالف
وقد صار العين اخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسبيا
ونحو العصا لان اللام لم يحذف نسبيا اصلا فلم يشبه الزايد
جزء محضا من الكلمة والاعراب وصف فتناويا ولما
لزم التحريك في التصغير بسبب كون بقاء عاد الى
اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب
بالحرفين اما بالواو رفعا هو الاصل فيه كالضمة والالف
فرغ له فيه والنظر الى هذا فانه الجمع على المشي عكس
ما في الكافية واللب والياء نصبًا وجرا فهو اي
ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكور السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحدة للجمعية والتغير في نحو تنين
وارضين وثبان وقلدين من الشواذ بعد تحقق الجمعية

مطلب جمع المذكور السالم

والو

والو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظائر
من ثلاثين الى تسعين نحو جائني مسلمون واولو
مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولى مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبًا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين المشي وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنان
وثنتان وكلاوكذا ككتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قاله الفاضل عصما مضافا الى مضمرا اذ لو كان مضافا الى
مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جائني مسلمان
واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكلاهما ومررت
بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولها عن الاصل
الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما
عن الثالث فاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلاثة
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العجمة احق بالامتيان
الذات والتشنية لكونها اكثر اولى بالالف اخف
ولكون ضميرها في نحو ضربا وضربان والواو لكونه
اخ الضمة اولى لرفع الجمع بين الياء فلزم اشتراط الاربعة
في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت
هذه الحروف دالة على معنى التشنية والجمع لم تنحصر
للاعراب تحت الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق
التنوين الدال على حذر عن الساكنين فزادوا تنونا
عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقوف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالتبهيين

وكسروها في التشنية وفتحوا في الجمع تعادلا وقربا بينهما
اذلا تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفىين
ووجه الحق اثنين واختيه ظاهر لانها كالمثنى لفظا
ومعنى واما كلاف فرد اللفظ ومثنى المعنى فاعوا
في الاضافة الى المظهر اللاحق بالاصل الاخف جانب
المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا
كلتا والحق اباب عشرين ايضا ظاهر ككونها كالجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون لزوم الاضافة
كنا في الامتنك والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف
لا يكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث قسما كان
محذوفه اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخوه ضمير مرفوع
بقريته الا ان اذ بانصلك المرفوع المنصوب لا يخرج عن
هذا الحكم وهو صحيح الواو والهمزة وهو في عرفهم ما ليس
اخره حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالفتحة
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى
ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه
محذوف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعد
خو يضرب ولم يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم
والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور
الذي لم يتصل باخوه ضمير ان كان اخره حرف علة
واو او ياء او الف فرفعه بالفتحة تقديرا لاستنقاها
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفاء

وجزمه

وجزمه محذوف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يحذف الحركة
اسقط الحرف المناسب نحو يغزو ويرى ويخشى ولن
يغزو ولن يرى ولن يخشى ولم يغزو ولم ير ولم يخش
والرابع وهو ما بالحروف مع الحذف لا يكون الا ناقص
الاعراب وهو اى الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخوه
ضمير مرفوع غير النون الذي هو للجمع المونث اذا المضارع
لوا اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون
التاكيد كما سيأتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه محذوفه
لان الضمير المرفوع لما عذ جزء بدليل سكون اخر ضميرنا
دون ضميرنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف
والواو والياء للحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم مكان
حرف العلة فحذفوها في الجزم وحذف الحركة وحملوا نصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه
في مخرج اصلها وكونها اعلما في الفضلة فلذا يحمل على الجر
دون الرفع في الاسماء فيتناسب بدله فيحمل عليه
في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربان
ويضربون ويضربون وتضربون وتضربون وتضربون
ولن تضربا ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى ولن
يضربا ولم يضربوا الخ فالجميع اى مجموع اقسام الاعراب
الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها
بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصه
المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى
قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيمليق المنصرف وغير

المنصرف وكان للشافى احكام اخر لا ياد من معرفتها
احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف
سمى به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او
لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره نحو
الجرح والتنوين او لزيادة به قدمه لاصالته وكون
مفهومه وجوديا ما اى اسم دخله الجرح بالكسرة لتبادله
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمي
به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج
المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شئت
الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح في
الامتحان لا يدخله الجرح بالكسرة قدمه نجيبا على ان
منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
التمكين لانه لما شابه الفعل في تحقيق الفرعية
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
لشئ منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليحسرى
عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل معرفة
جميع العلل وشرائط ناسرها ولا تتيسر الا بالتفصيل الا
بلى العجوة ووزن الفعل منها يحتاج الى تتبع المواضع
مع ان فيه ذكر العلة التفرعية وهو مغل بالتعريف كما صرح
به في الامتحان ترك تعريفه والتفريق مما يفيد معرفة الاصطلاح
بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على

الانتهار

مطلب غير المنصرف

الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة علم التفصيل الا
فاهم وهو اى غير المنصرف على نوعين الاول سماء وهو
يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر
فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصورة بخواحد وموحد
وشياء ومثنى وثلاث ومتن وربع ومربع قال الرضى هذه
مجموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصلا لغثا
والبيرد والكوفون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة
خوخاس وخمس وسداس وسدس وسباع وسبع وثمان و
مثن وثمان ومتسع بلا سماع بل المسموع مع بناء النسبة
خوخاسى الى تساعى هذا كما قال الفاضل عصما انما
لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع
في مفعول ولا فاعل في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع
البناء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككمرى
مع انه لا يفيد في مفعول وجعل ابن مالك خماسى وخمس
مسموعين ايضا وكل من معدول عن العدد الكسر
اذ معناه مكرر والاصل تكرير اللفظ ايضا فاصل جائى
القوم احادا وموحد جاوا واحدا وكذا البواقي واخرج جمع
اخرى مؤنث اخر اسم تفضيل لان معناه مع في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمر او اللام
او الاضافة وحيت لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدهما فقل انه معدول عما معه من الموافقة للموحد
افرادا لا تشبيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب
الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانهما توجب التنوين

او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخر
شيء من ذلك وقال الفاضل غصام ان هذا الوجه
ضعيف لان هذه القواعد في تقدير الاضافة
لا فرضها في اصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجه ان جائئ الرجل والرجل الاخر وجائئ رجل
وجعل اخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه
الاماد اخر او لا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين
فروغى المتسلسلة بين الحال والاصل وحكم بانه
معدول عن احد الصورتين منعت تلك الالفاظ
او مثلت بها حال كونها صفتا اذ لو كانت اعلاما
لذكر صرفت على الاكثر لان المعدول في هذا الباب تابع
لوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف
اعتبارا للعدل الاصلى مع العسمية ولو للاثبات
لم تنصرف باتفاق للتانيث مع العسمية لكنها لا تكون
تماخر فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي اذ العارض صار اصليا في المعدول لا اعتبارا
في وضعه ونحو جمع وكنع وبتع ويضع حال كونها جمعا
فان جمع جمع جمعا ومونث اجمع وقياس تكسيرة
فعلاء صفة فعل واسما فعلى فهو معدول عن
احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعلى
تفضيل فجمعا شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها
العدل التحقيقي والوصف الاصلى على الاصح ولا يضره
الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير

جمعهم

جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها
وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه
العسمية ولهذا الاختلاف لم يقيد بها بالصفات كما في
الاول وانما قيد مجموعا لانها لو كانت مفردة يا جعلت
اعلاما ما تكون كما سبق ونحو عمر وزفر ورجل اسم نجح
من الجنس وفزع اسم جبل في مرفعة حال كونها اعلاما
والسبب فيها العدل التقديرى والعام ولو لم تكن اعلاما
بان نكرتها لانصرفت لبقاها على سبب واحد
والثاني قياسى وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يدعى فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور
كما يشير اليه بادات السور الكمال في قوله وهو كل علم على
وزن اى هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا
يوجد في الاسم المنقول اخر الفعل او النجم كضرب
بجولا وشمر مشد العين على لفرس الحاج معناه
في الاصل اسرع في المشي ويقم منقولا من النجم وانقطع
واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسى والسادسى
معلومه او مجهولة او في محل اوله اى الوزن او محراز
بالحلول احلى الزوائد المضارع التى لها نوع
اختصاص به وهي حروف اتيان حال كون ذلك الوزن
غير قابل للتثنية المتحركة للتانيث لان حقوقها به يخرجها
عن كون وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون
منها غير منصرف للعسمية والتانيث كعمله وارملة اذا سمي

بها في دخل في قوله كل علم فيه ثاء الثاني للوزن
 الوزن كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب
 العلمية ووزن الفعل وكل افعال التفضيل والصفة
 اي كل ما كان على وزن افعال موضوعا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
 والوزن ولم يقيدها هنا لعدم قبول التاء اذ كل فعل
 من حيث انه افعال التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها
 بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلا
 وكل اسم اعجمي عين عرب في الاصل استعمل في اوله
 نقله الى العرب علم سواء كان علميا في العجم ايضا واسم
 جسم نقل علم اظهر الخلل في عبادة الكافية حيث قال
 شرطها ان تكون علمية في الاعجمية وما جاء به
 من التعميم بالحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
 ولا قرينة لعمومه ولا صواب ان يقال ان الثاء
 ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط
 فيها ظهور العلة لكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى
 كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بمجالها
 وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب
 بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون
 كاللفظ العرب فتضعف العجمة فلا توشرو هو
 اي والحوال ان ذلك العجمي زائد وحروفه على الحرف
 الثلاثة او متحرك الوسط نحو قالون كان في لغة الروم
 اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علميا لاحد رواة نافع لجودة
 قراءة

١٢٠
 قرأته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف و ابراهيم
 مثالان للزيادة على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول
 وشتر وسفر ونوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب
 الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها
 في ما وجور فيجوز في نوح الوجه كنهن هذا للترخشي
 وقد زيفوه بان التانيث امر حقيق وله علامة تظهر
 في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة
 لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو ما للتقوية
 لا لاستقلال السببية وان لم يسمع قط منع الصرف في
 نوح بخلاف هذه والثاني عدم تحريك الاوسط في العجمة املا
 بخلاف التانيث لان اعتبارها في التانيث لقيام مقام
 الرابع القائل مقام التاء فيقوى بوجود التانيث في الجملة
 وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسددا
 شبيها فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام
 العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة
 ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة
 ومجرد زيادة حركة لا توجب طولاً مؤويا الى القلة في لغة
 العرب الاتري ان كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا
 لسيبويه واكثر النخاة وارتضاء الرضى والثالث اعتباره بدليل
 منع نحو سفر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد
 بانها اسماء بقتة وقلقة وانما يظهر الثمة في نحو لك اسم
 لرجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان وتبع لابن الحاجب
 في هذه الرسالة وكل مؤنث علميا او لا بالالف مقصورة كانت

أو محدودة والمراد بها الهزلة المنقلبية لاما قبلها والتمية
 بالالف باعتبار الكون وبالمحدودة باعتبار السببية
 فانهم نحو حبل وحمر فقل انما قامت مقام العندين
 لزومها الكلمة وصفا مثلا لا يقال حبل حبل ولا حمر
 بخلاف التاء فانها ان لم تزلت لم تزلت بعرض كالعلمية
 ورده المص بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقص
 بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بعمها وان ارادوا سلب العموم
 فكذا الالف ان تخوذ كرى وضراء وان ارادوا بحجج التاء
 للفرق مطركا في بعض الصفات فكذا المقصورة في
 افعال التفضيل والمحدودة في افعال الصفة الا ان يدعوهم
 عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس يقوي الا ان ينضم
 اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم وعلم
فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلاثة او ثلاثا في
 الاوسط وللخوفاطمة وهنزة او نقدة بركا انما شرط فيهما
 العلمية ليس التاء لانزما لان الاعلام محفوظة عن التغير
 بقدر الامكان ولانها اوضاع ثابته فيكون التاء حرف
 مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معني فيانزما وهو اى
 والحال ان العلم الذي فيه التاء نقدة زائدة حروفه على
 الاحرف الثلاثة علم الموت ولا نحو زينب او هو محرك
 الاوسط حال كونه علم الموت مخوقا ما سم امرأة وينبغي
 ان يقول او عجة ليشمل مثل ماء وجور وجه هذا الاشتراك
 ضعف المقدرة فلا تقوى قوة الملقوظ الابقام شيئا في
 اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع مقامها بدل عدم
 ظهورها

ظهورها في مثل عقرب مع وجوده في خوقديرة وحركة الوسط
 قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل حمر مع جواز
 حبلوى والجملة وان لم تكن مؤثرة في الثلاث الساكن الاوسط
 على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث والضعف هذين لا يؤثران
 الا في التانيث في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله
 علم الموت وقيل السلامة يشغل احد الامور على مقاومة
 الخفة لتقل احد السببين ومن اجتمعتا لتأثيره ورده المص
 بانه لا طائل له اما اولاه فلان تأثير العلة ليس للثقل بل
 للقرعة واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعمية والوقف
 والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر
 واما ثالثا فلان انصرف نحو قدم وماء وجور اعلا ما للثقل
 على مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة
 والمقاومة ستيان في الحالين ولو سمي به اى بذلك المتحرك
 الاوسط مذكرا صرف لغاية ضعف التانيث فلا يقوى به
 الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزان على الثلاثة
 منع لو تانيثه اصليا او الا انصرف في كل حال ككل مكسر
 بتغير التاء فان تانيثه بتاويل الجماعة فقل كلاب اذا سمي
 به مذكرا صرف ولو كان علم الموت ثلاثيا ساكن الاوسط
 يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان
 احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد
 لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليامن من
 الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتنان مركب مراسمين
 في الاصل لان نحو البخم وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعلم

استقلال لا يعتمد بجزئيته فكانما التركيب فيهما حتى يؤثر
وخرصن زيد وان زيدا وزيدا مع الضمير وتابط بشرط اعلاما
محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر
الاضافة او يكون بمعنى الفعل احتراز به عن مثل عبدالله وضاب
زيدا لانها محكيان فلا يظهر فيها المنع ولان الاضافة لما
اثيرت في المضاف الصرف فلا تؤثر الاحرارة والماء الابردة ولا
الثاني صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه
ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل طفا او جار الخمسة عشر وجاري
بنت بيت علمين لانها محكي البناء على الهم فلا يظهر
اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدتين كما اصاب في
زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية
احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما
محكيين ايضا بل لو مراد ذلك عن قوله ليس احدهما عاملا
في الاخر ولو زاد ايضا ولا مبني لا غنى عن القيدتين الاخيرين
ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج
لكان اخص واشمل وانع والثاني اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك
وحضرت على اللغة القصيدة كما ينبغي وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر
لا اصليان ولذا سميا من يديتين وسميتا مضارعتين لشبهتهما
بالفي الثانية وقيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما
من يديتين علميا ليمتنع بالعلمية عن التاء ويحقق المشابهة
او وصفا لا بدخل التاء لما من تحقق المشابهة في نحو عمران
والسبب الالف والنون والعلمية سكران مثال لوصف له
مؤنث لا بدخل التاء كسكرى ورحمن مثال لوصف له

مؤنث

مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
والوصف وكل جمع الى الباء او اصلها كخضاجر تحقيقا او تقدير
كسر او يل على وزن فعال او فعاليل بان كان اوله
مفتوحا وثالثه الفابعة حرفان متحركان او ثلاثة احرار
او سطها ساكنين ولو في الاصل جوار فانه غير منصرف
علم الجمع ومثل دواب وجه الاشتراط اختصاصها بالجمع وانما
التكسيرة مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى
الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلاهاء ولا ياء احزان عن مثل
فرانزته ومدائنه بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما
بدون اتصال شيئي وهو الظن من المثال على ان المختار عنده
كون التاء في مثل فرانزته فيخرج بانصاله عن الوزن المعبر فلا
حقا الى الاحتراز كما صرح به في الامتنان نحو مساجد ومصانع
وفي التثنية بهما دون دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد
الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير
عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزوايد بلفظه
كما في التصريفي فيقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل
عصام ويجوز صرفه اي لا يمنع جعل ميم المنصرف منصرفا
حقيقته بادخال الكسر والتثنية لما من تعريفه لضرورة
التعريف بان يخل بالوزن او سلاسته لومنع فالاول كقوله صبت
على مصائب لوانها صبت على الابصار صرت لبالياء والثاني
كقوله اعد دكر نعمان لنا ان ذكره هو المساك ما كثرته بنصوغه
او للتباسب اي ليحمل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف

خو سلا على قراءة نافع والكسائي صرف ليتناسب
اغلا بعك وقواريس ليتناسب فقط بأ بعك وكل مالا
ينصرف اذا اضيف الى شيئ او دخله لام التعريف انصرف حقبة
وجدا ايقينيان اولال دخول الكسر عليه وعلم دخول النون
للاضافة او اللام للمنع الصرف فافهم خوم مرت بالاحمر
مثال للتاني قدمه على مثال الاول لثاني يقع الفصل
بين المثال والمثل او احمر نما مثال للاول ولام المثال لعدم
الفصل فيه فافهم والتقيم الثالث من انقسم بجسب
النوع وهو اي الاعراب بحسبه اربعة بالاستقرار رفع ونصب
هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما لكن
معناها في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما
يشبه هما معناها المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما
يشبه هما كذا ذكره الفاضل عصما وجر مختص بالاسم
لا يوجد في غيره معناه علم الفاعلية الاضافة وجزم مختص
بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلا الرفع اي
علامته هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامته دالة على
ما دك عليه الرفع لان الاعراب عند عبارة عن الحركة والحرف
واما اعراب من جعل نفس الاختلاف فالمعنى علامته
دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة
في الاسم والفعل وواو اي واو جمع المذكر السالم والاسماء
الستة في الاسم والف اي الف التثنية في الاسم ونون اي
نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلا
النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذي

هو جمع

هو جمع الموثن السالم والف في الاسماء الستة السابقة وماء
اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلا
الجر ثلاثة كسرة في المنصرف وثنحة في غير المنصرف وماء
اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلا
الجر ثلاثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح الذي
لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور اذا كان
معن الاخر وحذف النون والتقيم الرابع من التقيمات الاربعة
للاعراب تقسيمه بحسب الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلاثة
لفظي يظهر في اللفظ اي لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه
علامته وحققا الظهور وتقديري ومحلي فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ماعداهما لفظي لا يختص الاعراب في هذه الثلاثة
فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديري
مالا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره
لجر التخفيف اولا لدغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة
في قراءة ابي عمر و نحو الرحيم ملك يوم الدين في قراءة ابي
عمر و غيره وما يتبع حركة اخره بحركة غيره اعرابية اولا للتثنية
نحو للاشحة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله
بكسر الدال على قراءة حسن البصري و نحو يازيد الظريف
بضم الفاء و نحو ضرب خرب بالجر للجوارى في خرب اذ ليس
حركة اخره بناء ية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدم صريح
به الدما مبني فيكون التسمية بالجر للمشكلة الواحدة ان يقال
ان الاول ما لحق بالموقوف عليه دالة للاشتراك في اشتغال
الاخر بالمسكون والثاني بالحكى للاشتراك في اشتغال الاخر

بالسكون بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديرى ما لا يظهر
 في اللفظ بل يقدر اخره لم يمنع فيه غير الاعراب الحقيقي
 اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يستجنى ولا يكون التقديرى
 الا في العرب الاصطلاحى كاللفظى وذلك التقديرى في سبعة
 مواضع وجعلها ايضا اوى ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة
 بان ادخل في الثانية ما جعله رابعا وان جعل السادس
 مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثمانيا وزاد الخامس
 والسابع فتنبه ولو تكر من الغافلين الموضع الاول معرب
 مفرد اخره الف وان حذف اللفظ الساكنين للجرح الحققة
 فهو مشهور لا مبني فيكون كالمفوض فان كان ذلك المفرد
 اسما فاعرابه في الاحوال الثلاثة تقديرى لتعذر الحركة
 على الالف ملفوظا او مقدرًا نحو العصا وعصى وان كان فعلا
 فرفعه ونصبه تقديرى لوجود الالف في تينك الحالتين وجره
 بحذف الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى ويخشى الله
 ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش الموضع الثاني
 ما اسم معرب مطلقا اضيف الى باء المتكلم ولو حذف
 او قلبت حال كونه غير النشبة فانها اذا اضيف اليها يكون
 اعرابها الفتليا لوجوده في اللفظ نحو مسلمي ومسلمتي بالشد
 فان كان ذلك الاسم العرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى
 للنزوم القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانها الفتليان
 بياء مدغم فالاولى تقديمه كما في الاداء نحو جاني مسلمتي
 اصله مسلمتي فليت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اى غير جمع
 المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه تقديرى سواء كان مفردا

او جمعا

مطلب الموضع الاول

مطلب الموضع الثاني

او جمعا مكسلا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر والسكون او الفتح
 قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
 او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
 وان قاله البعض كما يمكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
 اعرابا بعده في التنثنية والجمع لعدم النبدل باختلاف العامل
 بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة
 الى الضمير لا توجه نحو غلامك نحو غلامى واني ورجالى
 ومسلماتي الموضع الثالث ما اسم معرب مطلقا في اخره
 اعراب محلى اى بحركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب
 مجازيا لكون اذ لبيت باعراب في الحال كما اشار اليه
 فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديرى
 للنزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالشاف ولذا قد مر على
 الرابع عكس ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل منقولة
 في الحال الى العلمية نحو تايطشرا فان الصحيح انه معرب اعراب
تقديرى وقيل مبني كما قيل العلمية او منقولة في قول القوم
 الجحازى وامابنو عيم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب
 كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا
 اشعارا بان السؤال عن زيدا المنصوب فتقدر رفعه
 لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني عن تمران
 اعرابه بياء مقدرة والمفوض حكاية لمن قال لك تمرتان
 وكذا اى المذكور في كون اعرابه تقديرى لاشتغال
 الاخر بالآخر كل عام مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل
 لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء

مطلب الموضع الثاني



ايضا فيكون تقدير يا نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد
اعلاما فان كلامهما معمول في الاصل لما لا اعراب له
وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف
نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين من العلم الرب
الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فار اعراب
الجزء الاول اي الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال
لكونه جزء كزاء زيد بل للمجموع علم ما هو المختار
عنده كما حقق في الامتحان من اي من نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه لفظي لظهوره في لفظ ماله الاعراب وان
كان في وسطه لكونه من اعراب في الاصل ولما منع في آخره
وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقدير يا كما اذا كان
الجزء الاول من الاعراب لم بحسب العوامل فان رافعا فرفع
وان ناصبا فنصب وان جارا فجرور والثاني مشغول
باعراب الحكاية اي باعراب متلبس بها ولذا لم يظهر فيه
الاعراب المذكور مع انه الاخر او ما في آخره بناء محكي والتسمية
بالبناء كالنسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فان اذ لم
يكن علما يكون جزاء مبنيين كما يحكي واذا جعل علما يكون
معربا باعراب تقديرى على الاثر لا شفاء موجب البناء الذي
سياق وتعلم ظهور الاعراب في لفظه لما منع هو الحكاية
وقيل يكون مبني كاقبل العلية ومثله سبويه كما صرح به
في الامتحان والموضع الرابع ما اسم او فعل معرب في آخره
الاولى ترك في كما في الاول باء مكسور ما قبلها وان حذف
الافتاء الساكنين فانه كالمفقط لكونه مقدرا لامنيا

حق

مطلب الموضع الرابع

حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما
فرفعه وجزه تقدير في اللزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال
الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة
عليها نحو القاضي وقاض وقاضى البلد وان كان فعلا
فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما القضيان تقديرى
لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق باخوه
ضمير مرفوع فانه لو لحق به فانت كان نون جمع
المؤنث يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال
الثلاثة نحو يرميان ويرمون وثرمين ولت يرميا
ولم يرميا الخ نحو يرمى هو وترمى انت اوهى وارى انا
وترمى نحن والموضع الخامس منها فعل آخره واو ضمير
ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون
نصبه وجزمه اذ هما القضيان ايضا اي كفعل آخره باء مكسور
ما قبلها تقديرى لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو
المذكور ان لم يلحق باخوه ضمير مكسور اذ لو لحق به يكون
اعرابه لفظيا او محكيا كما مر نحو يغزو وهو تغزو وانت
اوهى واغزو انا ونغزو نحن والموضع السادس منها اسم
معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اي كلمة في
اولها همزة وصل تقبل الساكن فانها تسقط عند الملاقاة
فيجتمع ساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك
الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة
الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلاثة تقديرى لعدم
ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاني ابو القاسم ورايت

مطلب الموضع الخامس

مطلب الموضع السادس

ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكور السالم
 فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفىون
 ومصطفين بفتح النون في النصب والجرح فتحرك الواو وفتحا
 للسكانين بالفتحة للمجانسة والياء بالكسرة كما ذكر فيكون
 اعرابه لفظيا في الاحوال الثلاث لظهوره في لفظه نحو
 جائي مصطفى القوم بضم الواو ورايت مصطفى القوم
 بضم الواو ومررت بضمطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم
 يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي الواو
 والياء لكنتين فيكون اعرابه تقديرية في الاحوال
 الثلاث نحو جائي ضاربوا القوم ورايت ضاربي القوم
 ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية
 فرفعه تقديرية يحذف الالف للسكانين وفي نصيبه وجوه
 تحرك الياء للسكانين بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
 لفظيا نحو جائي غلاما ابناك يحذف الالف ورايت غلامي
 ابناك ومررت بغلامي ابناك بكسر الياء فيهما والموضع السابع
 من المواضع السبعة العرب الموقوف اي الذي وقف عليه
 نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف
 اذح يكون لفظيا كسالمون ويضربون فان كان ذلك
 الموقوف عليه غير منون بتنون التكمين منونا بتنون المقابلة
 او لا او كان في اخره تاء التانيث في احواله الثلاث تقديرية
 لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمر في الاحوال الثلاثة مثال
 للمنون بغير التكمين وان كان منونا بتنون التكمين بغيرها
 بلافتحة او بها اي حال كونه بلاهاء التانيث او بلاهات

مطلب الموضع السابع

منقولة

منقولة عنها فرفعه وجه تقديرية لسقوط الاعراب بالوقف دون
 نصيبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه
 فتح ما قبله الذي هو النصب بخوزيد فانه يقال جائي زريد
 ومررت بزريد بسكون الدال ورايت زريدا بالالف واما
 المحلى وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في
 نفسه لما منع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن
 الاول او الاخر بذكر الشاف الاسم العرب المشتغل اخره
 باعراب غير محلى لما عرفت انه لو اشتغل بمحلى لكان اعرابه
 تقديرية نحو مررت بزريد فانه يحكم على محلى زريد بالنصب
 على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا للمع
 الجرا لان الجارالة ووسيلة في اقتضاء معنى العامل الى
 المفعول في اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المفعول
 كذا في الامتحان وكذا المحلى ضرب زيد ومررت بزريد
 في زيد مرفوع المحلى على الفاعلية او منصوبة على المفعولية
 في الاول والتانيثية في الثاني والثاني المسمى العارض الذي
 يتوارد عليه المعاني المقتضية قلة فيما علقه على الامتحان
 التقديرية انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه واقول
 معنى كون الاعراب محليا ومقدر في النفس ان
 نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه
 لدلالته على المعنى المستقبل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ
 مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا كونه مجنبا
 او مضادا اليه او مدخول الجار فام يوجد فيه ذلك
 الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية

مطلب اعراب المحلى

مطلب المعنى العارض

والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
 الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد
 ضارب عمرو وعمرو او مررت بزيد وقوله تعالى واخذ
 موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس محليا للاعراب
 اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى
 المستقبل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق
 الله تعالى والجمهور قصر وا المانع علم البناء وقالوا من كونه
 محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيه فيرد
 عليهم ان المحلى قد يكون في المعرب لانهما اتفقوا على ان
 يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب زيد شديد وغرو
 ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا فلما فالتحتم
 انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر فقط هو
 الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعالمية بخلاف المانع
 في يا زيد ومررت بزيد ضارب بزيد فان البناء وكونه
 مدخول الجا ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر
 يمنع من ظهور النصب غاية ما في السلب ان ذلك المانع
 اوجب في الآخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع
 الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب
 تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اى المبنى
 عارضا او اصليا باستخدام كلمة كانت حركته وسكونه
 اى حركة اخرى وسكونه لا يعمل اى بسببه ولودخل عليه
 بل بان الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب
 كما يستجنى وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع

ان كونها

ان كونها مبنيية مذهب مرجوح والمختار عند مذهب الرغزى
 وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان لان حركتها
 تكون بعامل لو دخل عليها ملتبسا او ملتبس بخلاف المعرب
 فانه ليس كذلك وهو من اعرابه اى او ضحته وظهرت فالمعرب
 محل اظهار العكس لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ
 محل لوصفه فهو اى المعرب مطلقا لما كان هذا تفصيلا لما
 سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجزاء ما
 كلمة كان حركته وسكونه اى حركة اخرى وسكونه بعامل اى
 بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجا الزائد وغيره
 مما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم
 انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع
 انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على الخطا رتبة
 ما بالحرف بعد جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذلك
 في الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما زاد وحرفه بعد سكونه
 فهما الصديق تعريف المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف
 ثابت قبل العمل او بعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا
 دلالة له في المبنى حتى يراد به هذه الصفة كافي المعرب
 علم ما لا يخفى انما ترك تعريفى ابن الحاجب لعدم حصول غرض
 الاصل من التعريف بهما وهو معرفة الافراد والاجزاء الاحكام
 عليها وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع البنين حتى يعلم ان ما
 عندها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد اوجه مع ان اختلافها
 في انفسها لانه اطلق المركب واراد جزؤه او المركب مع الغير تركيبا
 يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المتكسبة التي توجب

البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع البنيات
واراد بمبنى الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة
وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل
نوع معرفة وضبطهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة
واحال تمامها على تفصيل البنيات وانما عدل عن
تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف اخره بعامل وما اختلف
اخره لا بهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبني وانشر
المرتبة عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه وانشره
المرتبة على بناءه اثبات اخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
المطرزي بمعرفة المص به بعد تعريف العرب بالاختلاف
والمبني مطلقا ولم يضمن لثلاثتهم رجوعه الى العرب من اول
الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني
العارض اي مبني هو الاصل العارض والاول اربعة الحرف
قدمه لكمالها في الاصل اي لا يقع معمول لا اصلا بخلاف
المضامين فانه قد يقع موقع العرب فيكون معمول كما مر
والماضي قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند
البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم
بلام مقدّر كما مر والجملة من حيث هي هي اخرها عند
الجميع لكون بناءها مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدّر
كما مر والجملة من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بناءها
مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وجه
البناء عدم توارد المعاني المقضية عليها اصلا لعدم دلالتها

على المستقبل

مطلب المبني

على المستقبل المطابق واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهو مفقود
فيها ايضا كما لا يخفى والشأن ايضا على نوعين لازم وغير
لازم واللام منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اي المبني
اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ
بحسب اختلاف مادته وصيغته على المعنى الخفية عن دلالة
الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار عند
كما صرح به في الامتحان في جنت العرب وقيل المشابهة
بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب
والفصل واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي
لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كالفصل
الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداها
وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي الاشارة المحسنة
او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات وجه البناء
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع
الحرف غير اي واية فانها معربان ما لم تحذف صدر صدرها
لانها لا التزامها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد
رجل وخسة عشر لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث
وانا لما يستجني من ان الاضافة فيها كالاضافة فلا
ترجح في جانب الاسمية وانما بني عند حذف الصدر لتأكيد
شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف فنوى قضاها
الغايات ولذا بني على الضم نحو قوله تعالى ثم لنز عن من كل
شعبة اثم اسند على الرحمن ميتا وينبغي ان يكتب في منها
ومن اسماء الاشارات تشبهها لان عندك كونها معربة وبيت

وجهه في الامتحان بان لفظ التشنية لما كان قياساً مطرداً
عاماً ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب
ويبدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناءه في
غيره كما سيجيء واسماء الافعال بناؤها المشابهة لبناء المبني الاصل
اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء
لعدم موجب الاعراب كما في بمعنى انفضت واوه بمعنى اتوجع
واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة
فيها كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمات
الى الاسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على
وزن فعال حال كونه مصدر معرفة كفتار بمعنى الفجرة
او الفجور او صفة نحو يا فساد ويا خبات بمعنى يا فاسق
ويا خبيث او علماً للمؤنث نحو هذا اسم امرأة قيل ببناء
هذه الثلاثة لشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر
المشابه في المعنى لمبني الاصل ورده المص بان جهتي المشابهة
مختلفتان فلا ينبغي قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء
المنادى المفرد المعرفة كما سيجيء فان قيل لم يعتبر الفعل
في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساوات
لا ينبغي باعتباره ولانه لم يرض به الرضي حيث قال كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه والا
في كل المعدول لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن
الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع للمعدول عن هذا الاصل فلا
يرد عليه ما اورده الفاضل عصار بان خروج فعال من الفعلية
اليها لخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع

كما لا يخفى

كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق فما
الدليل عليه وبنوت الاصل لا يدل على العدل عند الجواز
ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولاً عن الآخر
وان ادعى العدل المقدر لا يضطر وجودها مبنيات على
الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المعدول
عليه معدولاً عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضاً فهو تكليف
عند اهل الحجاز وفيه للاخير وهو معرب عند بني عجم
الماضي اخبره فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بناءه لانهم
احرصوا للاصالة لاسيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموا
وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في محله كما كررنا في
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة وقال المص وفيه ان هذا يقتضي اختيار
الفتح وفيهما انهما يقتضيان عند الاختصاص ببناء في
مناسبة مبني الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون للفا
ما ذكره والكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة
الاجتناب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون
الضميمة والاصوات وهو اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ
حكى به صوت اي غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره
على اللفظ سواء كان ذلك للمحيوانات او للجارات كفا
والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او غ
او غ وما يشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت
الغراب او قلت غاق قاصداً ما يشابه صوت الغراب عن
من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهو شمولها لكل

معنى وحكمها والفرض الاصل من النجوم معرفة التركيب فاجرا
ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يتخصص
المبنيات فيما ذكره والتعليل بانه اسم لا صوت بعد
تسليم الاول مردود بالصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو
الحكمي وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو صوت الحيوان او صدر عن طبع وهذا الاعتبار لم يقل
اسماء الاصوات والتعليل بانه يصير القسمين قسمًا واحدًا
سواء الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته
ثم قالوا في سبب الاصوات الغير المحكية هو انتفاء الترتيب
وفيه انه من مذهب مرجوح والخاتمة مذهب الرمنشري كون
غير المركب معر باموقوف او يدل عليه جواز الساكنين في نحو
زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها
وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما
تفسر او تعدر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية
المشابهة فنوعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتخرىك اخر نحو
غاق في التركيب بالكسر لا امتناع الساكنين فاعلموا
تقديرى ذكره في الامتناع فاعلموا هذا القسم من المبني
ليس كما ينبغي او صوت به اليها ثم كثر بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع التشديد او يسكنها مع
التخفيف لاناخذ البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل
في اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله
في حدها كذا في الامتحان فلا حاجة لعدم هذا القسم قسمًا
من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء بهم لانه مختاره
وقال فيه

وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع
صادر عن الانسان ودال على المعنى بالطبع كبنج عند العجاف
ووى للتندم واو للتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اخر علم ما يقتضيه الطبع فاذا حكم دخل في
القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به الحيوان
او صدر عن طبع كان اشمل وجعل ذكر اليها ثم جعلها اعم
للتصويت على سبيل التمثيل تتلف لا يرتكب في مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارفين وبعض المركبات اذ ليس كلها
من المبنيات فمنه ما صار اسمًا واحدًا كيعطيتك وبيوت
ومنه ما بقى على حاله كخمس عشرة والمراد ببناء جزئية وهما
كلمتان وهما ذلك البعض كل كلمتين في الاصل او في الحال
فيشمل ستين اقسام ليس احدهما عاملة في الاخرى في الاصل
سواء كان الاولى محالها اغراب او لا احتراز عن مثل تابطشرا
ومثل عباد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل
منها محكي اغرابه تقديرى وينبغي ان يقول اسميت كما فيها
سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معزيتين
قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان
ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسميت ليس بينهما نسبة
لكن ان اصوب جعلنا اسمًا واحدًا بان جعل مجموعهما
علمًا ذا لاعمى واحد فان كان الثاني صوتًا بنيًا اى الجزان
اما الاول فلانه ليس محالًا للاغراب لكونه جزءًا حقيقيًا
من الاسم فلم يمتح الى سبب البناء واما الثاني فلكونه
مبنيًا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الخير والا

فقد مر ان الصواب عندك انه ليس بمبنى قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديرى وكسر الشافى عند الوصل
لاستثناء الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح
الاول للخفض نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب
في السيب وهو التطلع او الراح اياه اى الواحد رجا سمي به
اما النخاعة عمرو ابن عثمان الشيرازى كمال رغبته فيه
اول كثرة شئ اياه وان لم يكن الشافى صوتا بنى الاول
على الفتح لما مر ان كان آخر حرفا صحيحا نحو بعلي بك
اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او انضم وبك
صاحب هذا البلد من بك اى زاحم او من بك غنقها
اى دقها وحضر موت اسم بلد او قبيلة وهما اسمان فى اصل
جمل واحد وعلى السكون ان كان آخر حرف علة لنقل الحركة
عليها من حيث حركة وان كانت فتحة نحو معدى كرب
واعراب الشافى حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب
ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هو المجموع لا الشافى
فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه
واخره اخر المجموع عبر عنه بهما تاسما او تجوزا على اللفظ
الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها
فيعرب الاول تشبيها بالمضاف حيث تسقط تنوينه
بالتركيب فيجوز الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العوامل وقبل يجوز فى مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه
فى نصبه ويعرب الشافى ايضا تشبيها بالمضاف اليه
فى الصورة فيجوز مع منع الصرف على راي ان قد مر انه اسم

للموت

للموت كما اذا قدر ان كرب اسم لكربية وبك اسم للبقعة
يقال هذا بعلي بك ورايت بعلي بك ومهرت بعلي بك
بالحركان الثلاث ومع الصرف على راي اخر ان قد مر انه اسم
للموت كما اذا قدر ان كرب اسم للخزن وبك اسم
للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال
الثلاث ويبنى الشافى ايضا على راي تشبيها له بخمسة
عشر وجه عدم قطاخة هذه اللفظة كونه مبنية على
تشبيهه ما ليس باضافى بتركيب اضافى فى مجرد الصورة
وجعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة باعتبار دلالة
على المعنى فى الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع
الشافى عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذا انضاف
اليه ايضا كذلك مع انها غير مبنيين وان قاس
المساوات غير متباعدة كقامر وان لم يتجوز
اى الكلمات اسما واحدا ولكن تضمن الشافى ما طفا
او حاد فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا اى لفظا
او الجزء قبل اما الاول فاقوع اخره وسقط الكلمة
التي ليس محلا للاعراب واما الشافى فلتضمنه الحرف
وقال المص فيه انها كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدد انحصار سبب
البناء على ما سبق بيا والذي عندي ان التضمن للجزئين
معا فلذا بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك
الجمهور على الفتح ان كان آخرها حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان آخرها حرف علة لما مر نحو واحد عشر واحدا عشر

في اللام وفتح الكاف فى
الاحوال الثلاث

وثلاثة عشر وثلاث عشرة وثمان عشرة وحادية عشرة
والزائد عليها منتهى التسع عشرة وتاسعة عشرة
يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو
الثاني والتضمن في الاول ظاهرا وفي الثاني اذ ليس
المعنى حادي عشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من
المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من الاول ان المراد المفرد من المتعدد لا المتعدد و
عطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على
العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي
عشرة وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحو
هو اى فلان جارى بيت بيت اى ملاصقا ببيتى وبيت
او بيت منه الى بيت منى او ملتقى ببيت منى يعنى الجار
القريب وهو بين بين اى وقع بين هذا وبين ذاك
يقال هذا كشيء بين بين اى بين الجيد وبين الردي
اشار الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول
لفظ اثنين بنى اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب
الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على
صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض
بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى
واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان والذات وان
حذف النون لا يجزى المطلوب وليناسب المحذوف وقال

الفاضل

الفاضل عصام لا الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما
لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدر
عليه عدم جواز اثنى عشر وجواز ثلاثة عشر كـ نحو
جائى اثنى عشر رجلا ورايت اثنا عشر رجلا ومهرت باثنى
عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلان وهن وبعضها ليست من هذا الباب كضمير الغائب
انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شيء
بلفظ معين غير صحيح في الدلالة عليه لغرض كإيهام على
ونحو غير انها يعنى يكفى به وهو اى ذلك البعض كم
ويجئ لعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها
في الاعراب تمييزا يميز ما اثنى البه بقوله يكون للاستفهام
عن العدد فينصب ما بعده على التمييز رجلا على مميز
العدد الاوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز
احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا والخبرية عن العدد وسميت
بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر
تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل
او رجال لانه نقىض رجب او مثله فحمل عليه في الخبرية فميز
العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليها دفعا
للتحكم وبنائها لكونها موضوعا وضع الحرف ولكن الانتهاء
متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على
كم يكون للعدد وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم الجمعة مثلا وينصب ما بعده على التمييز لما مر في
الاستفهامية وبنائها لكونها في الاصل داخل عليها كإيهام التثنية

مطلوب
بعض الكنايات

فصار المجموع بمنزلة كلمة بمعنى كسر ففي ذاعلى اصل بنائها
 نحو عندى كذا ديهما قال فى الامتحان ويجنى ان يذكر
 كايين فانه مبني ايضا بمعنى كسر الخيرية واصلها كاف
 التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبني على
 السكون اخوه نون ساكنة لا فتورين ولذا يكتب بالنون
 وكيت وزيت بحركات التثنية ولا يستعملان الا مكررين بواو
 العطف يكونان للحديث اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت
 وكان من الامر زيت وزيت وبنب الكونهما عبارتين
 عن الجملة التى عدت من مبني الاصل والكلمات المتضمنة
 بمعنى ان الاستفهام كن وما غيرها وجه البناء ظاهر
 غير اى وايت فانها معربان لما مر وبعض الظروف لان
 جميعها ليس بمبني والمراد به اسم الزمان والمكان لاما
 اعتبر فيه الظرفية لعدم محدد في مذ ومنذ ذكره الفاضل
 عصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصنوع ذكرهما لشبههما
 بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه
 حقيقيا او حكما فيشمل كيف الذى للحال والصفة ولما
 وما ذكر الكاف وما عطف فن قيل ذكر الشئ في
 باب ما يناسبه نحو امس لتضمنه معنى حرف التعريف
 ولذا صام معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه
 اصلا في تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء
 المشددة فى اشهر اللغات وقد تحققت الطاء المضمومة
 وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء
 فهذه خمس لغات لها الوقت المسمى المنفى فعلة نحو

مثل

مثل ما رايت قط اى ابلا وبناء المخففة لكون وضعها وضع
 الحرف او المشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف
 لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف
 لانها مثل لما فى استغراق النفى وعوض بفتح العين
 وضم الضاد فى المهور وقد جت بفتح الضاد وكسر هاء
 وهو للزمت المستقبل المنفى فعلة نحو لا اراه عوض هذا
 وبناءه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقيل
 بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الدهرين
 الداهر ما يبقى على وجه الارض ومد ومد وبناءها
 لموافقتهما اياها حرفين وكونهما مقطوعين عن الاضافة
 كقيل ولذا بنى الثانى على الضم واجتماع الساكنين وبنى
 الاول على السكون لعدم اجتماعهما ولذا لقي الساكن يضم
 اخوه للاتباع اولان اصله منذ بدليل انه لو سمي بصغير
 على ميند ويجمع على امناذ نذير فلما اخرج الى التحريك عاد
 الى اصله نحو منذ اليوم قدومه على منذ لما مر وقيل ان
 بناءه لكون وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال
 الفاضل عمما لوثبت هذا ثبت ان منذ ليس اصلا له
 والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غلب
 فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج عن النجاة لان
 الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى من له
 ادخل استبعاد واذا بنى للزوم اضافة الى الجملة وما اضيف
 اليها فهو فى الحقيقة مضافا الى مصحوبها وهو غير مذكور موحدا
 فكانه محذوف كما فى الغابات وليرين على الضم لان الالف

الالف لا يجتمعان واذا بنى لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا
مبنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم
ولما قال الفاضل عصما في شرح التلخيص وهو وقوع
امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية
المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
الى ان الزم ما دلولة واذا ظرف بمعنى حين وردهم
بن خروف بصحة لما سلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على
المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه
مثله في المضي او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى
اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالمشا وبالاضافة
الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك
حيث قرينه معه وجه البناء مامر ومتى استفهاما او شرط
للزمان وان استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما
تضمنهما اياه وايات استفهاما للزمان وكيف استفهاما للمكان
وجه البناء فيهما تضمنهما اياه فان كان بعد اسم
فهو خير نحو كيف انت وان كان فعل ناسخ فحال نحو كيف
وحيت للمكان الجهم ويفى الى الجملة كثر يا وجه البناء
فيه مامر في اذا ولذا يالف مقصورة قال الرضي لوجه
لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالانفقا ثم قال الفه
يعامل معاملة الف على والى وثبت مع الظاهر او ينقلب
يا مع الضمير غالب او حكى سيبويه عن قوم لذلك وعلاك والاك
ولا يضاف الى الضمير مقصور لاصل الفه سوى هذه الثلاثة

ولدن

ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل
اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيندفع
الاتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في
عضد فيندفع الاتقاء بفتح او كسر النون او حذفه
اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام وضمها وسكون الدال و
ربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعادة
المص تحذفها على ما لا يخفى قال الفاضل عصما ولا يخفى ان
الثلاثة الاخيرة مبنية على السكون لان اخرها النون
السكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الخير دون
الوسط والقول بان الاخر فيها مبنى والمعتبر هو الدال مردود
بان المحذوف لعل لا يتيسر نعم يصح ذلك في لربضم الدال
دون غيره وان وقع التقاء الساكنين بحذف الحرف الطحج لا
نظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون في لربلا علة
قبل بحيث لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورده
الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف اما كان يعرف انه
يكون في التركيب مبنيا لمشا هته بالحرف فالوضع وضع
الحرف لا يصلح ان يكون وجهها للبناء والفاضل عصما بانه
لا يجوز تعريف بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان
وجوده بعد بناء كما هو اللفظ وقال الرضي لاستلزامها الاتقاء
الذي هو معنى من وقال الفاضل عصما والاقر ب
ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيد فعله هذا
لا حاجة الى تقدير من اذ لم يذكر كما قرره الرضي او الكاف الذي

بمعنى مثل نحو يفهم عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافئة وعلى بمعنى فوق نحو من عليه ومن
بمعنى الجانب نحو من ان يميني الاسمية صفة للثلاثة الاخيرة
والقريبة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول
ما اي اسم مطلقا قطع من الاضافة بحذف المضاف اليه
بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقع عنها فيعرب
وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربا له الامثال
وفي الظروف قليل نحو قوله وكنت قبل لا كاد اغص بالماء
الفرات والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى
في المبني ونسبى بيانه في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول
منوي فانه المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما في الظروف يعرب
مع التنوين بخور رب بعد كان خبرا من قبل ولم يسمع المنسي
في غير نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدم وامام وخلف
وراء واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما
بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير وليس عليها ما بمعناها
نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء في الجمع
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم خبر النقصان
باقوى الحركات والآن عطف على ما ولو قدم للكان اول
واظهر وجه البناء فيه بشبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير وتضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف والمظاهر اذ وعد من غير اللازم مبني على
راى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملان لم يغير

والاصل

والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخول
من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر
بيانيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني
وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبتت
الكسري دون حرف الجر والثاف المنادى وهو ما نفوذ بحرف النداء
لفظا او تقديرًا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيمثل
هذا يا الله ويا سماء بلا تنسيف بخلاف تعريف ابن الحاجب المرفوع
لا المضاف ولا المشابهة به المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبني
على ما يرفع به ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرًا
او محلا به راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة
والحرف الشامل الالف التثنية وواو الجمع انما يبنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشاهاة له افرادا او تعريفيا في مثل ادعو
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا او معنى ذكره في الامتحان
وهو المشهور واستبعد بعض الكل بمنع المشابهة بانه لا تعريف
في كاف الخط الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والالابني
النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى
الامر كفعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة بسبب
البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقبول لغير معين لان
الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة
فلا يناسب الامر وانما يبنى على ما يرفع به للفرق بين حركتي
المنادى المعرب وبين المبني وحروفهما كذا في الرضى هذا هو
الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للمعدول عنه داع كما اشار اليه
بقوله ان لم يلحق باخوه الف الاستفانة او الندبة هذا الشرط

انما يفيد في الواحد او الالف ما دام القامتان في لضم ما قبله
 دون المثني والجمع اذ هما مثنيتان على ما يرفع اليه الحق
 باخرهما او لا نحو يا زيد اناه ويا زيد وناه لا تنفوا المتأق
 ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قول
 وان الحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما
 يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير
 لحوق الالف بناهما ايضا على ما يرفع به ليسين حكمهما
 ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب في
 لا يلحق باخره الف بل يلحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا
 المعنى ولا باوله لام الاستغناء والتعجب او التهديد اذ به لا يبقى
 البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة
 قبل النداء والمبني على الضم وكلم يلحق باخره الف ولا باوله
 لام ويا مسلمان مثال للمعرفة والحذف بعده والمبني على الالف ولام
 ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدو هما ويا هذا
 وفي ايراد المثالين الاخيرين تعني على ان ليس المراد
 بالرفع ما يقابل المثني والجمع بل ما يقابل المضاف و
 ويرشدك اليه قوله وان كان المنادي مضافا او مشابها به
 اراد به ما اتصل به شي من تمامه معقول له او نعت له
 جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسما لشي واحد
 او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على مكان عليه
 من النصب لفظا او تقديرا او محالا الذي هو الاصل لا يبعد
 عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من
 خواص الاسم ترجح جانب الاسمية ويجعل المشابهة ضعيفة فلا

يرد ان

برد ان نصب المنادي تحصيل المصل اذ قيل كونه منادى
 منصوب ايض ولو اريد النصب لفظا او تقديرا يشكك في
 يا يوم لا يرفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعي ويا غير
 ما يضر في مثنيا على الفتح لان كلاً منها لم ينصب لفظا
 او تقديرا او محالا مع انه مضاف بفعل مقدر عند كسبه وهو
 الصحيح فاصل اليه الله ادعوا وانا دى عبد الله حذف فعلة
 النداء حذفوا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انصب عنه حرف
 النداء ليبدل عليه فتأكد الوجوب لامتناء الجمع بين النائب والمنوب
 وقيل كحذرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة
 نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه المضاف وما من تمامه
 معقول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حلما
 لا يجمل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظرف ومثال
 ما من تمامه معطوف على ان يكون اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة
 وثلاثة عدوا او علميا بخلاف يا زيد ويا عمرو ويا رجلا
 لغير معين بان اريد من ياتي اي رجل كان وان الحق باخره
 اي اخر المنادي المفرد المعرفة الف مذكور بني على الفتح
 لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيدا وان اتصل باوله لام مذكور
 يحجب عنه لانه لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص
 من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على ذلك ولو
 ولو عطف بغير الكهولة وللشباب تحس في المعطوف ولا
 يستعمل فيها الايا لكونها اشهر وانما اعرب معها الضعف
 مشابهاة للحرف بدخول خاصته الاسم نحو يا زيدا في مقام
 الاستغناء او للتعجب او للتهديد ولذا لم يذكر المستغاث له

لانه لو ذكره لم يحتل اخويه ولما لم يحجر الحكم الات في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يحجز فيهما جاز فيه مطلقا
بل في بعضها قيد عين التابع اتحدى فيه هذا الحكم وصرح
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبني
على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخارج عن اللام اذ الحكم
الات لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشروا حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر الاول كالنوطه لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فكانه باشرا كالمنها فالاول نحو يا رجل زيدا في المفرد
المعرفة والثاني يا زيد وعمر وكذلك ونحو يا زيد اخا عمرو
او اخا عمرو في المضاف وزيد طالع حبالا او وطالع حبالا
في شبهه ويا زيد صالحا او رجلا صالحا في النكرة انما
لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرها من التوابع كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوي لكونها كتوابع سائر المبني في كونها تابعة لمحل
متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما
ينبغي ان يلزم ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع
مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة
والجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيدا
العاقل ليس باعراب ولا بناء كالجرجوارى صرح به في الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبني كما لا يخفى
على الذكي وحروف النداء خبره مجموع يا وما عطف عليه
قدمه لكونه اشهر ولذا لم يستعمل في الاستغاثة والتعجب

طلاحروف النداء

والندبة

والندبة والتهديد الا هو وهو البعيد حقيقة كقولك يا زيد
لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب
وان الله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من جبل الوريد
لكن الداعي يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها من
المدعو جل وعلا كما قال الزمخشري وقال ابن الميزان هذا
دليل اقتناعي فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو
اقرب اليك من جبل الوريد فاين من الانصباب
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدمايني فظهر
ان لا اختصاص له بالبعيد ويا وهيا هما للبعيد
قدمهما التشابههما الى الوجود فيهما وقدم الاول على الثاني
لان الهنزة من اقصى الحلق والهاء بما بعده واواي بالمد
هما للبعيد ايضا كما في التسهيل واي بالقصر للقريب
وقيل للمتوسط قدمه لمناسبة ليا في كونه على حرفين
والهنزة للقريب وواعه منها لان الحق عنده كونه المندوب
من المنادى كما صرح في الامتحان وهو يختص بالندبة لا يستعمل
في غيرها بخلاف يا فانه يعمرها وغيرها كما سبق والثالث
اسم لا المتى لتنفى الجنس اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن
مبني بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسم
نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصلا عنها لم يكن مبني
ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة
اذ حكم المكرر سيجي نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها
ولا مسلمين فيها ومسلمات انما بنى لتضمنه معنى من الاستغرافية
لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون

طلاحروف النداء
لتنفى الجنس

البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ذكره الرضوي واقول هذا يخالف لما ذكره في المنادى من
انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان
الفرق حتى يتم الكلام ولعل ان لا عامل ضعيف
وقد ينفرد عنه فجعل حركة معمول المبنى موافقا لعمله
المحلى وهو النصب ليكون امانة ومذكرا له ولا يظن انه
معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا يتفرد اصلا
فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنع
خطه العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير
وعلى السكون حملا على الماضي او تون التوكيد خفيفة
او ثقيلة انما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاءراب
قبلا يلزم دخولها وسط الكلمة ولو دخل عليها ففى كلمة
اخرى في الحقيقة وبنى على الضم في جمع المذكر ليدل
على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة ليدل
على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرها ذكر في الامتحان
وقال بعض الكمل يعنى مع التثنية على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقدير الوقوع
الفصل بينهما بالضم ونظر التحرير ارق وبالمقبول الحق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا
هذا الضمير جزء من الفعل استدلالا بسكون اخر
مثل ضربنا حتى جعلوا التون بعد اعرايا مثل الاول
تخويفين للفائدة وتضرين للحاضرة ومثال الثاني نحو
هل يضرين بفتح الباء او ضمها وهل تضرين بفتح الباء او ضمها

او كسرهما

مطلب جازئ البناء

او كسرهما والتون فيها خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ
من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند
وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفاء عند
عدم احدها واما جازئ البناء والظروف المضافة الى
الجملة والى اذا المضاف فانها من اى الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياها من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقاتهم ونحو حنشد ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم
اذا كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذا في جواز
البناء على الفتح للاكتساب مثل وغير مع الاضافة الى ما
والى ان المصدرين مع مدخولها والى ان المشددة لذلك
مثل فيما ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول
غير ما تقوم وانك تقول واسم لا عطف على الظروف المكررة
صفة لا المتصل بها المفردة النكرة صفات الاسم وقد سبق
حكم اسم الغير المكررة والمفعول المفعول بدل عنها والمضاف
وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على
الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤها على الفتح
على الاصل المذكور والعطف مفرد او جملة بتقدير الخبر
للاول ورفعها على الابتداء ليطابق السؤال لانه الابتداء
جواب بغير انه حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور
مع نصب الثاني عطف على لفظ الاول ومحلته القريب منونا
لاعرابه ورفعها عطف على محل البعيد ولازمنة فيها وهو
بالجر عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس

